المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

اعتراضات الزوزني على البلاغيين في كتابه (شرح التلخيص)
عرض ومناقشة ونقد

الدكتور
هاني عمر محمد غانم
أستاذ مساعد بقسم البلاغة والنقد في كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنين بدمياط الجديدة. جامعة الأزهر

العدد التاسع عشر (سبتمبر ٢٠٢٥م)
الترقيم الدولي/ (٢٣٥٦-٦٣٥٣) ISSN
الترقيم الدولي الإلكتروني/ (٢٦٣٦-٢٧١٦)
رقم الإيداع بدار الكتب / (١٨٧٦٦/ ٢٠١٣)

ملخص البحث

يتناول ذلك البحث موضوعًا حيويًا من الموضوعات البلاغية المهمة، وهو (اعتراضات الزوزني على البلاغيين في شرحه لكتاب(التلخيص) عرض ومناقشة ونقد.

تضمن البحث مقدمة كشفت عن أهمية الموضوع، ودواعي اختياره، ومنهج البحث ،وخطته.

ثم ترجمة مختصرة للزوزني، من حيث: اسمه، ولقبه، وكنيته، ونشأته، وموطنه، ومؤلفاته، ووفاته.

ثم كشف البحث بعد ذلك عن مظاهر وملامح أهمية وقيمة شرح الزوزني لكتاب(التلخيص) للقزويني، التي جعلت له منزلة عالية في محيط الدرس البلاغي.

ثم تضمن البحث بعد ذلك ثلاثة مباحث رئيسة، تشمل: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم المعاني، واعتراضاته عليهم في علم البيان، واعتراضاته عليهم في علم البديع، وتحليل تلك الاعتراضات نظريًا وتطبيقيًا، والكشف عن آراء ورؤى ونظرات وأفكار الزوزني فيها بوضوح، وتجلية أسباب ودوافع تلك الاعتراضات من خلال تحليلها تحليلًا دقيقًا بلاغيًا ونقديًا ولغويًا، وبيان مدى صوابية وجهة نظر الزوزني، أو عدم صوابيتها فيها، ومظاهر ذلك ودواعيه من سياق الاعتراضات نفسها، وفي ثنايا تحليلها، وفي نهاية البحث كانت الخاتمة، التي تضمنت موجزًا للبحث، وعرضًا مركزًا لأهم النتائج التي ترتبت على دراسة موضوعه، ثم بعد ذلك الفهارس الفنية.

الكلمات المفتاحية: الزوزني، البلاغة العربية، التلخيص، البلاغة القديمة، المعاني، البيان، البديع، التحليل النقدي، الشرح البلاغي.

Research Abstract

This study explores a critical and nuanced aspect of Arabic rhetorical scholarship by examining **Al-Zawzani's objections to classical rhetoricians** as presented in his commentary on *Al-Talkhees* by Al-Qazwini. The research aims to uncover Al-Zawzani's unique rhetorical perspective and to evaluate the depth and validity of his critiques within the framework of Arabic rhetorical sciences.

The study opens with an introduction that outlines the significance of the topic، the motivations behind its selection، and the methodological approach adopted. It then presents a brief biographical overview of Al-Zawzani، highlighting key aspects of his life، works، and scholarly context.

A dedicated section investigates the scholarly and pedagogical value of Al-Zawzani's commentary، emphasizing its impact on subsequent rhetorical discourse. The core of the research is structured into three main chapters، each addressing his objections in one of the traditional rhetorical sciences: **Maʿani** (semantics)، **Bayan** (clarity and modes of expression)، and **Badiʿ** (rhetorical embellishments). These objections are analyzed through both theoretical and applied lenses.

The study offers a comprehensive analysis of Al-Zawzani's critical positions، uncovering his intellectual vision and rhetorical reasoning. It further examines the linguistic، critical، and methodological underpinnings of his objections and evaluates their legitimacy based on internal textual evidence and rhetorical context.

The research concludes with a summary of the key findings and insights drawn from the analysis، followed by technical appendices that support the study.

Keywords: Al-Zawzani، Arabic Rhetoric، Al-Talkhees، Classical Rhetoric، Maʿani، Bayan، Badiʿ، Critical Analysis، Rhetorical Commentary

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه.

وبعد:

يُعدّ علم البلاغة من أشـــرف العلوم العربية وأجلّها، فهو يمثل مفتاحًا لفهم إعجاز القرآن الكريم، وأســـرار البيان النبوي، وقد حظي باهتمام كبير من العلماء الذين تناولوه بالتقعيد، والشرح والتصنيف والتحليل.

ومن أبرز المؤلفات التي مثلت علامة فارقة في هذا العلم كتاب "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب السكاكي، الذي استعرض فيه قضايا البلاغة بأسلوب دقيق ومنطقي، وقد قام الإمام الخطيب القزويني بتلخيص كتاب الســـكاكي، فصـــنف "التلخيص" ، الذي نال مكانة عظيمة، وشـهرة واسـعة بين المؤلفات البلاغية، ولدى علماء البلاغة، حتى عكف عليه كثيرون من العلماء بالشرح والتعليق.

ومن بين هؤلاء الأعلام، الذين أســـهموا في إثراء الدرس البلاغي بشـــرحهم لكتاب "التلخيص" : العلامة محمد بن عثمان بن محمد الزوزني، الملقب بشـــمس الدين، (ت: ٧٩٢هـــ)، ويكتسب شرح الزوزني أهمية كبيرة، حيث تميز بكونه غنيًا بالجهود النقدية، والبلاغية، واللغوية، كما أنه يعكس منهج صـــاحبه في عدم الاكتفاء بالنقل، بل تجده كثيرًا ما يبدي رأيه، ويوجز، ويفصـل، ويرد، وينقد، مما جعل شـرحه من أفضـل الشـروح على التلخيص، واستدعى تناول اعتراضاته بالدراسة والتحليل.

ولذلك يأتي هذا البحث ليسـلط الضـوء على جانب مهم من جهود الزوزني البلاغية النقدية، واللغوية المتمثلة في اعتراضـاته على آراء كل من السـكاكي، والخطيب القزويني، وغيرهما من البلاغيين، وقد اقتصـــرت على الاعتراضـــات ذات القيمة، التي له باع في عرضها، وكيفية معالجتها.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الاعتراضات وتحليلها، وبيان مدى صواب الزوزني فيها، أو عدم صوابه، ومظاهر ذلك ودواعيه من سياق تحليل الاعتراضات، مع توضيح الأدلة التي استند إليها، واستعراض آراء العلماء الذين وافقوه أو خالفوه، وسيتم التركيز على اعتراضاته التي تناول فيها قضايا دقيقة في علوم: (المعاني، والبيان، والبديع).

كما يهدف هذا البحث إلى إبراز الجهد البلاغي النقدي الذي بذله الزوزني، والكشف عن عمق فهمه لقضايا البلاغة والنقد واللغة، مما يثري المكتبة العربية، ويعمق الفهم لمسار التأليف البلاغي في القرن الثامن الهجري.

هذا، وكل ما سبق يشير إلى الدوافع التي دفعت الباحث إلى اختيار ذلك الموضوع، وتقديمه في ذلك البحث المتواضع، ويمكن عرضها بإيجاز فيما يأتي:

- أهمية شرح الزوزني للتلخيص، وقيمته البلاغية والنقدية واللغوية الواضحة.

- لم يسبق تقديم بحوث مستقلة في الموضوع المختار-على حد علمي- في هذا البحث برغم أهمية الشرح؛ لذلك أردت أن أقدم فيه ذلك البحث؛ للكشف عن وجه من وجوه أهمية ذلك الشرح من خلال بيان جهود صاحب الشرح في اعتراضاته على البلاغيين، وإيضاح ماله من رؤى ونظرات ووجهات نظر خاصة في تلك الاعتراضات، جعلت له مكانة عالية بين البلاغيين، وارتفعت بقيمة شرحه بين شروح التلخيص.

- المقدرة التذوقية للزوزني في النقد والتحليل والاعتراضات الدقيقة، ومناقشة آراء السابقين والمعاصرين بفهم وعمق.

- كثرة الآراء والأفكار الدقيقة للزوزني في سياق اعتراضاته على البلاغيين، ومناقشته الدقيقة لآرائهم.

- عمق ودقة التحليلات البلاغية والنقدية للزوزني، وما في سياقها من رؤى ونظرات

دقيقة ومصيبة.

الدراسات السابقة:

- شرح التلخيص للعلامة محمد بن عثمان الزوزني (ت ٧٩٢هـ) تحقيق ودراسة: رضا محمد حسن محمد- إشراف: فرج محمد فرج، ومحمد عبدالمنعم على متولى- كلية اللغة العربية بالزقازيق- ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م.

- شمس الدين محمد بن عثمان الزوزني (ت ٧٩٢هـ) وآراؤه النحوية والصرفية في شرح التلخيص- د/ رامي السيد خليل السيد- كلية الدراسات دمياط- العدد الثامن عشر(يونيو ٢٠٢٥م).

هذا وقد اقتضت طبيعة تلك الدراسة التحليلية اختيار (المنهج الوصفي التحليلي) في دراسة اعتراضات الزوزني؛ لأنه يساعد على دقة دراسة تلك الاعتراضات دراسة عميقة دقيقة، وتحليلها بدقة من مختلف جوانبها؛ للوصول إلى مدى صوابية، أو عدم صوابية، وجهة نظر الزوزني في تلك الاعتراضات، ومناقشة الزوزني فيها، مناقشة هادئة بناءة قدر المستطاع على ضوء أسس وضوابط ذلك المنهج البحثي المختار هنا، الذي يهتم بالظواهر المختلفة، والشواهد المختلفة فيها، ويقوم بدراستها وتحليلها، ووصف عناصرها وجوانبها فنيًا ومضمونيًا، وكذلك بلاغيًا ونقديًا ولغويًا، وكذلك توصيف الظاهرة توصيفًا نظريًا دقيقًا بكل ملامحها، ودعمها بالجانب التطبيقي، كما حدث في الاعتراضات هنا في ذلك البحث، حيث تم عرضها نظريًا بدقة، وفي سياق ذلك تم دعمها بشواهد تطبيقية محللة بلاغيًا ونقديًا ولغويًا تؤكدها.

وأما عن خطة البحث فهي تشتمل على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة: وفيها تحدثت عن أهمية الموضوع، ودواعي دراسته، ومنهج البحث، والخطة

التي يسير عليها البحث.

التمهيد: وفيه قدمت نبذة عن الزوزني، وقيمة شرحه البلاغي.

المبحث الأول: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم المعاني

المبحث الثاني: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم البيان.

المبحث الثالث: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم البديع.

الخاتمة: وفيها موجز للبحث، ثم عرض أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الفهارس الفنية.

وأرجو-بعد ذلك- أن يكون البحث قد حقق الهدف المنشود منه، وكشف بوضوح عن الجهود البلاغية والنقدية واللغوية للزوزني في اعتراضـــاته على البلاغيين، وأن يكون عرض الموضوع في سياق البحث، قد تم بصورة واضحة جلية، ساعدت على كشف وإيضاح جوانب الموضوع وعناصره المختلفة. والله الموفق.

التمهيد

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن العلامة الزوزني

اسمه ولقبه وكنيته: هو: محمد بن عثمانَ بن محمد بن علي العُرْضِـي[١]، الزَّوْزَنِي[٢]، النحوي، البياني [٣]، لقب بـ (شمس الدين) وكنيته (أبو عبد الله)[٤].

نشأته وموطنه: لم تسعفنا كتب التراجم بذكر شيءٍ عن مولده ونشأته، ولكن من خلال النسب الوارد في اسم هذا الشَّيخ الجليل يمكن أنْ يُقال: إنَّ العلامة الزوزني كان يقطن نواحي بلاد فارس، وبالتحديد في قرية (زَوْزَن) الواقعة بين نيسابور وهراة، وهذه الأماكن داخل دولة إيران حاليًا، وقد اشتهرت هذه البلاد قديمًا بكثرة علمائها وفضلهم على غيرهم[٥].

---

(١) ينظر: معجم البلدان، تأليف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، (١٠٣/٤)، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥ م، وشرح التلخيص للزوزني ١٧/١-١٩ تحقيق: رضا محمد- رسالة دكتوراه- الزقازيق-١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م..

(٢) هذه النسبة التي عليها جميع من ترجم له، قال ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ) "زوزن: بضم أوله وقد يفتح، وسكون ثانيه، وزاي أخرى، ونون: كورة واسعة بين نيسابور وهراة، ويحسبونها في أعمال نيسابور، كانت تعرف بالبصرة الصغرى لكثرة من أخرجت من الفضلاء والأدباء وأهل العلم" . ينظر: معجم البلدان(١٥٨/٣) نقلًا عن شرح التلخيص للزوزني(١٧/١). وهذه البلدة تقع حاليًا في دولة إيران، وهي الدولة التي ضمَّت بين جنباتها أو نُسِب إليها جل علماء البلاغة، مثل: الشيخ عبدالقاهر (ت:٤٧١هـ، أو ٤٧٤هـ)، والسكاكي (ت:٦٢٦هـ)، والقزويني (ت:٧٣٩هـ)، والتفتازاني (ت:٧٩٢هـ).

(٣) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٨٦/٣- ترجمة رقم: (٤٣٢٢)، ومعجم المؤلفين ٢٨٥/١٠.

(٤) ينظر: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، ١٧٤/٢، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت، وشرح التلخيص للزوزني(١٨/١).

(٥) ينظر: شرح التلخيص للزوزني (١٧/١ وما بعدها)

مؤلفاته:(**شرح تلخيص المفتاح للقزويني تـــ: ٧٣٩هـ**)، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، و(**شرح لب الألباب للإسفراييني تـ: ٦٨٤هـ**) في النحو، وقد رتبه على مقدمة، وأربعة أقســـام، الأول: في الإعراب، الثاني: في المعرب، الثالث: في العوامل، الرابع: في المقتضى للإعراب، وقد أتمه في: ربيع الأول، سنة ٧١٢هـ، اثنتي عشرة وسبعمائة، بشيراز، ويذكر فيه: أنه أفاد كثيرًا من الإسفراييني[١].

وفاته: توفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة من الهجرة (٧٩٢هـ) [٢].

(١) ينظر: كشــف الظنون عن أســامي الكتب والفنون، المؤلف: مصــطفى بن عبد الله كاتب جلبي القســطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة تـــــ ١٠٦٧هـ(١٥٤٣/٢) مكتبة المثنى، بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صـــفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١٧٤/٢)، وشرح التلخيص- للزوزني(١٨/١).

(٢) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٣٤/٥، وشرح التلخيص للزوزني(١٨/١).

المطلب الثاني: قيمة شرح الزوزني في الدرس البلاغي:

تكمن قيمة هذا المخطوط في كونه جاء على شرح كتاب من أجلّ كتب البلاغة، ألا وهو (التلخيص) للخطيب القزويني، والذي نال بين كتب البلاغة وعند علماء البلاغة مكانة عظيمة، وشهرة واسعة، ومن ثم فقد عكف على دراسته كثير من العلماء، مما يدل على أهميته في حقل الدرس البلاغي، ومن هذه القيم والمزايا ما يأتي:

أولا: يعد هذا الشرح – شرح التلخيص – من الشروح الغنية بالجهود النقدية والبلاغية واللغوية، التي نقلها الزوزني عن سابقيه من علماء الأدب والنقد والبلاغة واللغة من القرن الأول الهجري حتى عصره، كما أنه يعطينا صورة حية، ورؤية واضحة؛ لجهود صاحبه، في مجالات البلاغة والنقد واللغة، ويكشف كذلك عن كثير من آرائه وأفكاره ووجهات نظره الدقيقة.

ثانيًا: إن العلامة الزوزني بصنيعه هذا، وضع صورة لحقبة مهمة من حقب التأليف البلاغي، وهي حقبة القرن الثامن الهجري، فهذه الحقبة تحتاج إلى كثير من التوضيح، حيث اختار العلامة الزوزني المتوفى (٧٩٢ هـ) كتابًا قيمًا في مجال الدرس البلاغي، وهو "التلخيص للخطيب القزويني" ، وقام بشرحه، وتوضيح ما فيه، وهو بهذا يضع لبنة أخرى مع معاصره الخلخالي المتوفي (٧٤٥هـ)، وكان أول من قام بشرح التلخيص، وتبعه السعد، وغيره من أصحاب الشروح؛ ولهذا يعد شرحه من أفضل الشروح على التلخيص.

ثالثًا: من أهم ما اختص به العلامة الزوزني، أنه كثيرًا ما يبدي رأيه في المسألة البلاغية الموجودة في البيت، فلا يقف أمام الشاهد وتخريجه فحسب، بل كثيرًا ما نجده يوجز، ويفصل، ويرد، وينقد، وهذا ما فعله في شاهد التقسيم وغيره، حيث إنه انتقد الخطيب وجعله أقرب إلى اللف والنشر، وتمت مناقشته.

رابعًا: يظهر هذا الشرح (شرح التلخيص للزوزني) ما تميز به الزوزني من أمانة علمية

في النقل عن غيره، فهو لا يغير ولا يبدل فيما ينقله، وإن حدث ذلك، فلعله يقع سهوًا منه، وهذا ما ظهر واضحا في نقوله من السابقين.

خامسًا: اعتماد الشارح في أساسيات شرحه على الكتب الأم، فلا تجده يستأنس بكتاب إلا وجدته من أهم الكتب، سواء كان في مجال البلاغة، أم النحو، أم الأدب، أم غيرها، وذلك من مثل: (الكتاب) لسيبويه، و(دلائل الإعجاز) لعبدالقاهر، و(مفتاح العلوم) للسكاكي، و(الإيضاح) للقزويني، و(شروح المطول) وغيرها.

سادسًا: امتاز هذا الشرح بسهوله الأسلوب، وبعده عن التعقيدات والمباحث الفلسفية، التي عجت بها شروح المتأخرين؛ حيث كان هذا ديدن علماء المدرسة الكلامية، ولكن الزوزني خالفهم في شرحه(١).

وغير ذلك مما امتاز به هذا الشرح النادر مما يدركه القارئ المتخصص لذلك الشرح بسهولة، وما قد يكشف عنه ذلك البحث المتواضع في مواضع منه.

وعلى الجملة: يعد شرح الزوزني شرحًا قيمًا لكتاب (التلخيص) استطاع به الزوزني أن يحيط بشرح كتاب (التلخيص) من بدايته لنهايته.

(١) ينظر: شرح التلخيص للزوزني ٢/١٠٩٤.

المبحث الأول: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم المعاني

الاعتراض الأول:(باب تنافر الحروف):

قال الشاعر: كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والْوَرَى... مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي(١)

وقد أشار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء حديثه عن تنافر الكلمات بقوله: "واعلم أن الظاهر من حال العاقل ألا يلوم أحدا إلا على ما يستحق اللوم عليه، فلما أتى الشاعر في جانب اللوم بـ: إذا" الدالة على القطع دل ذلك على أنه تصدر من الممدوح إليه ما لاق لومه به، وذا لا يناسب المدح، فلو أتى بـ "إن" الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح. قال جار الله: للجهل بموقع (إن وإذا) يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون " .

والاستشهاد في أن (أمدح) كلمة، و(هاء الضمير) أخرى، يثقل على اللسان تتابعهما؛ لأنه بحكم الوجدان ثبوت التنافر بين: الهاء والحاء، فهاهنا التنافر بين كلمتين... وقوله تعالى(فسبحه) كقوله (ألم أعهد) جوابًا.

وعلق المحقق لحاشية الزوزني على هذا الكلام بقوله: "هذه الفقرة ينقد العلامة الزوزني (ت٧٩٢هـ) أبا تمام؛ حيث إنه قد استخدم (إذا الشرطية) الدالة على القطع بحدوث فعل الشرط في موضع (إن) والتي تفيد الشك في وقوعه، وهو موضع يزيغ عنه كثير من الخاصة عن الصواب، كما قال العلامة الزمخشري رحمه الله" (٢).

(١) ديوان أبي تمام شرح الخطيب التبريزي(٢/١١٦) تحقيق: محمد عبده عزام-دار المعارف-ط٤- د.ت.

(٢) شرح التلخيص للزوزني(١/٩٣-٩٥).

التعليق:

أولاً: مما سبق يتضح أن هذا البيت الذي استشهد به الزوزني في أثناء حديثه عن تنافر الكلمات يحتاج إلى إمعان نظر من وجوه أولها: أنه وافق الخطيب في عده البيت من التنافر، وهذا محل نظر بين العلماء. ثانيها: الزلة التي وقع فيها الزوزني حينما أراد أن يعضد رأيه بالاستشهاد من كتاب الله-تعالى-، وهذا ما أخذ عليه من جل العلماء، ثالثها: اعتراضه على أبي تمام في أنه أخطأ حين استخدم حرف الشرط(إذا) بدلًا من (إن).

ثانيًا: من خلال البحث والاستقراء في كلام العلماء تجد أن هناك من كان سابقًا للزوزني وأشار إلى هذا الثقل ومنهم: إسماعيل بن عباد حيث قال: "قال: أحدُ ما يُحتاجُ إليه في الشعرِ سلامةُ حروفِ اللفظِ من الثِقل، وهذا التكريرُ في أمدحْهُ، أمدحْه مع الجمعِ بين الحاء والهاء مرتين، وهُما من حُروف الحلْق، خارجٌ عن حد الاعتدال، نافِر كلَّ النِفار. قلت: هذا لا يدركُه إلا من انقادَتْ وجوهُ العِلْمِ له وأنهضَهُ الى ذُراها طبعُه" [(١)]، ومنهم -أيضًا- وابن رشيق في (العمدة)، وابن سنان في (سر الفصاحة)[(٢)]، كما أشار إلى أن البيت فيه تنافر علماء معاصرون ولاحقون له، لكنهم فصلوا القول في شرح قول المصنف، منهم: السعد في (مطوله)، بقوله: "ومنه ما دون ذلك... إلخ" [(٣)]، والقلقشندي

(١) الكشف عن مساوى شعر المتنبي-لإسماعيل بن عباد (تـ٣٨٥هـ) ص:٣٤ ت/ محمد حسن آل ياسين-مكتبة النهضة- بغداد-ط١-١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه-لابن رشيق (تـ٤٦٣هـ) ٢٦٤/٢ ت: محمد محي الدين، دار الجيل- ط٥-١٤٠١هـ-١٩٨١م، وسر الفصاحة لابن سنان (تـ ٤٦٦هـ) ص: ١٠٢ دار الكتب العلمية-ط١-١٤٠٢-١٩٨٢م.

(٣) المطول- للسعد التفتازاني (تـ٧٩٢هـ) ص: ١٤٦، ت د/ عبدالحميد هنداوي-دار الكتب العلمية- بيروت-ط١-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

في كتابه حيث قال: " فقوله: أمدحه أمدحه فيه بعض الثّقل على اللسان في النطق، وذلك أن الحاء والهاء متقاربان في المخرج، وقد اجتمعا في قوله: أمدحه، ثم تكررت الكلمة في البيت مع تقارب مخرج الحرفين فثقلت

بعض الثقل " [١]، والعصام في (الأطول) والعباسي في (معاهده)، وغيرهم[٢].

ثالثًا: من العلماء من نفي الثقل عن البيت كما أشار السبكي إلى ذلك " ونقل حازم عن جماعة، أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء... وذكر الشاهد، ثم قال: فإنه لا سبيل إلى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار، وقال: وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فهو حسن، قال: فهذا بيت تكررت فيه حروف الحلق، وتكررت فيه ألفاظ، وهو يحسن، قلت: ومنه يعلم أن ما لعله يتخيل فيه الثقل، إنما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق[٣]، وكما أشار الشيخ عبدالمتعال الصعيدي بقوله: " الحق أنه لا تنافر في ذلك؛ لأنه ثقل محتمل، وقد جاء في قوله تعالى: {فَسَبِّحْهُ} [ق: ٤٠] " [٤].

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء- لأحمد بن علي القلقشندي (تـ٨٢١هـ) ٢٩١/٢، دار الكتب العلمية- بيروت- لاط- من دون.

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم- لإبراهيم بن محمد بن عربشاه (تـ٩٤٣هـ) ١، ١٧٢ ت: د/ عبدالحميد هنداوي- دار الكتب العلمية –بيروت- ط١- ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص- للعباسي (ت٩٦٣هـ) ٣٥/١ تحقيق: محمد محيي الدين- عالم الكتب- بيروت- لاط- من دون.

(٣) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح- للسبكي (تـ٧٧٣هـ) ٢٠٩/١ ت/ د خليل إبراهيم خليل- دار الكتب العلمية- بيروت-ط١-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٤) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة- عبدالمتعال الصعيدي (تـ ١٣٩١هـ) ١٨/١ مكتبة الآداب- ط١٧-١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

رابعًا: أما بالنسبة لتعضيد الزوزني ما ذهب إليه بأن هذا البيت فيه تنافر في قوله: (أمدحه) لقرب مخرجي الحاء والهاء مستشهدًا بكتاب الله -تعالى-؛ حيث إنه يزعم أن قوله تعالى: (**فسبحه**) كقوله: (**ألم أعهد**) قاصدًا التدليل على عدم إخلال اللفظة غير الفصيحة بفصاحة الكلام، فهذه – ولا شك – زلة قدم وقع فيها الزوزني، **ونص كلام الزوزني**: " وفي (أعهد) في قوله تعالى: (**ألم أعهد**) ثقل قريب من التناهي، وأظنُّ أنّه لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على مفرد غير فصيح عن الفصاحة،

كما لا يخرج الكلام المشتمل على مفرد غير عربي عن كونه عربيًا " (١).

خامسًا: انبرى كثير من العلماء للرد على هذا القول، ومن هؤلاء العلماء: العلامة **بهاء الدين السبكي**؛ حيث قال: " وما قاله الزوزني في شروح التلخيص، من أن الكلمة غير الفصيحة قد تقع في القرآن الكريم زلة قدم. " (٢).

كذلك رد العلامة سعد الدين التفتازاني عليه، وهو من المعاصرين للزوزني؛ حيث قال: "وقد سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع بعض الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيًا، فلا تخرج سورة فيها: (ألم أعهد) عن الفصاحة، وأيَّده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء- كفصاحة الكلمة مثلًا- لا يوجب انتفاء وصف الكل، وهذا غلط فاحش؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام، فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة؟! وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام، لا وصف

(١) مخطوط شرح تلخيص المفتاح للزوزني مخطوط بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بالمملكة العربية السعودية، تحت رقم حفظ ورقم خاص(٦٧)، ومسلسل (١٠٤٠٧٥)(ل/٢).

(٢) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٦٦/١.

لجزئها، والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد؛ لأنه ممنوع، ولو سُلِّمَ فالمعنى أنه عربي الأسلوب والنظم" (١).

ومن أكثر الردود التي فصلت القول في الرد على الزوزني ما ذهب إليه أحد شراح (التلخيص)، وهو الغنيمي المعروف بالجوهري؛ تعليقًا على قول السعد في الرد على ما ذهب إليه الزوزني من جواز اشتمال القرآن الكريم على كلمات غير فصيحة: "ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة لمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمةٍ غير فصيحة ممّا يقود إلي نسبة الجهل، أو العجز إلي الله – تعالى الله عن ذلك علُّوًا كبيرًا" (٢) حيث قال الغنيمي معلقا: "مما يقود" أي: يجلب ويجُرّ إلى نسبة الجهل بأنَّ المورد غير فصيح، أو بأنَّ الأولى إيراد الفصيح، أو نسبة العجز عن إيراد الفصيح بدل غير الفصيح؛ لاشتماله على غير الفصيح؛ **إمَّا** لعدم علمه- تعالى -بأنَّه غير فصيح، **أو** بأنَّ الفصيح أولى من غير الفصيح، فيلزم الجهل، **وإما** بعدم قدرته –تعالى- على إيراد الفصيح بدل غير الفصيح، فيلزم العجز، **فإنْ قلت**: بقي احتمال ثالث لا يلزمه فساد، وهو إيراد غير الفصيح مع علمه وقدرته على الفصيح لحكمة لا تصل إليها عقولنا. **قلت**: المقصود من القرآن إنَّما هو الإعجاز بكامل بلاغته وفصاحته؛ لتصديق النبي- عليه السلام- ومخالفة المقصود لأمرٍ عارضٍ يعد سفهًا، لا يليق بحال الحكيم، وهذا يستلزم الجهل بأنَّه سفه؛ لأنَّ الحكيم إنَّما يضع الأشياء في محلها؛ فظهر أنَّ الإتيان بالسَّفه نتيجة الجهل بأنَّه سفه، فنسبته تدخل تحت نسبة الجهل، فلا يقال: غاية الأمر أنَّ

(١) ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ص: ١٤١.

(٢) المختصر، ص: ٢٢.

الاحتمال الثالث باطل؛ لكونه سفهًا وخروجًا عن الحكمة، فلمَ لمْ يتعرض له بأنْ يقول: إلى نسبة الجهل، أو العجز، أو السَّفه؟ (١).

سادسًا: أما بالنسبة لاعتراضه على أبي تمام في أنه أخطأ حين استخدم حرف الشرط(إذا) بدلًا من (إن)، فقد أشار إلى ذلك معاصره السعد بقوله: "وفي استعمال إذا والفعل الماضي هاهنا اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدعوى، كأنه تحقق منه اللوم، فلم يشاركه أحد، لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم أو الهجاء مما عابه الصاحب" (٢).

سابعًا: الذي أراه- والله أعلم – أن أبا تمام لم يبلغ بالممدوح إلى غاية الذم، وأراد ما هو دونه وهو اللوم، وهو أحسن لفظا ومعنى، فلم يقصد أن يكون بإزاء المدح ضده، وإنما أراد: أني إذا لمته وهو مستحق للوم لم يساعدني عليه أحد، واللوم لا ينقص من قدر الممدوح، فالملوم ليس بمذموم، وإنما هو ملام عند صاحبه لغرض بقاء الود، وليس في هذا تعارض مع المدح؛ وتفصيل ذلك أن أبا تمام لم يكن شخصا غير متزن حتى يلومه على ما لا يستحق اللوم عليه، بل المقصود أنه حقيقة كان يلومه على ما يستحق عليه اللوم، ولكن لم يجد من يسانده ويناصره في هذا اللوم، كما اجتمعت الناس على مدحه، ويؤيد هذا المعنى إيراد كلمة (وحدي) في البيت، وذلك غاية المدح.

وإن عرجنا على ناحية الوزن، وموسيقى البيت، فالبيت من بحر(الطويل): الذي تفعيلاته (فعولن مفاعيلن) ولو ورد لفظ البيت على الشك بإيراد (إن) لانكسر هذا الوزن، أما عما استند إليه الزوزني، وهو قول الإمام الزمخشري في كتاب (النظرة

(١) حاشية الجوهري- للغنيمي على مختصر السعد على التلخيص ١/٢٥٠ وما بعدها- تحقيق: صفية الجزار- إشراف: أ. د/ عبدالحميد العيسوي، د/ هاني غانم- كلية الدراسات بنات القاهرة- ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

(٢) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص: ١٤٦.

البلاغية)[١]، فهو عن استعمال (إذا) في المحقق الوقوع، واستعمال (إن) في غير المقطوع بوقوعه أو المشكوك فيه، فلم يغب ذلك عن أبي تمام، بل قصد لوم الممدوح مما دعاه لاستعمال إذا.

قال صاحب (الكليات): "(إذا ما) فيه إيهام في الاستقبال ليس في (إذا)؛ بمعنى أنك إذا قلت: آتيك إذا طلع الشمس، فإنه يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الإتيان في الغد، بخلاف: إذا ما طلعت، فإنه يخص ذلك ولا يستحق العتاب" [٢].

ثامنًا: وعن دخول (ما) على (إذا) وجدت أنه قد يؤكد الشرط لغرابة الخبر؛ فقد تفرد ابن عاشور –رحمه الله– بالقول: إن سبب تأكيد الشرط بـ "ما" الزائدة بعد (إذا) غرابة الخبر المشتمل عليه، قال تعالى: (**وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول**... التوبة ١٢٤) قال ابن عاشور: "وهذه الآية زيدت فيها (ما) عقب (إذا) وزيادتها للتأكيد، أي: لتأكيد معنى (إذا) وهو الشرط؛ لأن هذا الخبر لغرابته كان خليقا بالتأكيد؛ ولأن المنافقين ينكرون صدوره منهم" [٣].

تاسعًا: وفي محاولة لتطبيق ما ذهب إليه ابن عاشور، وتفرد به، على بيت أبي تمام أقول: إنه وإن كانت (إذا) للمحتم والمحقق الوقوع، واستحقاق الممدوح اللوم لا يتناسب مع مدحه كما ذكر الزوزني، فإنه بدخول (ما) عقب (إذا)، وزيادتها للتأكيد، أي: لتأكيد معنى (إذا) وهو الشرط؛ حيث إن إتيان الممدوح بما يستحق عليه اللوم كانت من الأمور

(١) النظرة البلاغية عند الإمام الزمخشري في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل د/ عطية نايف عبد الله الغول، ط الأولى ٢٠١٤م، دار يافا العلمية، الأردن، عمان، ص: ٤٦٩، ٤٧٠.

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية– لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تـ ١٠٩٤هـ ص: ٧٢، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري– مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٣) التحرير والتنوير – محمد بن عاشور (تـ ١٣٩٣هـ) ٦٤/١١ الدار التونسية للنشر – تونس– ١٩٨٤هـ.

الغريبة التي ينكر الناس صـــدورها منه كانت خليقة بالتأكيد، ولا يخفى أن ندرة وغرابة صدور مثل هذا من الممدوح هو قمة المدح، فالإنسان ليس بمعصوم، وعليه يكون حديث الزوزني عن استعمال (إذا) في المحقق الوقوع بمعنى استحقاق الممدوح للوم، والذي يتنافى مع مدحه يكون غير الحديث عن وقوع (ما) بعد (إذا) الذي يكون لتأكيد غرابة الخبر وصدوره من الممدوح، فليس من المعتاد صدور ما يستوجب اللوم منه، وهذه من أعلى درجات المدح.

الاعتراض الثاني:(باب كمال الاتصال)

قال الشاعر:

أقولُ لَهُ ارحَلْ لَا تقيمن عندنَا... وَإِلَّا فكُنْ فِي السِّر والجهرِ مُسلِما[(١)]

وقد أشار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء حديثه عن كمال الاتصال، حيث قال معلقًا على قول الشـــاعر: "(ووزانه) أي:" لا تقيمن عندنا "من قوله:" ارحل "(وزان حسـنها في أعجبتني الدار حسـنها) فكما أن" حسـنها "بدل اشـتمال من الدار، كذا قوله:" لا تقيمن عندنا "منزل منزلة بدل اشـــتمال من قوله:" ارحل " ، وإنما كان الثاني بمنزلة بدل الاشـــتمال من الأول؛ (لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال) من حيث المفهوم، فلا يكون بدل الكل من الأول، (وغير داخل فيه) أي: في الارتحال، أي: مفهوم عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال، فلا يكون بمنزلة البعض من الأول(مع ما بينهما من الملابسـة) أي: مع أن عدم الإقامة غير أجنبي عن الارتحال، بل بينهما تعلق، فيصـح

(١) البيت بعد البحث والاستقراء لم يعرف قائله، ولعله من الأبيات المجهولة التي لم يعثر على قائلها، وهو دون عزو في مفتاح العلوم (٢٥٩)، والإيضاح في علوم البلاغة(١١٢/٣)، ومعاهد التنصيص للعباسي تـ٩٦٣هـ(٢٧٨/١) ت/ محمد محي الدين- عالم الكتب – بيروت..

أن ينزل منه منزلة بدل الاشـــتمال، ولو كان أجنبيًا لنزل من الارتحال منزلة بدل الغلط، وما هو في فصيح الكلام.

ثم قال: " اعلم أن المصـــنف عد هذا البيت من كمال الاتصـــال، وجعل كمال الاتصـال مما لا يكون للجملة الأولى محل من الإعراب، والأولى هنا منصـوبة المحل بكونها مفعول (أقول) [١]!!. "

التعليق:

أولًا: قبل أن يتطرق المصـنف لشـرح هذا البيت، شـرح الشـاهد البلاغي في قوله تعالى: (**واتقو الذي أمدكم بما تعلمون**) [٢] وذكر أنه من قبيل تنزيل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل البعض؛ حيث إن جملة البدل أوفى بالدلالة على المقصـــود من الجملة المبدل منها لما بينهما من كمال الاتصال، فنجد المصنف قد مثل بالآية لكمال الاتصال بين الجملتين؛ حيث إن الكلام في الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، فجملة (أمدكم بما تعلمون) صـلة الموصـول فلا محل لها، والثانية وهي قوله: (أمدكم بأنعام وبنين، وجنات وعيون) بدل منها فلا محل لها أيضـــا، والآية ليســـت كذلك؛ فإن الجملة الأولى وهي قوله: (أمدكم بما تعلمون) محلها النصب؛ لأنها مفعول (اتقوا)، وعليه فهي جملة لها محل من الإعراب، وكذلك الجملة التي تليها وهي (أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون) لأنها تابعة لها، فالكلام على هذه الشـــاكلة يمكن أن يعترض به على الخطيب، "وقد

(١) شرح التلخيص للزوزني ٤٨٦/١ ت/ رضا محمد- رسالة دكتوراه- الزقازيق-.

(٢) سورة الشعراء رقم (١٣٢-١٣٣).

يعتذر بأن التمثيل في الآية الشريفة إنما هو لكون جملة البدل أوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها، لا لكون الثانية تابعة لما لا محل له من الاعراب" (١)

وقد أكد التوجيه السابق محمد بن عرفة الدسوقي، حيث ذكر أنه "لا يقال: الكلام فيما لا محل له، و(أمدكم بما تعلمون) محلها النصب لأنها مفعول(اتقوا) قبله؛ لأنا نقول هذه الجملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن المحل للموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول، فمجرد الصلة لا محل لها" (٢).

ثانيًا: مما سبق إيراده يثبت أن جل الأمثلة التي مثل بها المصنف، إنما هي لكون جملة البدل أوفى بالدلالة على المقصود من جملة المبدل منها، لا لكون الجملة الثانية تابعة لما لا محل له.

ثالثًا: يقول صاحب (المنصف): " إن جملتي (ارحل، لا تقيمن) هو المقول، وكل واحدة من الجملتين جزؤه، فلا محل لها، والقول بأنه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد، لا لكون الثانية محل.. بعيد؛ لأن المصنف يكون حينئذ لم يمثل للمسألة المقصودة بالكلام عليها، وإنما مثل لشرطها. وقد بنى صاحب (المنصف) رأيه هذا اعتمادا على ما ذكره المصنف في مثال: (قال زيد عبد الله

منطلق، وعمرو مقيم) (٣) من أن المحل المجموع من الجملتين؛ إذ هو المقول، وكل

(١) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام- تصنيف: تقي الدين أحمد الشمني (تـ٨٧٣هـ)، ت/ محمد السيد عثمان ٢/ ٩٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٤٩٢/٢ ت د/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية-ط١-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٥٥٥، والإعراب عن قواعد الإعراب ـــ عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري ص: ٣.

منهما على انفراده جزء المقول(١).

رابعًا: بيت أبي تمام السابق إن كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قوله: (زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم) لم يمثل به بناء على قوله، وإنما مثل به تبعًا لعلماء المعاني، وهم إنما يمثلون به بناء على أن الجملة الأولى محكية والثانية تابعة لها(٢).

خامسًا: قوله: وكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد محل نظر، فأشار السعد إلى أن قوله: (أوفى بتأديته) أي: بتأدية المراد، يدل على أن الجملة الأولى فيها وافية بتمام المراد، لكنها غير وافية... لما في دلالتها على تمام المراد من القصور(٣).

وأشار الدسوقي في أثناء شرحه إلى الاحتمالات التي يحتملها بيت أبي تمام إلى وجهين، الأول: أن دلالة (ارحل) على كمال إظهار الكراهة بالالتزام، ودلالة(لا تقيمن) بالمطابقة، والآخر: اشتمال (لا تقيمن) على التأكيد دون (ارحل) وعلى هذا الاحتمال، فقول المصنف مع التأكيد، حال من ضمير (دلالته) أي: لدلالته عليه بالمطابقة حال كونه مصاحبًا للتأكيد، وهذا يفيد أن دلالته عليه بالمطابقة حال كونه مع التأكيد دون حال خلوه عنه، وكل من الاحتمالين قرره بعضهم(٤).

سادسًا: لعل صاحب (المنصف) يقصد – والله أعلم – أن المصنف مثل بالبيت لبدل الاشتمال، والبدل من التوابع؛ فجملة (ارحل): مقول القول في محل نصب مفعول

(١) المنصف ٢/٩٦.

(٢) ينظر: حاشية جامع الفوائد. ملا حسن بن ملا أحمد بن ملا عبد الله (ت١٣٨٢هـ) على حل المعاقد بشرح متن القواعد في الإعراب. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ)، ص: ٧٢. صححه زين العبدين الآمدي، قدم له ورتبه: محمد الماردينى، مكتبة سيداء، ديار بكر، تركيا، والمنصف ٢/١٥٥.

(٣) ينظر: المطول، ص: ٤٤٤، وما بعدها.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٤٩٤، وما بعدها.

به، وجملة (لا تقيمن): بدل من جملة ارحل. وكون الجملة الثانية بمثابة بدل الاشتمال من الأولى هو شرط كمال الاتصال على ألا يكون للجملة الأولى محل من الإعراب، وعليه يكون المصنف مثل للشرط؛ وهو (بدل الاشتمال) ولم يمثل لكمال الاتصال بين الجملتين، الذي يشترط فيه أن تكون الجملة الأولى لا محل لها من الإعراب، كما أورد الآية الكريمة (واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون...)؛ حيث إن الجملة الأولى وهي قوله: (أمدكم بما تعلمون) صلة الموصول، فلا محل لها، والثانية، وهي قوله: (أمدكم بأنعام وبنين...) بدل منها فلا محل لها أيضًا، وهذا ما أشار إليه الصبان بقوله: "لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول، وكل واحدة جزء المقول" (١).

سابعًا: في توجيه ما اعترض به الزوزني على المصنف من أن الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وما أتي به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك، ويمكن القول: إن جملة (ارحل) مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وجملة (لا تقيمن عندنا) تابعة لها؛ لا محل لها من الإعراب أيضًا، وهذا الإعراب بالنظر إلى الحكاية.

كما يمكن القول: إن جملة (ارحل) جزء من المقول، له محل من الإعراب: في محل نصب مفعول به، وجملة (لا تقيمن) بدل من جملة (ارحل) تابعة لها المحل من الإعراب نفسه، وهذا الإعراب بالنظر إلى المحكي(٢).

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك- أبو العرفان محمد بن علي الصبان (تـ١٢٠٦هـ) ٣ /١٩٥ دار الكتب العلمية-بيروت-ط١-١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٢) والفرق بين الحكاية والمحكي، أن الحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-للأشموني ١٢٤/٤، ت: طه عبد الرؤوف، مكتبة لسان العرب، دط، دت، المكتبة التوفيقية، أو إيراد لفظ المتكّلم على حسب ما أورده. ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله: التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، دار الفكر، دط، د ت ٢٨١/٢، وقال ابن الأثير (٦٠٦هـ): "معنىّ الحكاية: أن =

ثامنًا: الذي ذهبت إليه من توجيه الكلام بالنظر للحكاية أو بالنظر للمحكي يؤكده ما أورده السيد الشريف في حاشيته؛ حيث قال: " إن قوله (ارحل لا تقيمن) حكاية عما يقوله الشاعر في زمان الاستقبال، وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكي ولا محل له من الإعراب " (١).

فإن قيل: إن التصريح هنا بأن الجملة الثانية تابعة للأولى بطريق البدلية، وكل تابع ذو إعراب، فكيف ذلك والأولى لا محل لها من الإعراب، فكيف تكون التبعية؟ أجاب صاحب (المنصف) بقوله: " صرح هنا بأن الجملة الثانية تابعة للأولى بطريق البدلية مع أن الأولى لا محل لها، وكل تابع ذو إعراب ما لفظي أو تقديري أو محلي، ولا إعراب هنا، فما هذه التبعية، اللهم إلا أن يريد الأمر اللغوي لا الاصطلاحي، وجعل قوله: (لا تقيمن) بدلا من قوله: (ارحل)، مع أن المقول هو المجموع، فيلزم أن لا يكون لشيء من أجزائه محل. (٢) " . وهذا –لا شك–غير مراد في المعاني والبيان، وغير مستقيم في صنعة الإعراب.

تأتي بالشيء المحكي، كما تأتي بالأمثال مذكرها ومؤنثها، فلا تغير صيغة المذكر وإن خاطبت مؤنثا، ولا المؤنث وإن خاطبت مذكرا، وهكذا الحكاية في الغالب." ينظر: البديع في علم العربية– لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ١/٧٠٤، ت/ د فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط/١ ١٤٢١هـ.

والجملة المحكية تدخل تحت الإعراب المحلي، والإعراب المحلي هو ما لا تكون علامته التي يقتضيها العامل ظاهرة ولا مقدرة، ويكون الإعراب منصبا على الكلمة المبنية كلها أو الجملة كلها، وليس على الحرف الأخير منها، وأما الإعراب التقديري فمنصب على الحرف الأخير من الكلمة " النحو الوافي– عباس حسن ت١٣٩٨هـ(١/ ٨٤–٨٥) دار المعارف–ط١٥– من دون تاريخ، وينظر: (الحكاية في النحو العربي لفاطمة عبد الرازق كرمستجي، باحثة دكتوراة بجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، إشراف ا. د/ محمد عبد العزيز العميريني، جامعة محمد بن زايد للعلوم الانسانية، الإمارات العربية المتحدة، اصدار يوليو ٢٠٢٢م، ص: ٨.

(١) ينظر: حاشية السيد الشريف على المطول، ضمن كتاب المطول، ص: ٢٥٢.

(٢) ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/١٥٥.

الاعتراض الثالث:(باب الإيجاز والإطناب والمساواة).

أشـــار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء شـــرحه لكلام الخطيب في باب (الإيجاز والاطناب والمســـاواة)، وتعليقه علي نص المفتاح بقوله: " والعجب العاجب من السكاكي؛ حيث سكت عن كون المساواة نسبيًّا أو غيره وعن رسمها، ولعلَّ سكوته بِنَاءً على أنه يُفْهَمُ من اسمهما أنَّ المساواة: أداء المقصود بما يوازي متعارف الأوساط.

(ثُمَّ قَالَ) السَّـكاكي: (الِاخْتِصَـارُ لِكَوْنِهِ نِسْـبِيًّا يُرْجَعُ تَارَةً إِلَى مَا سَـبَقَ) من بناء متعارف الأوساط، فيكون الاختصار: أداء المقصود بأقل من عبارة متعارف الأوساط، فعلى هذا يترادف الإيجاز والاختصار، (وَأُخْرَى) أي: والاختصار لكونه نسبيًّا يرجع تارة أخرى (إِلَى كَوْنِ المقَامِ) الذي وقع فيه هذا الكلام(خَلِيقًا بِأَبْسَـــطَ مِمَّا ذُكِرَ(١)، فحينئذٍ الاختصـار: أداء المقصـود بلفظٍ يكون المقام جديرًا بأطول منه، سـواءً سـاوى متعارف الأوساط أو زاد عليه أو نقص عنه، ووجه نِسْبِيَّة الاختصار خفيٌّ أيضًا. (وَفِيهِ) أي: في كلام السَّكاكي (نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نِسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ).

وبعد تعجب الزوزني من سكوت السكاكي شرع في شرح كلامه وتوجيهه بقوله: " اعلم أنَّ التعريف إمَّا بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة، والأول- كما يؤلَّف شيء من المعاني ويوضـع له اسـم ثم يقالُ لمجموعها: إنه المراد بهذا اللفظ، والثاني- هو تعريف أمر موجود في الخارج، فالسـكاكي: إن أراد بتعريفهما -الذي هو عَسِـرٌ عنده؛ لنسـبيتهما- تعريفهما بحسب الاسم، فلا نُسَلِّمُ عُسْر تعريفهما؛ إذ لا عُسر في أن يقال: إن المراد بهذا اللفظ هو هذه المعاني المجتمعة التي جمعها هذا القوم، ووضعوا بإزائها هذا اللفظ، وإن أراد بتعريفهما - الذي هو عَسِـرٌ- تعريفهما بحسـب الحقيقة - أي: لكلٍ منهما ماهية موجودة في الخارج- يَعْسُـرُ تعريفهما، فنقول: إن أراد بهذا العسـر أن تحديدهما بتمييز ما

(١) ينظر: مفتاح العلوم، ص: ٢٨٧.

دخل في ماهيتهما من الذاتيات عما خرج عنها من العرضيات وبذكر جنسهما وفصلهما القريبين عَسِرَ، فذا العُسْر غير مختصٍ بهما، بل يأتي في جميع الماهيات، فإنَّ الشيخ أبا علي بن سينا اعترف بصعوبة التحديد لعسر الاطلاع على الذاتيات، وإن أراد بهذا العُسْر أنَّ رسمهما بالعرضيات عُسْرٌ؛ لكونهما نسبيين، فذا -أيضًا- ممنوعٌ؛ إذ كون الشيء نسبيًّا لا يوجِبُ تعَسُّر رسمه بالعرضيات، (ثُمَّ الْبِنَاءُ) أي: بناء تعَسُّر الإيجاز والإطناب (عَلَى المتَعَارَفِ) المذكور ردٌّ إلى جهالةٍ، أي: للسَّامعين إلى كلامٍ مجهولٍ كِمِيَّةِ ألفاظه، فإنَّ البليغ إذا أدَّى معنًى بعبارةٍ فإنما يتأتَّى لنا أنْ نسميه إيجازًا مثلًا إذا عرفنا كمية ألفاظ لهذا المعنى في متعارف الأوساط، وعرفنا أنَّ عبارة هذا البليغ أقل منه لفظًا، ولا شكَّ في جهالته، وكذا في الإطناب، (وَ) كذا بناء تفسير الاختصار على (الْبَسْطِ الموْصُوفِ) بأنَّ المقام خليقٌ بأبسط منه (رَدٌّ إِلَى جَهَالَة) أيضًا، كما ذكرنا.

ولقائلٍ أنْ يقول: لا ردَّ إلى جهالةٍ في تفسير الاختصار؛ حيث يتأتَّى أنْ يُقال: هذا الكلام مختصر؛ لأنَّ هذا المقام يقتضي أكثر مما تكلمت به إمَّا بجملةٍ، أو بأكثر منها، أو بأقل(١)... إلخ(٢).

التعليق:

أولًا: المتأمل في تعرف السكاكي للإيجاز بقوله: "هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، سواء كانت القلة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل"

(١) ينظر: شرح التلخيص للزوزني (١/٥٣٨-٥٤٠).

(٢) قال السُّبكي (ت:٧٧٣هـ): " وقد أجيب عن السكاكي في السؤال الأول بأنَّ السكاكي أراد أنَّ النسبي يتعسر حده؛ لأن الحد غير حقيقي بالنسبة إلى الأمور الإضافية، فإن حقيقتها تتوقف على حقيقة أخرى خارجة عنها، وأجيب عنه أيضًا بأن صاحب المفتاح لم يجعل كل شيء نسبيًّا لا يتيسر حده؛ لأنه مع كونه نسبيًّا منسوب إلى ما تحقق له، ولا انضباط، وهو كلام جمهور الناس، وما جرى به عرفهم. عروس الأفراح ١/٥٧٦.

(١)، يجد أنه قد انفرد في تعريفه هذا بحديثه عن المعيار أو المقياس المعتمد في الحكم على الكلام بأنه وجيز أو غير ذلك؛ فالكلام عن (الإيجاز والإطناب والمساواة) نسبي لا يمكن تحديده بشكل مضبوط ودقيق؛ لأن البلاغيين لم يضعوا حدًا محددًا من الألفاظ يناسب كل معنى في حالاته المختلفة؛ في حالة المساواة وفي حالة الإيجاز، ثم في حالة الإطناب... وانفراد السكاكي، كان من جهة ذكره لمتعارف الأوساط حدًا في تعريف الإيجاز؛ فهو لم يختص بفكرة متعارف الأوساط مطلقًا، فقد كان سابقوه يذكرون أصل الكلام أثناء دراستهم للآيات والأقوال التي فيها

إيجاز، وهو ما سماه متعارف الأوساط(٢).

ثانيًا: ناقش الخطيب هذه القضية واعترض على السكاكي بقوله: إن في الأمر نظرا؛ لأن البناء على متعارف الأوساط والبسط الذي يكون المقصود جديرا به رد إلى جهالة، فكيف يصلح للتعريف؟

فالخطيب رفض أن يكون القياس راجعًا إلى متعارف الأوساط لأنه أمر نسبي، والنسبي لا يمكن القياس عليه، وعلل ذلك بأنه لا تعرف كمية متعارف الأوساط، أي عدد كلماتهم وعباراتهم وكيفيتها.. ولا يعرف أن كل مقام؛ أي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه نسبية متعارف الأوساط(٣).

(١) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط/١ ١٩٨٣م، ص: ١٧٧.

(٢) ينظر: الإيجاز القرآني بين البلاغيين لطاهر بن عاشور بحث في المؤشرات والأنواع- د/ عبدالله بوفجلة، (صـ١٦) مركز الكتاب الأكاديمي- ٢٠٢٤م.

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة- للخطيب القزويني (تـ ٧٣٩هـ) ت/ محمد عبد المنعم خفاجي ١٧٠/٣ دار الجيل، بيروت ط: الثالثة.

ثالثًا: إن نسبية متعارف الأوساط في تعريف السكاكي جعلت ركن الدين الجرجاني يقول: إنه تعريف للشيء بما هو أخفى " [١]، وقد تبعه في هذا الاعتراض على السكاكي، الخطيب القزويني، والذي يبدو ظاهرا أن " السكاكي وضع معيارا للقياس سماه متعارف الأوساط من أجل الحسم في الكلام بالإيجاز من عدمه، غير أن نسبية هذا المعيار بالنسبة إلى كل وسط أبقت إشكالية الحسم قائمة " [٢]. "

رابعا: إن التفتازاني أسهم في هذا الباب بالرد على اعتراض الخطيب على السكاكي؛ في تعريف السكاكي للاختصار بانيا الفرق بين الإيجاز والاختصار على مقياس معين، أما الإيجاز فمقياسه في نصه متعارف الأوساط في كل الأحوال، وأما الاختصار- فباعتبار كونه نسبيا أيضا- يمكن أن يحمل تارة على متعارف الأوساط لتحديده، ولكنه يتعين- أيضا- بقياس الصياغة اللغوي على ما يقتضي ظاهر الكلام من البسط[٣].

فالقزويني يرى عند السكاكي فرقًا بين الإيجاز والاختصار سببه المقيس عليه؛ فهما يتحدان تارة فيه ولكن يفترق الإيجاز عن الاختصار في المقيس عليه الثاني، وهو ما يقتضي المقام من البسط؛ فإذا كان المنجز اللغوي أقل مما يقتضي المقام من البسط، سمي ذلك اختصارا، لا إيجازا.

خامسا: كما ناقش القزويني تعريف السكاكي في نقطتين: النقطة الأولى: في قوله: إن النسبي لا يمكن الحديث فيه إلا بترك التحقيق، وهو يرى: كون الشيء نسبيًا لا يقتضي أن لا يتيسر فيه الكلام إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي.

---

(١) ينظر: الإشارات والتنبيهات للجرجاني ركن الدين، ت/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ / ٢٠٠٢م، ص: ١١٧.

(٢) ينظر: الإيجاز القرآني بين البلاغيين، ص: ١٧.

(٣) ينظر: المطول- التفتازاني، ص: ٤٧٩، وما بعدها.

والنقطة الأخرى: هي فساد التعريف؛ لأنه يردنا إلى جهالة فيما يخص المسألتين الرئيستين، وهما البناء على متعارف الأوساط، والبسط الذي يكون المقام جديرا به، والجهالة عنه هي صعوبة التوفق إلى ضبط هذا المستوى اللغوي الذي جعله السكاكي مقيسًا عليه، وهو متعارف الأوساط، وثانيا ما يقتضي المقام من البسط وما لا يقتضي.

سادسًا: لعل القزويني في نقده هذا تجاهل الجملة الاعتراضية الواردة في فقرة السكاكي وهي قوله: "ولابد من الاعتراف بذلك" ، وهي تنم عن وعيه بالقضايا الكثيرة التي تنجم عن اختيار معيار معين يحتكم إليه، ولذلك حمل المسألة على أن تكون من قبل المتكلمين اصطلاحا بينهم، أو كالاصطلاح يجعلهم يغضون الطرف عن المشكلات النظرية المترتبة على ذلك الاختيار، ولذلك لا نعتقد أن السكاكي كان غافلا عن هذا الذي بنى عليه القزويني اعتراضه.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى ما يكون السياق فيه حقيقيا به من الأصل، فهذه مسألة اعتبارية قابلة للاختلاف ما لم يرتبط المتكلمون بنهج في أداء المعنى، يستنتجونه من الاستعمالات العربية المختلفة في كل مستوياتها.

كما أعرض القزويني عن الأهمية النظرية التي احتواها قول السكاكي باعتباره النسبي، يستمد وجوده وصفاته من العلاقة التي تقوم بينه وبين غيره؛ فالزيادة أو النقصان، وهي أمور كمية لابد فيها من كم معيار نعتبره وسطا بين هاتين الدرجتين.

سابعًا: إن التفتازاني سيتولى إبطال الفرق الذي رآه القزويني عند السكاكي بين الإيجاز والاختصار، ضاما الطرفين في طرف واحد هو الإيجاز باعتباره يدل على معنيين: كون الكلام أقل من عبارة المتعارف، كونه أقل مما هو مقتضى ظاهر الكلام[١]

(١) ينظر: المطول- للتفتازاني، ص: ٤٨٠.

ويذهب إلى أن المسألتين في مفتاح العلوم متطابقتان، وقد كانت مطابقته بين الإيجاز والاختصار مقدمة للرد عليه، ردًا نعتبره مهما في تساؤله عن صلاحية التعريف الذي يقوم عليه ما سماه (جهالة)... فقد بنى رأيه على تبسطه في استعراض مفهوم القدرة اللغوية عند المتكلمين، وهي عنده ثلاثة أقسام: يتصدرها ما سماه "دأب البلغاء" ، ولهؤلاء القدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر، يتصرفون في ذلك بحسب ما تقتضي المقامات، فيحققون في كل واحد ما يناسبه، وهناك "المتوسطون" وقدرتهم بين الجهال والبلغاء، ولهم في تفهيم المعاني حظ معلوم يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية، ويدلون على معانيهم بحسب الاصطلاح والمواضعة... وهكذا يكون البناء على المتعارف في قدرة هاتين الطبقتين.

أما البناء على البسط مما يقتضي ظاهر المقام، فهو من اختصاص البلغاء وحدهم، فهم يعرفون أي مقام يقتضي البسط، وما يقتضي من مقدار ذلك البسط، يتأتى لهم بمعارفهم الواسعة العميقة(١).

ثامنا: حين بدأ الزوزني اعتراضه بدأه بقوله: "والعجب العاجب من السكاكي؛ حيث سكت عن كون المساواة نسبيًا أو غيره، وعن رسمها" ثم برر لهذا السكوت بقوله: "ولعل سكوته بناء على أنه يفهم من اسمها أن المساواة؛ أداء المقصود بما يوازي متعارف الأوساط" (٢).

تاسعًا: أجاب عن علة سكوته هذه عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته؛ حيث قال: "في (شرح المفتاح الشريفي) تقريبًا هذا كلام الشريف الجرجاني لم يتعرض للمساواة

(١) ينظر: بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة مبحث في الإيجاز والإطناب لنور الهدى باديس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط/١، ٢٠٠٨م، ص: ٧٨ - ٨٠.

(٢) ينظر: شرح التلخيص-للزوزني(٥٣٨/١).

مع أنها نسبية أيضا؛ لأنه لا أفضيلة لكلام الأوساط، فما صدر عن البليغ مساويًا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها. انتهى، أي: من حيث إنه مساو لكلامهم وإن كان من حيث اشتماله على المزايا معتدا بها؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى المتعارف أو إلى مقتضى المقام" (١).

وأشار الجرجاني إلى أن تعريف السكاكي للإيجاز والإطناب وكذا تعريفه للاختصار كل منهما تعريف للشيء بما هو أخفى منه؛ فقد رفض هو- أيضا- أن يكون المقيس عليه هو ما تعارف عليه وسط الناس، وذهب إلى أنه المعنى المراد(٢) وهو عينه ما رآه الخطيب.

عاشرًا: إن الخطيب رفض أن يكون القياس راجعا إلى متعارف الأوساط؛ لأنه أمر نسبي، والنسبي لا يمكن القياس عليه، وقد علل ذلك بقوله: (إذ لا يمكن تعرف كمية متعارف الأوساط؛ أي عدد كلمات عباراتهم وكيفيتها التي هي عبارة عن تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أن كل مقام يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه... فالسكاكي وضع معيارًا للقياس سماه متعارف الأوساط، من أجل الحسم في الحكم على الكلام بإيجازه أو عدمه، غير أن نسبية هذا المعيار بالنسبة إلى كل وسط أبقت إشكالية الحسم قائمة(٣).

(١) ينظر: حاشية عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي تـ ١٠٦٧هـ على كتاب المطول للتفتازاني ٢/٢٥٤ ت/ محمد السيد عثمان- دار الكتب العلمية- بيروت-ط١- ١٤٣٣هـ.

(٢) ينظر: الإشارات والتنبيهات للجرجاني ركن الدين، ت/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ ٢٠٠٢م، ص: ١١٧.

(٣) ينظر: الإيجاز القرآني بين البلاغيين، ص: ١٦.

حادي عشر: ذكر السكاكي في تعريفه الاختصار أنه لكونه نسبيًا يرجع تارة إلى بناء متعارف الأوساط فيكون الاختصار: أداء المقصود بأقل من عبارة متعارف الأوساط، ويرجع تارة أخرى لكون المقام الذي وقع فيه الكلام خليقًا بأبسط مما ذكر، فحينئذ سيكون الاختصار: أداء المقصود بلفظ يكون المقام جديرًا بأطول منه سواء ساوى متعارف الأوساط، أو زاد عليه أو نقص عنه، ورأى الخطيب القزويني أن في كلام السكاكي نظرا؛ لأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه.

يمكن الرد على ذلك بأن: "فائدة التوصيف الإشارة إلى أنهما ليسا من الأمور النسبية التي تتكرر النسبة فيها، فإن كلا منهما بالقياس إلى المتعارف أو إلى ما هو مقتضى المقام، وليس المتعارف وما هو مقتضى المقام مقيسا إليهما" (١).

ثاني عشر: عندما وجه الزوزني كلام الخطيب في الاعتراض على السكاكي، وذكر أن التعريف إما بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة، فيمكن أن يُرد عليه بأن مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الإيجاز والإطناب، لا تعسر تعيين مفهومهما بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة، وذلك لأن كثيرا من النسبيات يعرف تعريفات جامعة مانعة(٢).

والذي يؤكد الكلام السابق: إيراد السكاكي نفسه لقوله تعالى **(واشتعل الرأس شيبا)** (٣) فأوضح أن قوله تعالى ليس وجيزًا بالمعنى الأول، وهو أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف؛ لأن عبارة الأوساط عن معنى هذا الكلام: شخت، وليس قوله تعالى أقل من قولنا: شخت، فهذا الكلام ليس وجيزا بهذا المعنى، وهو وجيز بالمعنى الثاني — وهو كون الكلام جديرا بكلام أبسط مما ذكر–؛ لأن المقام مقام

(١) ينظر: حاشية السيالكوتي ٢/٢٥٤.

(٢) ينظر: الأطول شرح تلخيص المفتاح، ص: ٦٥. بتصرف.

(٣) بعض آية من سورة مريم(رقم:٤).

انقراض الشباب، وحدوث الشيب، ولا معنى أحق منه بالبسط [١].

ثالث عشر: وبهذا ينتفي ما تكلم فيه الزوزني من بابه وتقسيمه للتعريف بحسب الاسم وبحسب الحقيقة ومراده بالعُسر؛ لأن مقصد السكاكي بعيد كل البعد عن عدم إدراك وتحديد ماهية الإيجاز والإطناب، ومدار كلامه حول مقدار تحقق الإيجاز والإطناب.

وإذا قيل: إن السكاكي أراد أن النسبي يتعسر حده؛ لأن الحد غير حقيقي بالنسبة إلى الأمور الإضافية، فإن حقيقتهما تتوقف على حقيقة أخرى خارجة عنها، فيمكن أن يجاب بأن السكاكي لم يجعل كل شيء نسبيا لا يتيسر حده؛ لأنه مع كونه نسبيا منسوب إلى ما تحقق له[٢].

على أنه – أي: السكاكي – قال فيما يلي متعارف الأوساط: "وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل، فإن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة بين وجيز، وأوجز بمراتب لا تكاد تنحصر، والإطناب كذلك" [٣]، وعنى بطريق الاختصار ما ذكر في حذف المسندين، والمتعلقات فيما تقدم من الحالات المقتضية لحذفها، وبالتطويل في تقديم المسند تشويقا إلى ذكر المسند إليه، وفي بسط الكلام طلبا لإصغاء السامع، وفي إثبات المفعول لزيادة التقرير وبسط الكلام وتربية الفائدة ورعاية الفاصلة، ونحوها من الحالات المقتضية لها، وتعلم من ذلك أن ما بعد فيه الحالتان، أي: المقتضيتان للحذف والإثبات، هو متعارف الأوساط، فلئن فهم ذلك سقط الاعتراض، وإن عنى به أنه مجهول

(١) ينظر: نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص لعفيف الدين محمد بن محمد التبريزي (تـ٨٥٥هـ) ص: ٤١٩، وما بعدها ت/ محمد عبدالسلام محمد- دار الكتب العلمية- بيروت.

(٢) ينظر: عروس الأفراح للسبكي ٥٧٦/١ بتصرف.

(٣) المفتاح، ص: ١٥٠.

في نفسه قلنا: إن عنيتم بأنه مجهول باعتبار نوعه فهو ممنوع؛ لأن متعارف الأوساط على ما فسر بحسب نوعه مشهور متعارف كالشمس؛ حتى الصغار الذين لهم أدنى مسكة يفهمون كلام بعضهم بعضا، فكيف لا يصلح للتنبيه على أمر اعتباري؟، وإن عنيتم به أنه مجهول بحسب شخصه فهو مسلم، لكنه ليس بمتوقف عليه من حيث الشخص، فلا قصور في التعريف،

وعلى هذا يقتضي أنه معلوم بحسب النوع، فلا يكون البناء عليهما ردا إلى جهالة(١).

والجدير بالذكر أن "السكاكي ركز على عناصر المقام، أما القزويني فقد ركز على بنية النص، ولكنهما يلتقيان في فكرة المناسبة بين بنية النص والمقام المرتبط به" (٢).

رابع عشر: والذي يظهر من اعتراض الزوزني موافقته الخطيب فيما ذهب إليه في أن تعريف السكاكي للإيجاز والإطناب خفي، فعلى الرغم من " تفصيل الخطيب لأنواع الإيجاز، ووجوهها وكذلك المنهجية الدقيقة في تحديد المفاهيم مما يحمد للخطيب، فإنا مع ذلك لا نرى الخطيب قد أقام تحديد المفاهيم الثلاثة على أساس وطيد من الدقة، فقد عرف المساواة وبنى عليها تعريف الإيجاز، والإطناب، وذكر أنها: تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له، دون أن يذكر حدود هذا الأصل، وما هي طريقة قياس الألفاظ عليه، وكيف الاتفاق على ذلك؟، وبناء عليه يمكن التساؤل أو المشاحة في أمر الزيادة أو القصور،

(١) ينظر: شرح التلخيص لأكمل الدين البابرتي (تـ ٧٨٦هـ) ص: ٤٢٢، وما بعدها دراسة وتحقيق: د/ محمد مصطفى رمضان صوفيه- المنشأة العامة للنشر- طرابلس-ط١- ١٣٩٢هـ-١٩٨٣م.

(٢) ينظر: البلاغة العربية بين الإمتاع والاقناع للدكتور مسعود بودوخة، ص:١٣١، دار الكتب العلمية، بيروت.

وبذلك نلحظ أن الخطيب كاد يقع في تعريف الشيء بنفسه، فعرف المساواة بأنها تأدية الأصل بلفظ مساو... إلخ(١).

غير أن صنيعهم هذا لا ينبغي الوقوف عنده في دراسة النصوص بل يجب النظر إلى الإيجاز والإطناب فى ضوء الموضوع الكلى والمقارنة بين الأساليب في المقامات المختلفة؛ لأنه إذا ثبت أن الإيجاز والإطناب من مقتضيات الأحوال، ودواعي المقامات كغيرها من المسائل البلاغية فلن تتضح بلاغتها اتضاحًا كاملاً إلا في ضوء المقامات والأحوال باستعراض موقف مكتمل ليتبين من خلال النص المتماسك ما يستتر خلف الألفاظ من معانى يوحى بها المقام، فتظهر حقيقة الإيجاز فى موضعه، كما يتبين ما يتطلب الموقف من إشباع للقول وامتداد للنفس فتظهر طبيعة الإطناب حين يتطلبه " (٢).

فالإيجاز إذن إيجاز موضوع لا إيجاز كلمات وجمل، والإطناب –كذلك– إطناب موضوع لا إطناب كلمات وجمل، ولا تظهر بلاغة كلٍ إلا إذا اقتضاه المقام، واستدعاه السياق.

(١) ينظر: الفوائد الغياثية في علوم البلاغة للعلامة عضد الدين الإيجي، ص: ٧٢ بتصرف يسير، دراسة وتحقيق/ عاشق حسين، ط/١ ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

(٢) البيان القرآنى ٨٢، ٨٣ بتصرف، وينظر: رؤية جديدة للإيجاز والإطناب -د / عبدالغني محمد بركة (٢١٧) ط١-دار لؤلؤ- القاهرة ١٤٠٤هـ ١٩٨٣ م.

المبحث الثاني: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم البيان.

الاعتراض الأول:(باب الاستعارة التخييلية).

من خلال الدراسة والبحث والتنقل بين حقول العلماء، وحواشي الشراح، نجد أنهم كانوا غاية في الحرص على العلم وضبط مصطلحاته، وتحريرها، وتحديد الفروق الدقيقة فيما بينها، مثابرين في ذلك، تدفعهم الغيرة على العلم والمثوبة والأجر، وتجد ذلك واضحًا في تحرير هذه المسألة الدقيقة (الاستعارة التخييلية)، فقد ذكر الزوزني تعرض أبي يعقوب السكاكي لها محاولًا ضبطها وتفسيرها حسبما انقدح له من زناد فكره وتأمله، ثم ذكر تعقيب الخطيب عليه بما ذكره الإمام عبد القاهر وغيره من علماء البيان، ثم سجل اعتراضه على تعقيب الخطيب على السكاكي في هذه المسألة الدقيقة.

وذلك قوله: " وفسّر (التخييلية) التي هي عنده أحد قسمي المصرح بها (بما) أي: باستعارة (لا تحقّق لمعناه حسًّا ولا عقلًا، بل هو) أي: بل معنى التخييلية (صورة وهميّة محضة؛ كلفظ الأظفار في قول الهذليّ: وإذا المنيّة أنشبت أظفارها)، فإن لفظ الأظفار في هذا البيت استعارة تخييلية لا تحقق لمعناه لا حسًا ولا عقلًا، ونبه الخطيب على كيفية اعتبار الاستعارة التخييلية عند السكاكي في قول الهذلي[1] بقوله: (فإنه لما شبّه المنيّة بالسّبع في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها) أي: تصوير المنية المشبهة بالسبع، (بصورته) أي بصورة السبع، (واختراع لوازمه) عطف على التصوير أي: وأخذ الوهم في اختراع لوازم السبع، (لها) أي: للمنية، (فاخترع لها صورة مثل الأظفار) أي: اخترع للمنية صورة وهمية محضة قدرها مشابهة لصورة الأظفار المحققة، (ثم أطلق عليها) أي: على تلك الصورة

(١) وهو: وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

الوهمية المخترعة (لفظ الأظفار)، فلفظ الأظفار الذي أطلق على تلك الصـــورة الوهمية استعارة تخييلية عنده، " (١).

ثم يذكر تعقيب الخطيب على السكاكي في تفسيره للاستعارة التخييلية بقوله: **"وفيه تعسف"** فيقول الزوزني: حيث اخترع صورة وهمية محضة، وأثبت هذه الصورة للمنية التي هي أمر معقول، وأطلق على تلك الصـورة لفظ الأظفار، وهذه أمور فرضـية يسـتبعدها العقل " (٢)

ثم يذكر الزوزني تعقيب الخطيب على السكاكي بأمرين:

الأول: أن تفسـيره لهذا النوع من الاسـتعارة يُخالف تفسـير غيره لها، (بجعل الشـيء للشـيء) فينقل كلام الشـيخ عبد القاهر في تفسـيرها: "واعلمْ أنَّ في" الاسـتعارةِ " ما لا يُتصوّر تقديرُ النقلِ فيه البتَّةَ، وذلك مثلُ قولِ لبيد:

وغداةِ ريحٍ قَدْ كشَفْتُ وَقَرَّةٍ... إذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا(٣)

ولا خلاف في أن اليد استعارة، ثمَّ أنَّك لا تستطيع أن تزعم أنَّ لفظ "اليد" قد نُقِلِ عن شـيءٍ إلى شـيءٍ، وذلك أَنه ليس المعنى على أَنَّه شـبَّه شـيئاً باليد، فيمُكِنُكَ أن تزعُمَ أنه نقَل لفظ "اليد" إليه، وإنما المعنى على أَنه أَراد أنْ يُثْبتَ للشَّمال يدًا(٤).

ثم يذكر الزوزني سبب مخالفة السكاكي تفسير غيره من العلماء للاستعارة التخييلية عند الخطيب، وأن مرد ذلك إلى: " اقتضاء (أن يفرض للشمال صورة متوهمة مثل صورة

(١) شرح التلخيص- للزوزني ٢/٧٤٦.

(٢) شرح التلخيص- للزوزني(٢/٧٤٧).

(٣) ديوان لبيد بن ربيعة، ص: ١١٤ اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى: ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ. وينظر: كتاب الصناعتين، ص: ٢٨٥، و أسرار البلاغة ص: ٤٥، وعروس الأفراح ٢/١٨٦.

(٤) دلائل الإعجاز – لعبدالقاهر الجرجاني (١/ ٤٣٥).

اليد، ويطلق على تلك الصورة المتوهمة لفظ اليد لا أن يجعل لها يدًا، فاسم اليد في بيت لبيد على تفسير السكاكي استعارة، وعلى تفسير غيره حقيقة، والاستعارة إثباتها للشمال)[١].

ثم يذكر الزوزني الأمر الثاني في تعقيب الخطيب على السكاكي: بأن تفسير السكاكي للتخييلية يقتضي: (أن يكون الترشيح) هو إثبات بعض ما اختص بالمشبه به للمشبه بعدما أطلق لفظ المشبه به على المشبه (تخييلية للزوم مثل ما ذكر السكاكي) لمعنى التخييلية (فيه) أي: في الترشيح وكأن لفظ الربح تخييلية[٢]،

واعترض الزوزني على جعل الترشيح من قبيل التخييلية، ولم يوافق الخطيب على تعقبه بذلك على السكاكي؛ لأن مثال الترشيح عند السكاكي قوله تعالى: **"أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى"**، والترشيح فيه إثبات (الربح) للاختيار المراد بالاشتراء، فلا يكون تخييلية؛ لأن التخييلية عنده لفظ الأظفار، لا لإثبات الأظفار للمنية "، وإنما يلزم على السكاكي أن يكون الترشيح تخييلية لو قال: إن (الربح) مثلًا مستعمل في صورة وهمية محضة مثبته للمشبه أعني: الاختيار[٣].

التعليق:

أولا: هذا الاعتراض من العلامة الزوزني هو ما صرح به السكاكي نفسه حين بيّن مفهوم الترشيح، وأنه لصيق بالاستعارة التصريحية لا المكنية، وذلك قوله في تجريد الاستعارة وترشيحها: "اعلم أن الاستعارة في نحو (عندي أسد) إذا لم تعقب بصفات أو تفريع كلام لا تكون مجردة ولا مرشحة، وإنما يلحقها التجريد أو الترشيح إذا عقبت

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- للخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) ١٤٥/٥، وشرح التلخيص للزوزني ص: ٧٤٨.

(٢) شرح التلخيص، للزوزني ٧٤٨/٢.

(٣) شرح التلخيص، للزوزني ٧٤٩/٢.

بذلك، ثم إن الضابط هناك أصل واحد وهو أنك قد عرفت أن الاستعارة لا بد لها من مستعار له ومستعار منه، فمتى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفريع كلام ملائم له سميت مجردة، ومتى عقبت بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه سميت مرشحة مثالها في التجريد أن تقول: ساورت أسدًا شاكي السلاح طويل القناة صقيل العضب وجاورت بحرًا ما أكثر علومه وما أجمعه للحقائق وما أوقفه على الدقائق ومثالها في الترشيح أن تقول: ساورت أسدًا هصورا عظيم اللبدتين، وافي البراثن، منكر الزئير، وجاورت بحرًا زاخرًا لا يزال يتلاطم أمواجه، ولا يغيض فيضه، ولا يدرك قعره" [(١)]، فهذا نص صريح في أن الترشيح خاص بالاستعارة التصريحية، ولصيق بها لا المكنية.

وبالنظر في الاستعارة التصريحية والمكنية وما تنطويان عليه من أسرار البيان، يتبيَّن أن الترشيح إنما يختص بالاستعارة التصريحية، ولا يتصل بالاستعارة المكنية.

ثانيًا: وجه محمد بن عرفة الدسوقي هذا (التعسف) بقوله: يكفي في تسمية شيء باسم أدنى مناسبة؛ أي: بين الاسم وذلك المسمى، والمناسبة هنا موجودة؛ وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلق، وحينئذ فيجوز أن ينسب لأحد القوتين ما ينسب للأخرى، للمناسبة بينهما، والحاصل أن تصوير المشبه بصورة المشبه به، واختراع لوازم للمشبه مماثلة للوازم المشبه به، وإن كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبة بينهما -كما علمت- والأحسن ما تقدم عن (الأطول). وهذا إنما يحتاج إليه إن لم يتقرر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخييلًا، لكنه قد تقرر ذلك، وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكي،

(١) مفتاح العلوم، ص: ٣٨٥.

بأنه يكفيه في ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة (١).

ثالثًا: ويرى العصام صاحب "الأطول" أن في مثل قول أبي ذؤيب السابق استعارة وكناية، والاستعارة متفرعة عن تشبيه مقلوب هو تشبيه السبع بالمنية؛ مبالغة في كمال الاغتيال، وادعى أن السبع من جنس المنية، فاستعير له لفظ المنية، وهذه هي الاستعارة.

وأما الكناية، فهي أن مجموع هذا الكلام بما فيه الاستعارة يصلح كناية عن تحقق الموت بلا ريبة، فمعنى البيت: وإذا السبع أنشب أظفاره (كناية عن تحقق الموت)، جاء الموت بلا منازع، وحينئذ لا تجوز في الأظفار ولا في إثباتها، وعلى هذا يعرف العصام الاستعارة المكنية أنها: لفظ المشبه به المقلوب المستعمل في المشبه المقلوب، مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية، ومرتبة الاستعارة هي ذكر ملائم المشبه المقلوب، وقرينة الكناية حالية؛ لأنه لا سبع في وفاة أولاد أبي ذؤيب حين قال ذلك عنهم (٢).

رابعًا: ورده السيد بأن كون ذكر المنية استعارة بالكناية بالمعنى المصدري يدل على كون لفظ المنية مستعارا بالمعنى الآخر للاستعارة، فكيف التوفيق المذكور؟ وللعصام مذهب رابع، قال في شرحه على السمرقندية: وإذا عرفت الأقوال الثلاثة فاستمع، فلنا تحقيق رابع أرجو أن يكون ممن ليس لما أعطاه مانع، وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب، فكما يُجعل المشبه مشبها به مبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق أن يلحق به المشبه به، كقوله:

١() نقلا عن: حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، ت د/ خليل إبراهيم خليل دار الكتب العلمية، بيروت ٤٨٨/٣.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص:٣٨٠، وما بعدها، وأسرار البلاغة للجرجاني ص: ٤٣، الإيضاح ١٥٥/٣، المطول في شرح تلخيص المفتاح ص: ٣٨٢، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ـــــ العلوي ٣٣٤/٣. والأكمل الأطول. نجم الدين عمر بن محمد النسفي (تـ ٥٣٧هـ) ت/ عادل عبد الموجود، د/ محمد الدلجاوي، دار الكتب العلمية، بيروت –١٤٦٦هـ ٢٠٢٤م ط/١ ص: ٦٠٨. وما بعدها.

وبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ(١)

حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة، كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به، فيكون غاية في كمال المشبه في وجه الشبه، كما في أظفار المنية، فالمراد بالمنية السبع، ويجعل الكلام حينئذ كناية عن تحقق الموت بلا ريبة، فـ (أنشبت المنية أظفارها بفلان) بمعنى أنشب السبع أظفاره؛ كناية عن موته لا محالة، وحينئذ لا تجوُّز في إضافة الأظفار للمنية، ولا إشكال في جعل المنية استعارة، ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح (٢).

وقد اعترض بوجوه منها: أن كل أحد يعرف أن المراد بالمنية في هذا التركيب الموت قطعًا، فيبطل كون لفظها استعارة للسبع، ومنها: أنهم اعتبروا في الكناية عدم كون قرينتها مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وفي تحقق ذلك في جميع مواد الاستعارة بالكناية نظر لا يخفى عند أدنى تأمل، ومنها: أن حصول معنى في جميع مواد الاستعارة بالكناية يصلح لأن يكون الكلام كناية عنه؛ كما في (أنشبت المنية أظفارها بفلان) غير ظاهر، ومنها: أنه يلزم أن يكون المذكور في الاستعارة بالكناية المشبه به؛ لأن المنية على هذا الوجه كذلك، وهو خلاف ما اتفقت عليه كلمة القوم(٣).

قيل: إن الترشيح خاص بالاستعارة التصريحية، والمكنية لها التخييل، وقد جعل الترشيح ضربا من التخييل كما فعل السكاكي، واعترض عليه الخطيب في ذلك، وعلق عليه الدسوقي بأن في وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا، والمتفق عليه إنما هو ترشيح

(١) البيت من [الكامل] لـ محمد بن وُهَيْب الحِميريّ (ت:٢٢٥هـ) من قصيدةٍ يمدح بها المأمون.
ديوان محمد بن وهيب، ضمن كتاب شعراء عباسيون للدكتور/ يونس أحمد السامرائي(والكتاب يضم قصائد عدد من الشعراء العباسيين من ضمنهم محمد بن وهيب) ص: ٦٩ عالم الكتب- مكتبة النهضة- ط٢-١٤١١هـ.

(٢) ما سبق كلام العصام في شرحه للسمرقندية في حاشية الصبان على شرح العصام، ص: ٨٧، وما بعدها.

(٣) نقلا عن كتاب: الرسالة البيانية لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق: د/ مهدي أسعد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ص: ١٣٥- ١٣٨.

المصرحة.. وحاصل اعتراضه مطالبة السكاكي بالفرق بينهما(١).

وتوضيح مذهب السكاكي يتجلى فيما يأتي: يرى السكاكي أن الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أن المشبه عين المشبه به، وإنكار أن يكون غيره بقرينة ذكر اللازم. ومثل لذلك بقول الشاعر: وإذا المنية أنشبت أظفارها.... فبعد أن شبه معنى المنية وهو الموت بالسبع يدعي بواسطة التشبيه أن الموت عين السبع؛ أي من جنسه وغير خارج عنه، فيصير للسبع فردان أحدهما حقيقي والآخر ادعائي، فيستعار لفظ المنية من الموت المطلق الذي لم يدع ادعاءه بالسبع للفرد الادعائي، فيستعار لفظ المنية من الموت المطلق الذي لم يدع ادعاءه بالسبع للفرد الادعائي أنه عين السبع ومن جنسه، فيكون لفظا مستعملا في غير ما وضع له، وأن الأظفار مستعارة لصورة وهمية أثبتت للمنية.

وهذا المذهب مردود بأمور ثلاثة:

١-أن ما قاله من أن لفظ المشبه مستعمل في المشبه به مخالف للواقع بأن القائل: (وإذا المنية أنشبت..) لم يرد أظفار الموت المتخيلة، فهو لم يستعمل المنية إلا في معناها الذي وضعت له؛ وهو الموت، لا السبع.

٢-قوله: إن لفظ (المنية) نقل من مطلق موت إلى موت متحد بالسبع يقتضي أن يكون مجازا مرسلا من قبيل إطلاق المطلق على المقيد، وليس مجازا علاقته المشابهة حتى يكون استعارة، وكلامنا في الاستعارة، لا في المجاز المرسل.

٣-أنه لا وجه لتسمية ذلك استعارة مكنية، بل هو جدير بأن يسمى استعارة

(١) ينظر: الأنموذج في بحث الاستعارة للكافيجي، ت: د/ السيد سلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: ٤٩.

مصرحة، لأن اللفظ الذي سماه استعارة مصرح به في الكلام.

هذا هو ظاهر كلام السكاكي في كثير من المواطن، وفي بعض المواطن يوافق الجمهور على رأيهم في الاستعارة بالكناية(١).

خامسًا: وقد أشار الخطيب إلى اعتراض آخر على السكاكي في تفسيره التخييلية؛ فقال: ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية وهو أن يؤتى بلفظ اللازم للمشبه به، ويستعمل مع المشبه لصورة وهمية تشبه بمعناه الذي هو لازم المشبه به أن يقتضي صحة كون الترشيح استعارة تخييلية، بل وصحة كون التخييلية ترشيحًا، والذي عليه المعتبرون من أهل الفن التفريق بينهما، وإنما قلنا: إن مذهبه يقتضي ما ذكر للزوم صحة مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية في الترشيح، وإذا صح في الترشيح ما ذكر في التخييل، صح في التخييل ما ذكر في الترشيح؛ إذ ليس في أحدهما حينئذ ما ينافي به الآخر؛ والذي ذُكر في التخييل هو أن ينقل لفظ المشبه به إلى صورة وهمية في المشبه، وهذا صحيح في التخييل. والذي ذكر في الترشيح هو أن يذكر لفظ اللازم مع المشبه أيضًا، ولا شك أن الوهم لكونه بفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا، والسبب في الصورة الوهمية موجود فيما سمي بكل منهما، وهو المبالغة في التشبيه والربط بين المشبهين ربطا يصح معه أن يكسي الوهم أحدهما ما كسى به الآخر، وهذا المقدار استويا فيه، وهو كاف في صحة ما اعتبره في كل منهما، ويكفي في الفساد أن يصح في كل منهما ما صح في الآخر؛ لأن ذلك يحقق الاختلاط بين حقيقة كل منهما مع حقيقة الآخر، والتفريق بينهما بأن ما صح في أحدهما اعتبر وقوعه فيه،

(١) ينظر: رسالتان في الاستعارة والمجاز؛ الأولى نتيجة البشارة بمعرفة الاستعارة لعبد الرحمن العيدروس، والثانية: وجيزة الإيجاز الموضحة لعلاقات المجاز لأحمد موسى العروسي، تح د/ السيد سلام، دار الكتب العلمية، بيروت (الرسالة الأولى) ص: ٨٥، وما بعدها.

وما صح في الآخر لم يعتبر وقوعه في ذلك الآخر، دعوى بلا دليل وتفريق بما يصح ارتفاعه، ولا يقال الفرق بينهما أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما في:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ... لَهُ لِبَدٌ أَظْفارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ(١)

أتى باللازم للمشبه به وهو اللبد مع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الأسد، والتخييل عبر فيه عن المشبه باسمه، كما هو في (وإذا المنية أنشبت أظفارها) فإن الأظفار أتى بها وهو اسم اللازم للمشبه به مع المشبه، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه وهو المنية؛ لأنا نقول هذا تفريق بمجرد التحكم ولا عبرة به؛ إذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما معا، كما لا يمنع التعبير عن المشبه المصاحب للصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المقتضية لاختراع اللوازم.

سادسًا: وعليه فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية في التخييل والترشيح، فليقدر في كل منهما أو يسقط اعتباره في كل منهما. فإن سلم الخصم المساواة فعليه البيان؛ إذ لا بيان بما ذكر، وإن ادعى اعتباره في كل منهما، إلا أن أحدهما يسمى ترشيحًا؛ وهو ما يعبر فيه عن المشبه باسم المشبه به، والآخر يسمى تخييلا، وهو ما يعبر فيه عن المشبه باسمه، واعترف بأنه لا تفريق من جهة المعنى وأن التفريق اصطلاحي.

رد عليه بأن الاصطلاح التحكمي لا عبرة به، وبأن الترشيح حقيقة أو مجاز حقيقي، فلا صورة وهمية فيه اتفاقا (٢).

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: ٢٣ صنعة: أبي العباس ثعلب – طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٣٨٤هـ – ١٩٣٩م، وينظر: الإيضاح ٥/ ٣٧.

(٢) ينظر: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني(٢٣٥)، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ٣٦٠/٢ وما بعدها، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي، ط/١، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق ١٣١٨هـ –١٩٠٠م، ٢٠٠/٤،٢٠١.

ســـابعًا: من خلال التأمل في اعتراض الزوزني على الخطيب يتبين أن الزوزني يرى أن القزويني لم يفهم حقيقة مذهب السكاكي بدقة، وأن هذا الإلزام غير صحيح.

ويوضح الفارق الجوهري:

١. التخييلية عند الســكاكي لفظ: هي اللفظ نفســه (مثل ''الأظفار'') الذي استعير لصورة وهمية لا وجود لها.

٢. الترشيح إثبات معنى: أما الترشيح في الآية، فهو إثبات معنى (الربح والتجارة) للمشبه (الاستبدال)، وليس استعارة لفظ ''الربح'' لصورة وهمية.

٣. الفرق الجوهري: يوضــح الزوزني أن إلزام القزويني للســكاكي لا يصــح إلا لو كان السكاكي يقول: إن لفظ ''الربح'' نفسه قد استُعير ''لصورة وهمية محضة''، لكن الســكاكي لا يقول ذلك، فالربح في الآية هو لازم من لوازم المشــبه به (الشــراء)، وذُكر لتقوية الاستعارة (ترشيح)، وليس هو نفسه استعارة تخييلية قائمة بذاتها، كما هو الحال في لفظ ''الأظفار'' حسب مذهب السكاكي.

– **التعليق والترجيح**: في هذه المسألة الدقيقة، يمكن استخلاص النقاط التالية:

- مذهب الجمهور (القزويني، وعبد القاهر): هو الأســـهل فهمًا والأكثر قبولاً وانتشــارًا في الدرس البلاغي، فهو يجعل بنية الصــورة متكاملة: اســتعارة مكنية (تشــبيه مضــمر) وقرينتها التخييلية (إثبات اللازم للمشــبه). هذا التحليل متماســك، ويتجنب الافتراضات العقلية المعقدة.

- مذهب السكاكي: يتسم بالعمق والتحليل المنطقي، ولكنه معقد ومتكلف، وهو ما عبر عنه القزويني بقوله ''فيه تعسف''، فكرة اختراع صورة وهمية في الذهن ثم استعارة لفظ لها هي عملية تحليلية عقلية بحتة تبتعد عن التذوق الأدبي المباشر.

- **اعتراض الزوزني**: اعتراض الزوزني على القزويني في نقطة "الترشيح" يبدو دقيقًا وصحيحًا من زاوية الدفاع عن مذهب السكاكي، لقد نجح الزوزني في تبيين الفرق الدقيق في مذهب السكاكي بين "التخييلية" (التي هي لفظ) و"الترشيح" (الذي هو إثبات معنى)، وبالتالي فإن إلزام القزويني للسكاكي لم يكن في محله.

ثامنًا:

ويتضح لنا من خلال هذا البحث والتحقيق في الاعتراض الأول حول هذه المسألة الدقيقة فهم الإمام الزوزني ووعيه الدقيق لما كتبه الإمام السكاكي في هذا الباب، وهو ينم عن دقته –رحمه الله– في ضبط المصطلحات البلاغية الدقيقة وتحريرها، وتحديد الفوارق فيما بينها.

الاعتراض الثاني:(باب الكناية):

بعد أن عرف السكاكي الكناية عن موصوف جعل لها شرطا؛ وهو الاختصاص بالمكنى عنه، أي: شرط المعنى الواحد الذي يكنى به عن ذات، وشرط المعاني المجتمعة التي يكنى بها عن ذات: أن يختص كل منهما بما يكنى عنه بكل منهما؛ ليحصل الانتقال منه إلى تلك الذات المكنى عنها.

اعترض الزوزني على حتمية ذكر هذا الشرط ضابطا للكناية عن موصوف قائلا: "ولقائل أن يقول: تعريف الكناية مشعر بأن المعنى الذي يكنى به عن شيء يجب أن يكون مختصا بالمكنى عنه في أي كناية كانت؛ إذ هي انتقال من الملزوم، ولا ملزوم أعم من اللازم، فيختص الملزوم البتة بلازمه، فلا طائل لذكر هذا الاشتراط، ولا لاختصاص ذكره بهذا القسم؛ لوجود هذا الاشتراط في الكل، فإنه لو لم يختص كثير الرماد بالمضياف

لم ينتقل منه إليه" (١).

التعليق:

أولًا: وضح محمد بن عرفة الدسوقي المراد بالاختصاص حيث قال: "المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم، وغير الحقيقي، كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية –مثلًا– وصار كاملًا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره، ثم الصفة من حيث هي صفة لا تدل على معنى معين بل على موصوف ما، فيكون اختصاصها بموصوفها لأسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا فتذكر تلك الصفة، أي لفظ تلك الصفة ليتوصل بها لتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة إلى ذات ذلك الموصوف، لا إلى وصف من أوصافه، ولا إلى نسبة من النسب المتعلقة به، فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذي جعلناه كناية غير الصفة وغير النسبه، إذ هو ذات الموصوف، وإنما اشترط في الصفة المكنى بها الاختصاص ولو بأسباب خارجة لما علمت إن الأعم لا يشْعِر بالأخص، وإنما يستلزم المطلوب ما يختص به؛ بحيث لا يكون أعم لوجوده في غيره" (٢).

وقد وضح الدسوقي ما ذهب إليه السكاكي(٣) مطبقا إياه على قول: وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ(٤)؛ حيث قال: " ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب؛ إذ لا تجتمع

(١) شرح التلخيص للزوزني ٧٦٧/٢.

(٢) ينظر: حاشية محمد بن عرفة الدسوقي على شرح مختصر السعد على التلخيص ٤٨٥/٢.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، ص: ٤٠٤.

(٤) عجز بيت من الكامل لعمرو بن معدي كرب وصدره: **الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ**

في ديوانه، ص: ١٧٤، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. وينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تأليف: أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: ٣٧٠ هـ)، ٣١٦/١، المجلد الأول والثاني: تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط: الرابعة، المجلد الثالث: تح: د/ =

الأضغان في غيرها... و(مجامع) وإن كان مشتقا لم يرد منه الذات الموصوفة بالصفة، بل المراد منه خصوص الصفة، وهي جمع الضغن، وهذه لا تطعن، وحينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفة التي هي لازم، وأراد محلها وهو الموصوف كناية.

وقوله: مجامع الأضغان معنى واحدا؛ أي: إن المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد؛ وهو جمع الأضغان، وهو مختص بالقلب، فيصح أن يكنى به عنه، وأما (مجامع) وحده فالمعنى الدال عليه وهو الجمع، غير مختص بالقلب " (١).

ثانيا: ذكر سعد الدين في مختصره أن هذا الشرط من السكاكي مستدرك؛ فقال: "هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر من أن الكناية الانتقال فيها من الملزوم للازمٍ، والملزوم مختص قطعا باللازم المكنى عنه، ولعله نص على ذلك الشرط تذكرة لما علم لئلا يغفل، فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها" (٢).

وبعد أن ذكر السعد أن كل كناية لابد فيها من هذا الاختصاص استغرب اشتراط السكاكي هذا الشرط في هذا النوع – الكناية عن موصوف – فقط فقال: "وحينئذ فهذه العبارة مقلوبة، والصواب أن يقال: شرطها اختصاص المكنى عنه بالمعنى أو المعاني" (٣).

عبد الله المحارب (رسالة دكتوراه)، مكتبة الخانجي، ط الأولى ١٩٩٤ م، وكتاب الصناعتين ص: ٢٣٤، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ١٧٦/٢، وشرح التلخيص للزوزني ٧٦٦/٢.

(١) ينظر: حاشية محمد بن عرفة الدسوقي على شرح مختصر السعد على التلخيص ٤٨٥/٢.

(٢) مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على التلخيص وبهامشه كتاب الإيضاح، وحاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد ٤/ ٢٥٠.

(٣) مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على التلخيص وبهامشه كتاب الإيضاح، وحاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد ٤/ ٢٥٠.

ثالثًا: الذي يبدو لي أن هذا الضابط الذي اشترطه السكاكي في الكناية عن موصوف خاصة كان ضروريا، ولم يُذكر هباء منثورا، ويؤكده الاعتراض الذي أورده صاحب (مواهب الفتاح)، وأجاب عنه، حيث قال: "القول بأن المراد بالكناية أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه، كما يقال: حاتم، ويراد به لازمه الذي اشتهر به وهو الجود، أو لم يشتهر به، كما يقال: أبو لهب، ويراد به لازمه في الجملة، وهو كونه جهنميا، ولا يراد الشخص المسمى بحاتم، ولا بأبي لهب، ففيه نظر" .

ثم أجاب عن هذا النظر، فقال: "إن أهل العلم مثلوا في هذا المقام بتبت يدا أبي لهب، ومعلوم قطعا أن المراد به الشخص لا لازمه، وأيضا لو كان كذلك، فإن أراد أنه يطلق على غير مسماه بضربٍ من المشابهة واعتبار تناسب العَلمية، وجعله كليا، كما يطلق حاتم، ويراد به جواد في الجملة بهذا الاعتبار كان استعارة، لا كناية، وإن أراد الاطلاق على الغير باعتبار اللزوم العرفي؛ من باب إطلاق المقيد على المطلق، لا باعتبار المشابهة كإطلاق أبي جهل اللازم معناه الذي اشتهر به، وهو كونه جهنميا، كان مجازا مرسلًا، وإن أراد الإطلاق على لازم اتفق حصوله في الشخص، ولما لم يشتهر بلزومه حتى يكون تشبيهيا أو إرساليًا، كان قولنا: هذا الرجل مثيرا إلى كافر فعل كذا كناية عن الجهنمي" (١).

رابعًا: وعن اعتبار الزوزني أنه لا طائل من وراء ذكر هذا الاشتراط لهذا القسم؛ فبعد البحث في جلّ كتب البلاغة، لم أجد تصريحًا مباشرًا بأنه "لا طائل من وراء ذكر هذا الاشتراط" ، لكن يمكن استنتاج الأسباب المحتملة لاعتبار شرط الاختصاص غير ضروري، وهي كما يلي:١- بداهة الشرط وضمنيته.

(١) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، تحقيق: د/ خليل إبراهيم خليل ١٩٩/١، وما بعدها.

رأى الزوزني أن هذا الشرط بدهي وضمني في تعريف الكناية عن موصوف، بل هو مشترط في كل أقسام الكناية، وعليه لا داعي لذكره صراحة، فالكناية عن موصوف تعتمد بطبيعتها على وجود صفة تدل على الموصوف، وهذا يستلزم نوعاً من الاختصاص.

٢- تضمن الاختصاص في مفهوم الكناية نفسها:

-الكناية تعتمد على العلاقة اللزومية بين المعنى الأصلي والمعنى المراد، وهذه العلاقة تتضمن بالضرورة نوعاً من الاختصاص. فإذا كان هناك لزوم بين الصفة والموصوف، فهذا يعني ضمناً وجود اختصاص.

٣-دور السياق والقرائن:

-بعض الكنايات قد تعتمد على صفات ليست مختصة تماماً بالموصوف، لكنها تدل عليه من خلال السياق والقرائن. وفي هذه الحالة، يكون اشتراط الاختصاص المطلق غير ضروري. في بعض الأمثلة، نجد أن الصفة قد لا تكون مختصة تماماً بالموصوف، لكن السياق والقرائن تساعد على تحديد المقصود. مثال ذلك ما ورد في قول البحتري:

بِحَيْثُ يكونُ اللُّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحِقْدُ(١)

حيث ذكر المؤلف: ففي قول البحتري في البيت الأخير: "بحيث يكون اللب والرعب والحقد ثلاث كنايات لا كناية واحدة، لاستقلال كل واحدة منها بإفادة المقصود" (٢).. فهذه الصفات (اللب والرعب والحقد) ليست مختصة تماماً بالقلب، لكن السياق

(١) عجز بيت من الطويل للبحتري في معاهد التنصيص ١٧٣/٢، وبغية الإيضاح ٥٤٠/٣ ومختلف في نسبته قيل للبحتري، وقيل: لعمارة بن عقيل في: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٣٢١/١. وصدره: فَأَتْبَعْتُهَا أُخْرَى فَأَضْلَلْتُ نَصْلَهَا.

(٢) بغية الإيضاح ٥٤٠/٣.

يساعد على فهم المقصود(١).

وقول المتنبي:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ... كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ(٢)

حيث كنى بـ "من في كفه قناة" عن الرجل، وكنى بـ "من في كفه خضاب" عن المرأة، هذا مثال واضح على كناية عن موصوف تستخدم صفة غير مختصة تماماً بالموصوف، لأن:

١- حمل القناة (الرمح) ليس مختصاً تماماً بالرجال، فقد تحمل النساء- أيضًا- القناة في بعض الحالات.

٢- وضع الخضاب (الحناء) في الكف ليس مختصاً تماماً بالنساء، فقد يضع الرجال أيضاً الحناء في أيديهم في بعض الثقافات والمناسبات.

ومع ذلك، استخدم المتنبي هاتين الصفتين للكناية عن الرجل والمرأة، وقد قبل البلاغيون هذا المثال واستشهدوا به في كتبهم، مما يدل على أن شرط الاختصاص التام قد لا يكون ضرورياً في جميع حالات الكناية عن موصوف، خاصة عندما يساعد السياق

(١) وهذا ما أشار إليه ابن سنان بقوله: "لأنه أراد القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه. ولو قال: أصبته في قلبه لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف." سر الفصاحة- لابن سنان الخفاجي الحلبي تـ٤٦٦هـ، ص:٢٣٢ دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

(٢) شَرْح شِعْر المتَنبي - السفر الأول- لإبراهيم بن محمد الإفليلي (تـ ٤٤١هـ) ٢/٢٤٢ ت/ د مُصْطفى عليَّان- مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، وبغية الإيضاح ٤/٦٨٤.

على فهم المقصود (١).

خامسًا: هذا المثال يوضح أن البلاغيين قبلوا استخدام صفات غير مختصة تماماً بالموصوف في الكناية، طالما أن هناك علاقة قوية بين الصفة والموصوف، وأن السياق يساعد على فهم المقصود في قول المتنبي، نجد أن حمل القناة، وإن كان يمكن أن يكون لغير الرجال، إلا أنه كان أكثر ارتباطاً بالرجال في ذلك العصر. وكذلك الخضاب، وإن كان يمكن أن يكون لغير النساء، إلا أنه كان أكثر ارتباطاً بالنساء، وهذا يشير إلى أن شرط الاختصاص في الكناية عن موصوف قد لا يكون مطلقاً، بل يكفي وجود ارتباط قوي بين الصفة والموصوف، حتى وإن لم يكن اختصاصاً تاماً.

وهذا قد يفسر لماذا يرى بعض البلاغيين أنه لا طائل من وراء ذكر هذا الاشتراط بشكل مطلق؟ لأن الغرض البلاغي يتحقق حتى مع درجة أقل من الاختصاص، خاصة مع وجود قرائن سياقية تساعد على فهم المقصود، كما أن هذا المثال يوضح أن الكناية تعتمد على العرف والثقافة السائدة، فما يُعد مختصاً بموصوف في عصر أو ثقافة معينة قد لا يكون كذلك في عصر أو ثقافة أخرى، مما يجعل شرط الاختصاص المطلق غير عملي في بعض الحالات.

سادسًا: ويمكن أن أوجه قول الزوزني: "أن شرط الاختصاص بالمكنى عنه مشترط في كل أقسام الكناية؛ فإنه لو لم يختص (كثير الرماد) بالمضياف لم ينتقل منه إليه" بأن هناك درجة للاختصاص؛ فما وجدناه في الأمثلة البلاغية يشير إلى أن الاختصاص ليس بالضرورة أن يكون اختصاصاً مطلقاً، بل يكفي وجود ارتباط قوي أو غلبة استعمال.

فمثال المتنبي الذي ذكرناه سابقا: ''ومن في كفه منهم قناة'' يوضح أن حمل القناة

(١) البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع'' لحسن إسماعيل عبد الرازق، ص:٢٦٧، المكتبة الأزهرية- ط١-- ٢٠٠٦م.

ليس مختصاً تماماً بالرجال، ووضع الخضاب ليس مختصاً تماماً بالنساء، ومع ذلك صحت الكناية، كما أن هناك التطور في فهم الاختصاص: يبدو أن فهم شرط الاختصاص تطور عبر العصور، فبينما كان البلاغيون المتقدمون يشددون عليه، نجد أن بعض المتأخرين يتساهلون فيه، أو يرون أنه ضمني في مفهوم الكناية نفسها.

لذلك، يمكن القول إن شرط الاختصاص صحيح من حيث المبدأ، لكنه ليس بالضرورة اختصاصاً مطلقاً في كل الحالات، بل يكفي وجود ارتباط قوي يسمح بالانتقال الذهني من المعنى الظاهر إلى المعنى المكنى عنه، خاصة مع وجود قرائن سياقية تساعد على فهم المقصود.

٤-تحقق الغرض البلاغي.

-الغرض الأساسي من الكناية هو تحقيق المعنى بطريقة أبلغ وأجمل، وقد يتحقق هذا الغرض حتى مع صفات غير مختصة تماماً بالموصوف، طالما أنها تؤدي إلى فهم المقصود.

سابعًا: يتضح مما سبق أن اشتراط الاختصاص في الكناية عن موصوف له أساس منطقي وبلاغي قوي، وهو ضمان الانتقال الذهني من الصفة إلى الموصوف ومع ذلك، قد يرى بعض البلاغيين أن هذا الشرط ضمني في مفهوم الكناية نفسها، أو أنه قد يتحقق الغرض البلاغي من الكناية حتى مع درجة أقل من الاختصاص، خاصة مع وجود قرائن سياقية تساعد على فهم المقصود. والله أعلم.

الاعتراض الثالث:(باب التعريض والمجاز بين السكاكي وشرح القزويني واعتراض الزوزني):

وقد أشـــار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء حديثه عن التعريض حيث قال: "...(ثُمَّ) أراد السَّكاكي أنْ يُبيِّن للناس أنَّ التَّعريض لا ينحصر فيما مرَّ، بل يكون بوجهٍ آخر، فلا جرم (قَالَ:" وَالتَّعْرِيضُ) تارةً يكون على ســـبيل الكناية وأخرى على ســـبيل المجاز، فإذا قلت: "آذَيْتَنِي فَسَتَعْرِفُ" وأردت المخاطب ومع المخاطب إنسانًا آخر معتمدًا على قرائن الأحوال كان من القبيل الأول، وإن لم تُرِدْ إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني " [١]، هذا كلامه.

فجعل "آذيتني" مرادًا به المخاطب وغير المخاطب؛ تعريضًـا على سـبيل الكناية، أي: تعريضًـا يشبه الكناية، وليس بكناية، أمَّا أنَّه ليس بكناية؛ فلأنَّ غير المخاطب بالتَّاء في "آذيتني" ليس لازمًا للمخاطَب، حتَّى إذا أُرِيدَ بالتَّاء[٢] المخاطب وغير المخاطب يكون كناية، وأمَّا أنَّه يشـــبه الكناية؛ فلأنَّه أُرِيدَ بالتَّاء معناها وهو المخاطب وغير معناها وهو غير المخاطب كما أنَّ في الكناية يراد معنى الكلمة وغير معناها معًا.

وجَعَلَ "آذَيتَنِي" مرادًا به غير المخاطب؛ تعريضًـا على سـبيل المجاز، أي: تعريضًـا يُشـــبِهُ المجاز وليس بمجاز، أمَّا أنَّه ليس بمجاز؛ فلأنَّ غير المخاطب المراد بالتَّاء لا يلزم المخاطب حتَّى إذا أُرِيدَ ذلك الغير من التَّاء يكون مجازًا، وأمَّا أنَّه يُشـــبِه المجاز؛ فلأنَّ التَّاء كلمة اســـتُعمِلَتْ في غير معناها، فيكون كالمجاز، فقوله: والتعريض (قَدْ يَكُونُ مَجَازًا، كَقَوْلِكَ: "آذَيْتَنِي فَسَـــتَعْرِفُ" وَأَنْتَ تُرِيدُ:) بالتَّاء في "آذَيْتَنِي" (إِنْسَـــانًا) كائنًا (مَعَ الْـــمُخَاطَبِ دُونَهُ) أي: دون المخاطب، (وَإِنْ أَرَدْتَهُمَا) أي: إنْ أردتَ بالتَّاء في "آذيتني"

(١) مفتاح العلوم، ص: ٤١٢، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ٢/ ٣٥٧.

(٢) يقصد: تاء الخطاب في: آذيتني " .

المخاطب وغير المخاطب (جَمِيعًا كَانَ) ذلك التَّعريض (كِنَايَةً[١])، خطأٌ ظاهرٌ؛ إذ جعل الأول مجازًا والثَّاني كناية، والسَّكَّاكي لم يجعل التَّعريض الأوَّل مجازًا بل تعريضًا يُشبِهُ المجاز، ولا الثَّاني كناية، بل تعريضًا يُشبِهُ الكناية على ما مرَّ[٢]، (وَلَا بُدَّ فِيهِمَا) أي: في الكناية، يعني: إذا أردتَ بالتَّاء في "آذَيتني" المخاطب وغير المخاطب (مِنْ قَرِينَةٍ) تدل سامِعَكَ على إرادتِكَ هذه، وكذا لابُدَّ منها إذا أردت بالتَّاء غير المخاطب وحده[٣].

التعليق:

يعد التعريض من الأساليب البلاغية المهمة في البلاغة العربية، وقد اختلف علماء البلاغة في تصنيفه وتحديد علاقته بالكناية والمجاز، ومن أبرز هذه الاختلافات ما كان بين السكاكي والخطيب القزويني، حيث قدم كل منهما تصوراً مختلفاً لطبيعة التعريض وتصنيفه البلاغي.

الإشارة إلى أن الهدف من مناقشة هذا الاعتراض هو تحليل آراء كل من السكاكي والقزويني في التعريض، وتوضيح أوجه الاختلاف بينهما، وعرض آراء العلماء الآخرين في هذه المسألة، وتقديم توجيه لهذا الاختلاف، وتعليق الزوزني وتوجيه كلامه، وهل

(١) قال ابن الأثير (ت:٦٣٧هـ): "حد الكناية الجامع لها هو: أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصفٍ جامع بين الحقيقة والمجاز، والدليل على ذلك: أنَّ الكناية في أصل الوضع أن تتكلم بشيءٍ وتريد غيره، يقال: كنيت بكذا عن كذا، فهي تدل على ما تكلمت به، وعلى ما أردته في غيره، وعلى هذا فلا تخلو إمَّا أن تكون في لفظٍ تجاذبه جانبا حقيقة ومجاز، أو في لفظ تجاذبه جانبا مجاز ومجاز، أو في لفظ تجاذبه جانبا حقيقة وحقيقة، وليس لنا قسم رابع" المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٣/٥٢.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم صـ/٤١٢.

(٣) أي: قرينة دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازًا، وفي الثانية كلاهما جميعًا ليكون "كناية ينظر: المطول ص: ٤١٣، وشرح التلخيص للزوزني (٢ص: ٧٧٤، وما بعدها).

أصاب الزوزني أو جانبه الصواب؟ ولزاما علينا أن يبدأ الاعتراض بسرد هذه الآراء ثم رأي الزوزني ثم مناقشته.

أولًا: مفهوم الاعتراض عند السكاكي يدور حول معنيين، وهذا ما سيتضح من خلال كلامه حيث قال: "اعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت: آذيتني فستعرف، وأردت المخاطب، ومع المخاطب إنساناً آخر معتمداً على قرائن الأحوال كان من القبيل الأول، وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني، فتأمل" (١)، ثم صنف الكناية وقسمها بقوله: "الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء وإشارة، والمناسب للعرضية: التعريض، ولغيرها – إن كثرت الوسائط –: التلويح، وإن قلّت... إلخ" (٢).

فمنهج السكاكي أن التعريض يشبه الكناية ويشبه المجاز، ولكنه ليس كناية محضة ولا مجازاً محضاً، بل هو نوع خاص من أساليب البيان يقع بين الكناية والمجاز. (٣)

ثانيًا: اعتراض القزويني على السكاكي بقوله: "وفيه نظر" (٤)، لأنه جعل النوع الأول كناية، والثاني مجازاً، ولابد لهما من قرينة تدل على المراد.

ويرى السكاكي أن التعريض كما يكون كناية قد يكون مجازاً، كما في قول: "آذيتني فستعرف حيث لم يرد إلا غير المخاطب(٥).

(١) ينظر: مفتاح العلوم ص: ٤١٢.

(٢) ينظر: السابق ص: ٤٠٣.

(٣) ينظر: السابق ص: ٤١٢، وشرح التلخيص للزوزني ٧٧٦/٢.

(٤) ينظر: بغية الإيضاح (٥٣٩/٣).

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ص: ٤١٢.

وفرق السكاكي، وغيره بين الكناية، والتعريض بأن – :مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم – مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وهذا يوضح سبب اعتراضه على تصنيف السكاكي الذي اعتبر التعريض نوعاً مستقلاً يشبه الكناية ويشبه المجاز.

ثالثاً :**السكاكي** :يرى أن التعريض نوع مستقل يشبه الكناية، ويشبه المجاز، ولكنه ليس كناية محضة، ولا مجازاً محضًا، ولم يشترط صراحة وجود قرينة في تعريفه للتعريض.، و**القزويني** :يرى أن التعريض إما كناية وإما مجاز، وليس نوعًا مستقلًا، وأكد على ضرورة وجود قرينة تدل على المراد في كلا النوعين.

رابعًا: يمكن توجيه الاختلاف بين العالمين على النحو الآتي:

١. **اختلاف في المنهج التصنيفي**

– السكاكي يميل إلى التفصيل، والتقسيم الدقيق للأساليب البلاغية.

– القزويني يميل إلى التبسيط والاختصار، وإرجاع الفروع إلى أصولها.

٢. **اختلاف في النظرة إلى العلاقة بين الكناية، والمجاز**

– السكاكي يرى أن التعريض له خصوصية تميزه عن الكناية، والمجاز.

– القزويني يرى أن التعريض لا يخرج عن كونه إما كناية، وإما مجازاً.

٣. **اختلاف في فهم طبيعة الانتقال الذهني**

– السكاكي يركز على طريقة الانتقال الذهني في التعريض.

– القزويني يركز على نتيجة الانتقال الذهني، وتصنيفها ضمن الأساليب البلاغية المعروفة.

خامسًـــا: حين نتأمل في أقوال العلماء نجد أن التفتازاني حاول التوفيق بين رأيي السكاكي والقزويني، حيث أشار إلى أن الاختلاف بينهما قد يكون في المصطلحات أكثر منه في الجوهر .وقد اعترض التفتازاني على القزويني في اعتراضه على السكاكي بطريقة ذكية، حيث حمل كلام السكاكي على معنى آخر، فقال: "إن القرب ههنا باعتبار آخر، وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما، وتكلُّف في التساوي والاختصاص، والبعيد خلاف ذلك" (١).

كما أشار التفتازاني إلى أنه " لا امتناع أن تكون الكناية بعيدة بالنسبة إلى المطلوب، وقريبة بالنسبة إلى الواسطة، بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال منه إلى المطلوب بواسطة... **إلخ** " (٢).

– ويقول السبكي في مسألة الخلاف بين السكاكي والقزويني حول تصنيف الكناية وهي مرتبطة بمسألة التعريض: "والحق إنه يصح أن يكون مثالا لهما، فإن قصد الكناية عن البله، فهو مثال للبعيدة، أو الكناية عن ''عرض القفا''، فهو كناية قريبة" .(٣)

وبهذا يحاول السبكي التوفيق بين الرأيين بالنظر إلى زوايا مختلفة للمسألة، وهو منهج مشابه لما ذهب إليه التفتازاني.

– وصرح ابن الأثير في كتابه'' المثل السائر ''بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي، بل يستفاد من عرض اللفظ، حيث قال: "إنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة، والمجاز، بوصف جامع بين الحقيقة، والمجاز" (٤).

---

(١) ينظر: المطول، ص: ٦٣٢.

(٢) ينظر: المطول ص: ٦٣٣، وما بعدها.

(٣) ينظر: عروس الأفراح٢/٣١٩.

(٤) ينظر: المثل السائر تحقيق: محمد محي الدين ١٨٢/٢

وهذا يقترب من رأي القزويني الذي يرى أن التعريض إما كناية وإما مجاز، وليس نوعاً مستقلاً كما ذهب إليه السكاكي.

– يشير شوقي ضيف إلى أن الخلاف بين السكاكي والقزويني في مسألة التعريض هي" مسألة اعتبارية"، حيث قال: "وهي مسألة اعتبارية؛ كان ينبغي أن لا يقف عندها" ، ويرى أنه يصح أن يقال: "يحصل الانتقال من اللازم إلى الملزوم وعكسه في كلٍ من المجاز والكناية، باعتبارين مختلفين" (١).

سادسا: أما المثال الذي استخدمه السكاكي لتوضيح أنواع التعريض هو" آذيتني فستعرف"، وقد فسره على النحو الآتي:

– إذا قصد المتكلم بهذه العبارة المخاطب ومعه شخصاً آخر، فهو من قبيل: "التعريض على سبيل الكناية" .

– إذا لم يقصد المتكلم المخاطب بل قصد شخصاً آخر فقط، فهو من قبيل "التعريض على سبيل المجاز " .

أما القزويني فيرى أن الحالة الأولى: هي كناية مباشرة، والحالة الثانية: هي مجاز مباشر، وهذا المثال يوضح جوهر الاختلاف بين العالمين في تصنيف التعريض.

سابعا: الاختلاف بين السكاكي والقزويني في تصنيف التعريض يعكس منهجين مختلفين في التعامل مع الأساليب البلاغية: منهج السكاكي يميل إلى التفصيل، والتمييز الدقيق بين الأساليب، ومنهج القزويني يميل إلى التبسيط، وإرجاع الفروع إلى أصولها، وكلا المنهجين له قيمته وأهميته في الدراسات البلاغية، ويمكن النظر إليهما على أنهما متكاملان وليسا متعارضين.

(١) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ– د/ شوقي ضيف، ص: ٣٥٠ دار المعارف– ط٩–١١١٩.

ثامنا: هناك نقطة خلاف واضحة بين: السكاكي، والخطيب القزويني في تصنيف هذين النوعين من التعريض، وقد انتقد الخطيب القزويني رأي السكاكي في هذه المسألة، وهو أن هناك نوعين من التعريض:

* تعريض يشبه الكناية، وهو ما يكون فيه المتكلم قاصدًا معنىً آخر غير المعنى الظاهر، وهذا المعنى الآخر يُستنتج من لازم المعنى الظاهر، كما في الكناية، ولكنه لا يسميه كناية صريحة لوجود التعريض في طريقة التعبير. مثاله: "آذيتني فستعرف" إذا أراد المتكلم تهديد شخص آخر غير المخاطب، فهو يعرض بالتهديد، وهذا التعريض يشبه الكناية في أنه يدل على معنى مستتر.

* تعريض يشبه المجاز، وهو ما يكون فيه المتكلم قاصدًا معنىً غير المعنى الظاهر، ولكن ليس عن طريق اللازم كما في الكناية، بل بعلاقة أخرى كالمشابهة (الاستعارة) أو غيرها من علاقات المجاز. ولكنه لا يسميه مجازًا صريحًا؛ لوجود التعريض في طريقة التعبير. مثاله: "آذيتني فستعرف" إذا لم يرد المتكلم إلا تهديد شخص آخر غير المخاطب. فهو يعرض بالتهديد، وهذا التعريض يشبه المجاز في أنه يحمل معنىً غير حرفي.

- **ويرى الخطيب القزويني** أن تصنيف السكاكي غير دقيق، ويصر على أن النوع الأول هو كناية، والنوع الثاني هو مجاز. ويستدل على ذلك بما يلي:

* النوع الأول: (يشبه الكناية) يرى القزويني أنه إذا كان المتكلم قاصدًا معنىً آخر يُستنتج من لازم المعنى الظاهر، فهذه هي عين الكناية، ولا يرى مسوغًا لعدم تسميتها كناية صريحة لمجرد وجود التعريض في طريقة التعبير، فالكناية نفسها هي تعبير غير مباشر عن المقصود.

* النوع الثاني: (يشبه المجاز) يرى القزويني أنه إذا كان المتكلم قاصدًا معنىً آخر بعلاقة غير اللزوم (كالمشابهة وغيرها)، مع وجود قرينة تدل على هذا المعنى الآخر وتمنع

من إرادة المعنى الظاهر، فهذا هو عين المجاز. ولا يرى فرقًا جوهريًا يمنع من تسميته مجازًا صريحًا.

-**ويمكن توجيه هذا الخلاف** بأنه اختلاف في التسمية والتصنيف أكثر منه اختلاف في جوهر المعنى، فالسكاكي كان حريصًا على إبراز عنصر "التعريض" كونه الأسلوب العام، ثم يشير إلى الشبه بالكناية أو المجاز من حيث طريقة الدلالة على المعنى المقصود، بينما كان الخطيب القزويني أكثر ميلًا إلى تطبيق المصطلحات البلاغية المعروفة (الكناية والمجاز) على هذين النوعين مباشرةً، طالما تحققت شروط كل منهما.

تاسعًا: جمهور البلاغيين يميلون إلى رأي الخطيب القزويني، ويعتبرون النوع الأول: كناية، والنوع الثاني: مجازًا؛ وذلك لأنهم يرون أن المعيار الأساسي في تصنيف الأساليب البلاغية هو طبيعة العلاقة بين المعنى الظاهر والمعنى المقصود (اللزوم في الكناية، العلاقة غير اللزومية مع القرينة في المجاز)، بغض النظر عن كون التعبير مباشرًا أو غير مباشر (معرضًا به).

* يرى بعض العلماء أن رأي السكاكي له وجاهته من حيث التركيز على الأسلوب العام وهو "التعريض" ، ثم وصف طريقة دلالة هذا التعريض، إلا أنهم يتفقون في النهاية على أن المآل في التحليل هو وصف العلاقة الدلالية بالكناية أو المجاز.

عاشرًا: الخلاصة: يبدو أن الخطيب القزويني لم يخطئ في تعقيبه على كلام السكاكي، بل قدم تصنيفًا أكثر دقة وتوافقًا مع الاصطلاحات البلاغية المستقرة. فالتعريض هو الأسلوب العام، وتحته يمكن أن نجد كناية (إذا كانت الدلالة باللازم) أو مجازًا (إذا كانت الدلالة بعلاقة أخرى مع قرينة)، ويبقى رأي السكاكي جديرًا بالتقدير لدقته في ملاحظة عنصر "التعريض" في كلا النوعين.

حادي عشر: تعليق الزوزني وتوجيه رأيه:

يعلق الزوزني على كلام القزويني بأن فيه **خطأ ظاهرا**، حيث جعل الأول: مجازًا والثاني: كناية، بينما السكاكي لم يجعل التعريض الأول: مجازًا، بل تعريضًا يشبه المجاز، ولا الثاني: كناية، بل تعريضًا يشبه الكناية.

توجيه رأي الزوزني: يبدو أن الزوزني يرى أن السكاكي لم يحسم الأمر بشكل قاطع بأن التعريض في الحالتين هو مجاز أو كناية خالصة، بل هو أقرب إلى المجاز، أو أقرب إلى الكناية، هذا التوجيه من الزوزني يعكس دقته في فهم الفروق الدقيقة في الاصطلاحات البلاغية.

باختصار، يرى الزوزني أن تصنيف السكاكي للتعريض على أنه "مجاز" أو "كناية" بشكل مطلق غير دقيق، وأن الأصح هو القول بأنه "يشبه المجاز" أو "يشبه الكناية"، مما يدل على أن التعريض له طبيعة خاصة به تختلف عن المجاز والكناية في بعض الجوانب، مع وجود تشابهات تجعله قريبًا منهما.

اعتراض الزوزني ليس اعتراضًا على أصل فكرة السكاكي في التفريق بين حالات التعريض، بل هو اعتراض على التصنيف الاصطلاحي الذي نقله القزويني عن السكاكي، فالزوزني لا يقول: إن السكاكي مخطئ في ملاحظته للفروق بين أنواع التعريض، بل يقول: إن التسمية بـ "مجاز" أو "كناية" بشكل مطلق ليست دقيقة، وأن الأصح هو "يشبه المجاز" و"يشبه الكناية".

ثاني عشر: لماذا اعتراض الزوزني له وجاهة قوية؟

١- الدقة الاصطلاحية في البلاغة: البلاغة علم يقوم على التمييز الدقيق بين الظواهر اللغوية. كل مصطلح (كالمجاز، الكناية، التشبيه، الاستعارة) له تعريف محدد،

أركان، وشروط. الخلط بين هذه المصطلحات أو استخدامها بشكل فضفاض يؤدي إلى إرباك في الفهم والتصنيف.

– المجاز: يقوم على علاقة واضحة (كالمشابهة في الاستعارة، أو السببية، أو الجزئية، إلخ) وقرينة تمنع إرادة المعنى الأصلي، في مثال: ''آذيتني فستعرف'' بقصد شخص آخر غير المخاطب، العلاقة بين ''آذيتني'' والشخص الآخر ليست علاقة مجازية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للمجاز اللغوي، اللفظ ''آذيتني'' لم يُستعمل في غير ما وضع له بمعنى التحويل الكلي للمعنى، بل هو تلميح أو إشارة ضمنية، هو أقرب إلى التورية أو الإيهام.

– الكناية: تقوم على ذكر اللازم وإرادة الملزوم (أو العكس)، مع جواز إرادة المعنى الأصلي. الكناية لها أركانها وعلاقاتها المعروفة (كناية عن صفة، عن موصوف، عن نسبة). في مثال ''آذيتني'' بقصد المخاطب وغيره، هذا ليس كناية بالمعنى التقليدي الذي نذكر فيه لازمًا (مثل: ''كثير الرماد'' كناية عن الكرم). هنا، اللفظ يُستخدم ليشمل أكثر من طرف بطريقة غير مباشرة، وهذا أقرب إلى التعريض الذي يترك للمتلقي استنتاج المراد من سياق الكلام وقرائن الحال.

٢– طبيعة التعريض كباب مستقل: التعريض في جوهره هو: فن التلميح والإشارة، وهو يعتمد بشكل كبير على السياق، مقام الكلام، ذكاء المتلقي، والعلاقات بين المتحدثين. هو ليس مجرد تحويل للفظ عن معناه الأصلي (المجاز) ولا ذكر لازم لملزوم (الكناية).

– عندما يقول الزوزني: ''يشبه المجاز'' أو ''يشبه الكناية''، فهو يعترف بوجود نقاط تشابه بين التعريض وهذين البابين البلاغيين، لكنه في الوقت نفسه يؤكد أن

التعريض لا يندرج تحتهما بشكل كامل، هذا يعني أن التعريض له خصائصه المميزة التي تجعله بابًا بلاغيًا قائمًا بذاته، وإن كان يتداخل مع غيره في بعض الجوانب.

٣- تجنب الخلط والالتباس: لو تم قبول تصنيف التعريض مباشرة كـ "مجاز" أو "كناية" دون هذا التمييز الدقيق، لكان ذلك سيؤدي إلى خلط في المفاهيم البلاغية. فالباحث أو الطالب قد يجد صعوبة في التمييز بين المجاز الصريح والكناية الصريحة وبين التعريض الذي "يشبههما."

- اعتراض الزوزني يساهم في إرساء حدود واضحة للمصطلحات، مما يسهل على الدارسين فهم كل باب بلاغي على حدة، ثم فهم نقاط التداخل والتشابه.

٤- إثراء النقاش البلاغي وتطوير العلم: مثل هذه النقاشات الدقيقة بين العلماء هي التي تدفع بالعلم إلى الأمام. إنها ليست مجرد "جدل بيزنطي" لا طائل منه، بل هي محاولات لضبط المصطلحات وتحديد المفاهيم بدقة أكبر.

-اعتراض الزوزني يعكس عمق فهمه للبلاغة وقدرته على التمييز بين الفروق الدقيقة التي قد تغيب عن غيره. هذا التدقيق يثري المكتبة البلاغية ويقدم رؤى جديدة.

ثالث عشر: يمكننا حسم الموقف بأن الزوزني كان له الحق تمامًا في هذا الاعتراض، وكان اعتراضه مُؤتِيًا ثمره بشكل كبير.

- لماذا كان له الحق؟ لأنه سعى إلى الدقة الاصطلاحية في علم البلاغة، ورفض التصنيف المطلق للتعريض تحت المجاز أو الكناية، مفضلاً التعبير بـ "يشبه" للدلالة على وجود شبه دون المطابقة التامة، هذا يعكس فهمًا أعمق لطبيعة التعريض كظاهرة بلاغية لها خصوصيتها.

- لماذا كان مُؤتِيًا ثمره؟ لأنه ساهم في توضيح الحدود بين المفاهيم البلاغية، ومنع

الخلط والالتباس، وأثرى النقاش العلمي حول طبيعة التعريض ومكانته في البلاغة العربية، ومثل هذا التدقيق يعود بالنفع على الدارسين والباحثين في هذا المجال.

فاعتراض الزوزني لم يكن مجرد تفصيل شكلي، بل كان جوهريًا في ضبط المصطلحات البلاغية، وإعطاء التعريض مكانته المستقلة كباب بلاغي له خصائصه المميزة، حتى وإن تشابه مع المجاز والكناية في بعض الجوانب.

المبحث الثالث: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم البديع.

الاعتراض الأول: (باب الطباق "طباق التدبيج")

اعتراض الزوزني على الخطيب والبلاغيين في طباق التدبيج:

فقد أورد الزوزني هذا الاعتراض في أثناء حديثه عن تعريف طباق التدبيج، وذكر أن الخطيب قال: إن من العلماء من سماه بذلك، وأورد تعريفهم له بقوله: " قال المصنِّفُ: **(وَمِنَ الطِّبَاقِ)** ما سمَّاهُ بعضُهُم تدبيجًا، وفسَّرَهُ ذلك البعض بأن يُذكَرَ في معنًى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التَّورية، والألوان متقابلة، فيكون من الطِّباق ما سمَّاهُ ذلك البعض تدبيجًا، فالمذْكُورُ لقصد الكناية، **(نَحْوُ قَوْلِهِ)** يصِفُ شهيدًا: **تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرٍ**(١)

وأثار الزوزني حجة من قال: بأنه طباق تدبيج بين ألوان بقوله: " قيل(٢): وصفُ السُّندُسِ – وهو مفرد– بالخضر – وهو جمع–؛ حملًا على المعنى؛ فإنَّه اسمُ جنسٍ " ،

(١) البيت من الطويل لـ أبي تمام (ت:٢٣١هـ) في ديوانه بشرح التبريزي ٢/٢١٩. من قصيدة طويلة يرثي بها أبا نهشل محمد بن حميد الطائي حين استشهد، وينظر: المطول، ص: ٤١٨، ومعاهد التنصيص ٢/١٧٨.

(٢) قاله الزجاج (ت:٣١١هـ)، وفخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، والسمين الحلبي (ت:٧٦٥هـ) وهم بصدد تفسير قوله تعالى: (عاليهم ثياب سندس) [الإنسان: ٢١]، كما تناقله بعض البلاغيين كـ: بهاء الدين السُّبكي (ت:٧٧٣هـ) ينظر: شرح التلخيص للزوزني ٢/٧٩٠.

ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦٢٩، والتفسير الكبير ٣٠/٧٥٤، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، ١٠/٦٢٠، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، وعروس الأفراح ٢/٢٢٩.

ويرُدُّ على ذلك البعضُ أنَّه لم يُذكَرْ في هذا البيت ألوانٌ، بل لونان[١]، وأنه لا كناية في واحدٍ منهما، بل كل منهما صريحٌ في معناه.

والمذكُورُ لقصْـــدِ التَّورِيةِ نحو: لفظ "الأصـــفر" في قول الحريري: "فمُذُّ اغْبَرَّ الْعَيشُ الأخضَرُ، وازْوَرَّ المحْبُوبُ الأصْفَرُ، اسْوَدَّ يَوْمِي الأَبْيَضُ، وابيَضَّ فَوْدِي الأَسْوَدُ" [٢]، فإنَّه ذُكِرَ في هذا الكلام ألوانٌ، لكنَّ التَّورية في واحدٍ منها، فلا يستقيم قوله: "أنْ يُذْكَرَ ألوانٌ لقصـــدِ التَّورية" ، ولو قال: "أنْ يُذْكَرَ لونَانِ أو أكثر؛ لقصـــدِ الكنَايةِ أو التَّوريةِ ببعضٍ" لاستقام[٣]، والتَّوريةُ –كما يجيء–: أنْ يُذْكَرَ لفظٌ له معنيان، قريبٌ، وبعيدٌ، ويُرَادُ البعيد، فللمحبوب الأصفر معنيان، قريبٌ، وهو الإنسان الأصفر الذي يحبُّهُ آخر، وبعيدٌ مرادٌ، وهو الذَّهب[٤].

التعليق:

أولا: يُعدّ هذا البيت من الأمثلة الشائعة التي يوردها البلاغيون على طباق التدبيج . و "طباق التدبيج" هو أن يذكر المتكلم في سياق معين (كالمدح أو الذم أو الرثاء) ألوانًا على سبيل الكناية أو التورية، بحيث يحدث تضاد بين هذه الألوان أو ما تدل عليه.

فالخطيب القزويني، في "التلخيص" و "الإيضاح" ، اعتبر هذا البيت من أمثلة طباق التدبيج(، حيث رأى أن "حُمْرًا")دلالة على الدم والقتل (و "خُضْـــر")دلالة على

(١) أجاب عنه بهاء الدين السُّبكي (ت:٧٧٣هـ) بأنه أراد جنس الألوان لا حقيقة الجمع.
ينظر: عروس الأفراح ٢/٢٣٠.

(٢) مقامات الحريري، تأليف: أبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت: ٥١٦هـــ)، ص:١٢٥– المقامة البغدادية)، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣ م.

(٣) ذكر بهاء الدين السُّبكي (ت:٧٧٣هـــ) أنه قد يُعتَرَضُ على المصنِّف أن ليست التورية في كلام الحريري إلَّا في واحدٍ منها، وجوابه: أنَّ المراد أنْ يُذكَرَ ألوانٌ تقع التورية في بعضها. ينظر: عروس الأفراح ٢/٢٣٠.

(٤) ينظر: شرح الزوزني على التلخيص ٢/٧٩٠، وما بعدها.

السندس والجنة يمثلان تضاداً معنوياً(١).

ثانيا: ويعدُّ ابن أبي الإصبع المصري من أوائل من تعرَّضوا للتدبيج على أنه من فنون البديع؛ حيث قال: باب التدبيج، وهو أن يذكر الشاعر أو الناثر ألوانًا يقصد الكناية بها أو التورية بذكرها عن أشياء من مدحٍ أو وصفٍ أو نسيبٍ أو هجاءٍ أو غير ذلك من الفنون، أو لبيان فائدة الوصف بها... ومن التدبيج قول أبي تمام في ... إلخ " (٢).

ثالثا: وسار على نهج ابن أبي الإصبع والخطيب، يحيى بن حمزة العلوي حيث قال: " التدبيج: ومعناه أن تذكر في الكلام ألوانا من الأصباغ تدل على المدح والذم، واشتقاقه من الديباج، وهو نوع من الحرير وله فى البلاغة موقع عظيم وهو يكسب الكلام بلاغة ويزيده حلاوة، ويرد على وجهين: الوجه الأول المتعلق بالشاهد: أن يكون واردا فى المدح، وهذا كقول أبى تمام: تردّى ثياب الموت حمرا فما أتى...

يعنى: أنه لبس ثياب الدنيا وهى حمر من الدماء فى الجهاد، ثم استشهد بعد ذلك، فما أتى الليل إلا وقد خرجت روحه من الدنيا، وفارق الحياة، وصار إلى الجنة لابسا ثياب السندس من عبقري الجنان، فكنى عن حال القتال بالثياب الحمر، وكنى عن دخول الجنة بالثياب الخضر، ففيه من الحسن ما فيه " (٣).

رابعًا: ما أورده الزوزني من رده على البعض، وهو محل الاعتراض أو نقطة الخلاف التي أثارت جدلًا بين الشراح مما جعل كل واحد منهم يوجه كلام الخطيب، ويعترض عليه، ونص كلام الزوزني: "ويُرَدُّ على ذلك البعضُ أنَّه لم يُذكَرْ في هذا البيت ألوانٌ، بل

(١) ينظر: التلخيص ص: ٨٦. والإيضاح في علوم البلاغة، ص: ٣٢٠.

(٢) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن الكريم، ص: ٥٣٢.

(٣) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٣/ ٤٤.

لونان، وأنه لا كناية في واحدٍ منهما، بل كل منهما صريحٌ في معناه... إلخ" (١).

خامسا: أما سعد الدين، فقد وافق الخطيب، وفسر تعريفه لطباق التدبيج حتى يرد على الزوزني بقوله: وأراد بالألوان ما فوق الواحد، ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بأنه من أقسام الطباق، وليس قسما من المعنوي برأسه، فتدبيج الكناية وذكر البيت، ثم قال بعد شرحه له، فقد ذكر لون الحمرة والخضرة، والقصد من الأول الكناية عن القتل، ومن الثاني: الكناية عن دخول الجنة، ثم عرض بالزوزني بقوله: وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح إلى حيث يستغني عن البيان، ولا ينفيه إلا من لا يعرف معنى الكناية، ثم جعل قول الحريري من تدبيج التورية(٢).

سادسا: أما السبكي العلامة المدقق، فقد أورد الاعتراض على المصنف، ورد علي من أورده، وبرر للمصنف ما ذهب إليه فقال: "فإنه كنى بقوله:" سندس خضر "عن دخول الجنة، وقد توهم بعض الشارحين أن قوله:" خضر "مجرور، واعتذر عن وصف السندس المفرد بالجمع، وليس كذلك، فإن القافية مرفوعة و" خضر "خبر وهى، ولو كانت مجرورة كان الأحسن الاعتذار بأن" سندسًا "جمع سندسة كما قيل، وأما التورية، فلقول الحريري" فمذ ازور المحبوب الأصفر... ولمنازع أن ينازع في أن ذلك تورية، ويمنع تبادر الذهن من المحبوب الأصفر إلى الإنسان، وقد يعترض على المصنف في قوله:(ألوان) وليس في البيت السابق إلا لونان، وليست التورية في كلام الحريري إلا في واحد منها، وجوابه عن الثاني: أن المراد أن يذكر ألوان تقع التورية في بعضها وعنه وعن الأول أنه أراد

(١) ينظر: شرح الزوزني على التلخيص ٢/٧٩٠، وما بعدها.

(٢) ينظر: المطول ص: ٧٤٥، وما بعدها.

جنس الألوان لا حقيقة الجمع " (١).

سابعا: أما عصام الدين فلم يترك تعليقه وتوجيهه على كلام السعد الذي لقبه بالشارح، وتوجيهه لكلام الزوزني الذي عرض به السعد، فمع موافقته للخطيب بأن البيت من قبيل تدبيج الكناية، إلا أنه علق علي المصنف في تدبيج التورية، وهذا ما سيتضح من خلال عرض كلامه وتوجيهه، حيث قال بعد شرحه للبيت: " ... فالبيت من قبيل الكناية، وقال الشارح: لا ينفي الكناية فيه إلا من لا يعرف معنى الكناية، أقول: الوقوع في نفي الكناية لا يتصور إلا بأن اللون ليس كناية، بل ارتداء الثياب الحمر والسندس الخضر، والجواب: أن المراد أن للألوان دخلا في قصد الكناية، لا أن أنفسها كنايات، ومثل المصنف لتدبيج التورية بقول الحريري... قال الشارح: فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد هو الذهب، وهو المراد هاهنا فيكون تورية، كما توهمه البعض. فرد العصام علي السعد بقوله: أقول: المتبادر من ذكر الألوان لقصد الكناية أو التورية أن لا يخرج الألوان منهما، ولا منع من الاجتماع، فالأولى أن يقال: قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما، فما سوى الأصفر كناية... ثم نقول: يحتمل أن يراد بالمحبوب الأصفر المحبوب الجميل لما أن بنات الأصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن فيما بينهم، قال عليه السلام: هل لكم في بنات الأصفر، كازورار المحبوب الأصفر، أي: عدوله عنه كناية عن الفقر والعجز التام، فالمثال للكناية، وكأنه لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا، وهذا المثال-أيضا- غير متيقن، فكأنه لهذا لم يذكر للتورية مثالا هاهنا(٢).

ثامنًا: أما ابن يعقوب والدسوقي، فقد سارا على نهج الخطيب، وسلكا نهج الشراح

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢/ ٢٢٩.

(٢) الأطول ٢/ ٣٧٤، وما بعدها.

من قبله(١).

تاسعا: يرى الزوزني أن هذا البيت لا يدخل في باب الطباق، وتحديدًا لا يصح أن يكون مثالًا لـــ "طباق التدبيج" .حجته في ذلك تقوم على ما يلي: عدم وجود تضاد مباشــر أو أصــيل بين اللفظين، الطباق يقوم على الجمع بين الشــيء وضــده، مثل: ليل/نهار، أبيض/أسـود، يضـحك/يبكي، ومن وجهة نظره في البيت، "حُمْرًا" و "خُضْـر" ليسا ضدين أصيلين في اللون، اللون الأحمر لا يضاد اللون الأخضر بشكل مباشر كما يضــاد الأبيض الأســود مثلاً، فالتضــاد الذي يُفترض هنا هو تضــاد مدلول الكناية (الدم/الجنة)، وليس تضاد الألوان بذاتها.

فبذلك يخرج المعنى عن كونه طباقًا إلى كونه كناية مزدوجة أو متعاقبة؛ حيث اللون الأحمر في البيت هو كناية عن الموت في ساحة القتال وسفك الدماء، واللون الأخضر هو كناية عن نعيم الجنة، وثياب أهلها من الســندس، فما حدث هنا ليس جمعًا بين ضدين، بل هو تصوير لحالين متعاقبين لشخص واحد :(حاله في الدنيا) القتال والموت (ثم حاله في الآخرة) الجنة والنعيم.

فالموت في ســبيل الله المكنى عنه بالحمرة هو ســبب لدخول الجنة المكنى عنها بالخضرة، العلاقة هنا هي علاقة سببية ونتيجة، أو انتقال من حال إلى حال، وليست علاقة تضاد مباشر، فالزوزني يرى أن الطباق يتطلب وجود الضدين في آن واحد أو في سياق يبرز تقابلهما: ويرى أن الألوان في هذا البيت تدل على مرحلتين زمنيتين مختلفتين حياة وموت، ثم بعد الموت، وهو بذلك يجعله أقرب إلى تعاقب الكنايات أو المبالغة في تصوير المصير، منه إلى الطباق بمعناه الدقيق الذي يستلزم تقابلاً مباشرًا بين اللفظين أو

(١) مواهب الفتاح ٢/ ٤٩٠، وما بعدها، وحاشية الدسوقي ١٦/٤، وما بعدها.

معنييهما الأصليين.

وحجة الزوزني تكمن في أن: الحمرة هنا كناية عن الدم (دنيا)، والخضرة هنا كناية عن ثياب الجنة (آخرة)، والعلاقة بين الدم، وثياب الجنة ليست علاقة تضاد مباشرة، بل هي علاقة انتقال من حال إلى حال أفضل، وهذا الانتقال سببه الموت في سبيل الله، فالشهادة هي السبب لدخول الجنة.

في رأي الزوزني، لو كان الطباق حقيقيًا، لكانت الكنايتان متضادتين في ذاتهما، أو كان اللونان يتضادان مباشرة، ولكنهما هنا لونان يدلان على معنيين متواليين، أحدهما نتيجة للآخر، فليس هناك تضاد بين "ثياب الموت الحمراء" و "ثياب السندس الخضراء" بالمعنى الذي يقصده الطباق، إنه تصوير بديع للانتقال من حال الشهادة إلى حال النعيم.

عاشرًا: خلاصة اعتراض الزوزني: إن اعتراض الزوزني يُظهر دقة فائقة في التفريق بين المصطلحات البلاغية، ويركز على ضرورة أن يكون التعريف جامعًا ومانعًا، ومع ذلك، فإن رأي جمهور البلاغيين، وعلماء التحقيق، يميل إلى اعتبار البيت من طباق التدبيج؛ لأنهم ينظرون إلى المعنى الأعمق، وهو التقابل بين دلالتي اللونين (الموت والنعيم)، فالعلاقة بينهما وإن لم تكن تضادًا أصيلًا في اللون، إلا أنها تضاد في المعنى البلاغي المقصود، وهو ما يكفي لإدخالهما في باب الطباق، مع إضافة خاصية التدبيج التي تعتمد على ذكر الألوان.

وإذا ما نظرنا إلى البيت من الوجهة البلاغية، فإن البحث يرى أن طباق التدبيج واقع في البيت بين معنى الكنايتين على مذهب جمهور العلماء، وكذلك تدبيج التورية في كلام الحريري.

الاعتراض الثاني: (باب تأكيد المدح بما يشبه الذم)

أشار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء تعليقه علي الضرب الأول من تأكيد المدح بما يشبه الذم حيث قال: وهو ضربان: أَفْضَلُهُمَا، (أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةُ مَدْحٍ) واستثناء صفة المدح عن صفة الذَّمّ مع تنافيهما إنما يكون (بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا) أي: بأن يُفْرَضَ ويُقدَّرَ صفة المدح داخلة في صفة الذمّ، (كَقَوْلِهِ: ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ(١).

أي: كُسورٌ في حدِّها لما ضربوا بها كثيرًا، واحدها فَلّ، وارتفاعه بالظَّرف المستقر المعتمد على المبتدأ، وهو اسم "أنَّ" ، وبذلك الظَّرف يتعلَّق الجارُّ من قوله: جمع الكتيبة، وهي: الجيش، والمُقَارَعةُ والقِرَاعُ: المضاربة بالسَّيف، فالعيب صفة ذم نفاه بـ "لا" التي لنفي الجنس، واستثنى من تلك الصِّفة صفة مدح بتقدير دخولها فيها بقوله: "غيرَ أنَّ سيوفَهُم" ، (أَيْ: إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْبًا، فَأُثْبِتُ) أنا للممدوحين (شَيْئًا مِنْهُ) أي: من ذلك العيب، وقوله: (عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهُ) أي: كون الفلول من العيب تكرار يغني عنه قوله: "إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْبًا" .

ثم اعترض علي المصنف بقوله: واعلم أنَّ انتفاء الجزاء من الجملة الشرطية يدلُّ على انتفاء الشَّرط لا العكس، والمصنِّفُ عند ذكر أدوات الشَّرط سَهَا واعتبر العكس، فجعل انتفاء الشرط دالًّا على انتفاء الجزاء(٢)، فقوله: "إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْبًا فَأُثْبِتُ شَيْئًا مِنْهُ" ، شرطيَّةٌ جرى فيها المصنف على مذهبه، وجعل انتفاء شرطها دالًّا على انتفاء

(١) البيت من [الطويل] لـ النابغة الذبياني (ت:١٨ ق هـ) من قصيدةٍ له يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر بن أبي شمر حين هرب إلى الشام ونزل به، عندما بلغه سعي مرة بن ربيعة به إلى النعمان= =ديوان النابغة الذبياني صـ: ١٥، وعروس الأفراح ٢/٢٧٠، و المطول ص: ٤٣٩. والعمدة ٢/ ٤٨، وتحرير التحبير، ص: ١٣٣.

(٢) الإيضاح (٦/٧٥) شرح أ د/ محمد عبد المنعم خفاجي.

جزائها بقوله: (وَهُوَ) أي: أن يكون فلول السَّيف من قراع الكتائب عيبًا (مُحَالٌ)؛ لأنَّ ذا من كمال شجاعة الإنسان، ولا يعدُّ عاقلٌ كمال الشَّجاعة التي هي أحد الفضائل عيبًا، وإذا لا يكون لهم عيبٌ لا يُثبَت لهم عيبٌ، وللسَّببيَّة الفاء من قوله: (فَهُوَ) أي: بسبب استحالة أن يكون فلول السَّيف من قراع الكتائب عيبًا، هو أي: إثبات العيب للممدوحين (فِي المَعْنَى) أي: في الحقيقة (تَعْلِيقٌ) بمعنى اسم الفاعل، أي: متعلِّقٌ (بِالمُحَالِ)؛ حيث علَّق إثبات عيبهم بأنْ تُعَدَّ الشَّجاعة التي هي إحدى الكمالات عيبًا ونقصًا، وذا محالٌ، فإثبات العيب لهم محالٌ.

(فَالتَّأْكِيدُ) في نفي صفة الذَّمّ (فِيهِ) أي: في هذا الضَّربِ من جهتين: (مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ) أي: أنَّ نفيَ صفة الذَّمّ بهذا الضَّرب (كَدَعْوَى الشَّيْءِ بِبَيِّنَةٍ) مع بيِّنَةٍ للمدَّعِي على دعواه، ولا شكَّ أنَّ دعوى الشَّيء مع بينةٍ أثبت للمطلوب من دعوى لا بينة معها، أمَّا أنَّه كدعوى الشَّيءِ ببينةٍ؛ فلأنَّ مؤدَّى كلام الشَّاعر أنَّه لا عيب فيهم؛ إذ لو كان لهم عيب لكان ذلك العيب فُلُولَ السَّيفِ من قراع الكتائبِ؛ إذ لا عيب لهم غير هذا، وأن يكون هذا عيبًا محالٌ، فأنْ يكون لهم عيبٌ محالٌ، ولا شكَّ أنَّ هذا أوْكَدُ في نفي العيب من الاختصار على نحو: "لَا عَيبَ فِيهِمْ" ، (وَأَنَّ) عطف على "أنَّهُ" أي: والتَّأكيد في هذا الضَّرب من جهةٍ أخرى:

وهي: أنَّ (الْأَصْلَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الِاتِّصَالُ) أي: اتِّصالُ المستثنى بالمستثنى منه، بأن يكون المستثنى منه بمثابة لو سُكِتَ على المستثنى منه لفُهِمَ منه المستثنى ولدخل في حكمه البتَّة، والاستثناء في المنقطع مجاز على ما ذُكِرَ في أصول الفقه(١)، (فَذِكْرُ أَدَاتِهِ) أي:

(١) ينظر: أصول السرخسي، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، (٤٢/٢)، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، (من دون)، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١٣٢/٣)، ونهاية السول شرح منهاج الوصول (ص/٢٠١).

وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتّصال فذِكْرُ أداةِ الاستثناء (قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهَا) أي: ما بعد الأداة، وقوله: "فَذِكْرُ أَدَاتِهِ" مبتدأٌ، خبرُهُ قولُهُ: (يُوهِمُ) أي: ذكر الأداة قبل ذكر ما بعد الأداة يُوهِمُ السَّامعين، ومفعول "يُوهِمُ" قوله: (إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا(١)) أي: ممَّا قبل الأداةِ، فإذَا سَمِعَ السَّامعُ لفظة "غَيْرَ" من قوله: "وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ" ، ولما يسمع بعد قوله: "أَنَّ سُيُوفَهُمْ" دخل في قلبه أنَّ المتكلم يريد أن يستثني شيئًا من العيب المنفي ويثبته، (فَإِذَا) لم يسمع ما كان يرتقبه عند ذكر أداة الاستثناء بل (وَلِيَهَا صِفَةُ مَدْحٍ جَاءَ التَّأْكِيدُ) في نفي صفة الذَّمّ البتَّة؛ لأنَّ الأصل فيه الاتّصالُ، فلمَّا عَدَلَ المتكلم عن الأصل وجعل الاستثناء منقطعًا بذكر ما ليس من جنسِ صفةِ الذَّمّ عُلِمَ أنَّه لا يجد صفة ذمٍ حتَّى يذكرها هناك، فاضطرَّ إلى ذكر صفة المدح، وتأكيد هذا لنفي صفة الذمّ ظاهر، فثبت المدح مؤكدًا.

ثم اعترض عليه مرة أخرى بقوله: واعلم أنَّ ذِكرَ الوهمِ في قوله: "يُوهِمُ" لا يلائم قوله: "أَنَّ الأَصْلَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الاتِّصَالُ" ؛ لأنَّه إذا كان الأصلُ الاتّصالَ فعند ذكر أداته يظنُّ السامع ويعتقد أنَّ المتكلمَ يُخرِجُ شيئًا من جنس ما قبلها لا يَتَوهَّمُ " (٢).

التعليق:

أولًا: الاعتراض الذي أورده الزوزني على الخطيب القزويني في شرحه لضرب تأكيد المدح بما يشبه الذم يرتكز على نقطتين أساسيتين: **المنطق الشرطي:**

فقال: واعلم أنَّ انتفاء الجزاء من الجملة الشرطية يدلُّ على انتفاء الشَّرط لا العكس، والمصنِّفُ عند ذكر أدوات الشَّرط سَهَا واعتبر العكس، فجعل انتفاء الشرط

(١) [ج/١٥٣].

(٢) شرح التلخيص للزوزني(٢/٨٦٢-٨٦٤).

دالًّا على انتفاء الجزاء(١).

فيعترض الزوزني على قول الخطيب: إن كان فلول السيف عيبًا فأثبت شيئًا منه " ، معتبرًا أن الخطيب أخطأ في المنطق الشرطي، فجعل انتفاء الشرط (أن يكون فلول السيف عيبًا) دالًّا على انتفاء الجزاء (إثبات العيب)، وهذا صحيح منطقيًا، لكن الزوزني يرى أن الخطيب بنى كلامه على خطأ، وهو أن انتفاء الجزاء هو الذي يدل على انتفاء الشرط.

الإيهام:

فقال: "واعلم أنَّ ذِكرَ الوهمِ في قوله:" يُوهِمُ "لا يلائم قوله:" أَنَّ الأَصْلَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الاتِّصَالُ "؛ لأنَّه إذا كان الأصلُ الاتِّصالَ، فعند ذكر أداته يظنُّ السامع ويعتقد أنَّ المتكلمَ يُخرِجُ شيئًا من جنس ما قبلها لا يَتَوهَّمُ" (٢).

فيعترض الزوزني على استخدام الخطيب لكلمة "يُوهم" في شرحه لكيفية تأكيد المدح. فالخطيب يرى أن ذكر أداة الاستثناء "غير" يوهم السامع في البداية بإخراج شيء من صفة الذم المنفية، لكن لم يأت بعد الأداة صفة مدح تؤكد المدح.

الزوزني يرى أن الأصل في الاستثناء هو الاتصال، فالسماع للأداة "غير" يوجب اليقين بأن ما بعدها من جنس ما قبلها، وليس مجرد وهم.

ثانيًا: مما سبق نجد أن جل البلاغيين صاروا على نهج الخطيب في جعل هذا البيت من الضرب الأول من تأكيد المدح بما يشبه الذم، وتوجيه كلامه، ومن ذلك السعد في

(١) الإيضاح شرح أ د/ محمد عبد المنعم خفاجي(٦/٧٥).

(٢) شرح التلخيص للزوزني(٢/٨٦٣).

(المطول)[١]، وابن حجة في (الخزانة)[٢]، والعلوي في (الطراز) [٣]، والنويري في (نهاية الأرب)[٤].

ثالثًا: تعقيب العلماء على اعتراض الزوزني:

تعددت آراء العلماء في التعقيب على هذا الاعتراض، ويمكن تلخيصها كالتالي:

العصـــام: يرى أن ما ذكره الخطيب هو "من زلة الأقلام" ، ولكنه يجد له مخرجًا بالقول إن الإيهام قد يُستخدم للدلالة الضعيفة. ويجيز – أيضًا – أن يُجاب عن اعتراض الزوزني بأن الإيهام قد يُســـتخدم بمعنى "الإيقاع في الظن" ، وهو ما يتوافق مع اللغة، فيقول: كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت،(فهو) أي: إتيان شـــيء من العيب(في المعنى تعليق بالمحال) وإن خلت العبارة عن تعليق(فالتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشـــيء ببينة) لأنك قد علقت نقيض المطلوب، وهو إثبات شـــيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب ثابت، ويمكن أن يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنفية لتنزليها منزلة المذمومة، في جانب صفات أخر له، صفة ذم،... إلخ.

ثم علق على نقطة الإيهام بقوله: الإيهام اشتهر في الدلالة الضعيفة، وتوافقه اللغة؛ لأن الوهم بمعنى خطرة القلب، أو طرف التردد المرجوح، فلذا اعترض عليه بعض الشـــارحين، أنه قبل ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية، فلا يليق التعبير بالإيهام، ويمكن أن يجاب عنه: بأن الإيهام كثيرا ما يستعمل في ضعف المدلول أيضا، وإن كانت الدلالة قوية

(١) ينظر: المطول، ص: ٧٩١.

(٢) ينظر: الخزانة ٣٩٩/٢.

(٣) ينظر: الطراز للعلوي، ص:٧٥/٣.

(٤) ينظر: نهاية الأرب ١٢٢/٧.

وتوافقه اللغة، فإن وهمت بمعنى غلطت، وأوهمت غيري بمعنى أوقعته في الغلط، وأجاب الشـــارح: بأن الإيهام في اللغة الإيقاع في الظن، كما أن التوهم هو الظن، يقال: توهمت الشيء، أي ظننته، وأوهمته غيري(١).

ابن يعقوب المغربي: يرى أن اعتراض الزوزني على "الإيهام" فيه نوع من "التمحل والإيهام" . فهو يرى أن الإيهام لا يتحقق إلا إذا كان هناك فاصـــل زمني بين ذكر الأداة والمستثنى، أما إذا جاء المستثنى مباشرة بعد الأداة، فإن السامع يسمع صفة المدح مباشرة، فلا مجال لحصول الوهم. كما يرى أن الفائدة من التعبير ليست في إيهام الاتصال، بل في أن الأصل في الاستثناء هو الاتصال، فعندما لا يجد المتكلم ذمًا يستثنيه، يضطر إلى ذكر المدح، وهذا دليل على عدم وجود أي عيب يستحق الاستثناء. فيقول: " قيل إن قوله: على تقدير كونه منه، أي: من العيب زيادة تأكيد وتوضيح لقوله: إن كان فلول السيف عيبا، ورد بأنه إنما يلزم ذلك إن قرئ أثبت بصـــيغة المضـــارع، فيكون من تتمة كلام الشاعر، وأما إن قرئ بصيغة المضي، فهو من كلام المصنف إخبارًا عما أراد الشاعر، فلا يكون تأكيدًا، نعم مجموع وأثبت إلى آخره، توكيد وتوضيح لمضمون كلام الشاعر. تأمله.

ومثل هذا التعليق بالمحال أن يقال مثلا:... حتى يلج الجمل، أي: يدخل في ســـم الخياط، أي: في ثقب الإبرة؛ لأنه في تأويل الاســـتثناء على التعليق؛ لأن المعنى لا أفعله على وجه من الوجوه، إلا أن يثبت هذا الوجه وهو... يلج في السم، وثبوت هذا الشرط محال، ففعل ذلل محال " .

ثم علق على قوله (إن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته... إلخ)... لأن أصل الإتيان بالأداة بعد عموم النفي اســـتثناء الإثبات من جنس المنفي، وهو الذم، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب الأصـــل؛ لأنه هو الذي ينبغي أن يرتكب، فلما لم

(١) الأطول ٢/٤٧٣، وما بعدها.

يجده، أي: لم يجد الأصل الذي هو استثناء الذم اضطر إلى استثناء المدح، فتحول الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع، ولا يخفى أن هذا أبلغ وأنه توجيه يستملح، ويثلج به الصدر في إفادة التأكيد حقيقة، والأول إنما أفاد التأكيد بأمر تخييلي كما تقدم، وهو الفرق بينهما.

- ثم علق على النقطة الأخرى التي اعترض عليها الزوزني وهي قوله: (يوهم إخراج شيء مما قبلها... إلخ) بقوله: " لا يخلو من تمحل وإيهام: أما التحمل، فلأن الإيهام المذكور إنما يتحقق في الخارج إن فرض أن الأداة ذكرت ثم ذكر المستثنى بعد مهلة، وأما إن ذكر بإثرها فلم يتحقق إيهام إخراج شيء دخل، لأنه بنفس سماع الأداة سمعت صفة مدح بعدها، والإيهام حيث تتعلق بإخراج شيء دخل يحتاج إلى مهلة في حصوله؛ لطوله.

- وأما الإيهام، فلأن هذا الكلام يتبادر منه أن التأكيد يتوقف على حصول إيهام استثناء ما هو عيب، وأن ذلك التأكيد لا يحصل حتى يذهب الوهم إلى الاتصال، ثم يعود إلى الانقطاع، وليس ذلك، بل إنما يتوقف على كون الأصل في الاستثناء الاتصال، فالفائدة إنما هي في بيان أن المتكلم لما كان الأصل في الاستثناء ما ذكر فهم بعد الفراغ من الكلام، أنه كان طلب الأصل وهو الاتصال؛ إذ هو الذي ينبغي أن يرتكب ويحمل عليه طلب الطالب، فلم يجده، فلذلك تحول إلى الانقطاع باستثناء المدح، فيفهم التأكيد والمدح الذي يطلب معه عيب، ولا يوجد أصلا أو كد فتأمل.

- فإن قلت: من أين يفهم أن التعليق كان في الاستثناء المذكور، فإن مدلول قولنا مثلًا: لا عيب فيه إلا الكرم، فيطلب له وجه يصح اتصالا وانقطاعا، وأما أن المعنى لا عيب إلا الكرم إن كان عيبا فلا دليل عليه؟ قلت يفهم من موارد الكلام، فإن معناه هو ما ذكر عند البلغاء، حتى إنه ربما صرح به، فيقال مثلا: فلان لم نجد له عيبًا إلا عيبًا

واحدًا هو حسن الخلق إن كان حسن الخلق عيبًا، ولذلك سر، وهو أن هذا التعليق يفيد فائدتين: إحداهما: ثبوت المدح ببينة كما تقدم، والأخرى: تقريب الاستثناء من الاتصال الحقيقي الذي هو الأصل؛ لأنه إنما استثنى الكرم في المثال على تقدير كونه عيبا، وعلى ذلك التقدير يكون الاستثناء متصلا، وإن كان الاستثناء بحسب الظاهر ظاهر الانفصال فتأمل " (١).

الدسوقي: يوافق رأي المغربي بأن اعتراض الزوزني على الإيهام غير دقيق. ويؤيد توجيه الخطيب بأن لفظ "يوهم" يعني "يوقع في ذهن السامع" ، وليس مجرد ظن ضعيف.

فيقول: "إن كان فلول السيف عيبًا" جواب الشرط محذوف، أي: ثبت العيب وإلا فلا، وأما قوله: فأثبت شيئا منه، فهذا كلام مستأنف بصيغة الماضي المبني للمعلوم، وأي فقد أثبت الشاعر شيئا من العيب، وهو فلول السيف على تقدير... إلخ، وليس بصيغة المضارع على أنه جواب الشرط لركة ذلك لفظا ومعنى... وصار على نهج المغربي في (مواهب الفتاح)، ثم أنهى كلامه بتعليقه على قوله(يوهم) أي: يوقع في وهم السامع أي: في ذهنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما نفاه قبلها ويريد ثباته، حتى يحصل فهم إثبات شيء من العيب... إلخ " (٢).

رابعًا: تقييم اعتراض الزوزني:

يمكن القول إن اعتراض الزوزني في **النقطة الأولى (المنطق الشرطي)**: كان دقيقًا من الناحية المنطقية، لكنه لم يراعِ أن الخطيب استخدم أسلوبًا بلاغيًا لبيان المعنى، لا صيغة منطقية جامدة، فالخطيب كان يشرح الفكرة البلاغية بأن الشاعر علّق إثبات العيب على شيء محال (كون الشجاعة عيبًا)، وهذا التعليق على المحال يؤكد نفي العيب.

(١) مواهب الفتاح ٢/٥٧٥-٥٧٨.

(٢) حاشية الدسوقي ٤/١٢٥، وما بعدها.

أما في **النقطة الأخرى (الإيهام)**: فاعتراضه كان دقيقًا من حيث المبدأ اللغوي، لكنه لم يراعِ الاستخدامات البلاغية للمصطلحات. فقد أوضح العلماء اللاحقون، كالعصام، والمغربي، أن كلمة "الإيهام" في هذا السياق تحمل معنىً بلاغيًا أعمق، وهو "الإيقاع في الذهن" أو "إثارة الانتباه"، وليس "الظن الضعيف" . كما أن هذا التعبير يبرز جمال هذا الضرب البلاغي، حيث يفاجأ السامع بالمدح بعد أن كان يتوقع الذم، وهذا المفاجأة تؤكد المدح، وتثبته في الذهن.

خامسا: خلاصة القول: إن اعتراض الزوزني كان محل نظر ودراسة من قبل العلماء اللاحقين، وأسهم في تعميق فهم هذا الضرب البلاغي، ولكن توجيهات العلماء اللاحقين لكلام الخطيب أظهرت أن الخطيب لم يخطئ في المضمون البلاغي، وإن كان التعبير الذي استخدمه قد يحتمل بعض التأويلات التي أثارها الزوزني.

الاعتراض الثالث: (باب التقسيم):

أشار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء حديثه عن التقسيم، حيث قال: **(وَمِنْهُ:)** أي: من المعنويّ **(التَّقْسِيمُ، وَهُوَ: ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ثُمَّ إِضَافَةُ مَا لِكُلٍّ)** أي: ثُمَّ إضافة حكمٍ لكلِّ واحدٍ من ذلك المتعدِّد **(إِلَيْهِ)** أي: إلى ذلك المتعدِّد، وبالإضافةِ يتعلَّق قوله: **(عَلَى التَّعْيِينِ)** وبذا يُبَايِنُ اللَّفَّ والنَّشرَ؛ إذ في اللَّفِّ والنَّشرِ ذَكَرَ ثانيًا ما يتعلق بالمتعدِّد المذكور أوَّلًا من غير أنْ يُضافَ على التَّعيين كل متعلِّقٍ إلى ما يتعلَّق به من بين ذلك المتعدِّد[1]، وفي التَّقسيمِ أُضِيفَ المتعلِّق إلى متعدِّدِه على التَّعيين، **(كَقَوْلِهِ:**

ولنْ يُقيمَ على خسْفٍ يُسامُ إلا الأذَلانِ عَيْرُ الأهْلِ والوَتِدُ

(١) ينظر: قسم التحقيق، ص: ٨١٩.

هذا عَلَى الْخَسْـــفِ مَرْبُوطٌ وذا يُشَـــجُّ ولا يَرْثي له أحدُ[١]

أي: لا يرقُّ له قلبُ أحدٍ، وإثبات أنَّ الشَّاعر أضاف حكمَ كُلٍّ على التَّعيين إلى ما يتعلَّق به ذلك الحكم غير ظاهرٍ هنا، و "هَذَا" و "ذَا" يتساويان في الإشارة إلى القريب، بل الظَّاهر أنَّ البيتين من اللَّفِّ والنَّشرِ[٢].

التعليق:

من خلال التأمل في هذا الاعتراض، تجد أنه يدور حول تحديد المصطلح، وأن الخلاف نشأ من عدم الدقة في ضبط المصطلح، ولكن الزوزني بدقته قد أشار إلى أن البيتين من اللف والنشر، ووجه كلامه، ولكن قبل أن نوجه كلامه، وهل هو مصيب أم لا، لزاما علينا أن نعرض كلام العلماء، ثم بعد ذلك نوجه الاعتراض،

أولا: من خلال التتبع في كلام العلماء تجد أن الخطيب القزويني عد البيتين من التقسيم؛ وذلك لقوله: ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين، فهو بهذا القيد أخرج اللف والنشر؛ لوجوب عدم التعيين فيه[٣]، وهذا القيد قد أهمله السكاكي[٤] فيكون التقسيم عنده أعم من اللف والنشر[٥].

لكن الدسوقي علق على كلام السعد بأن السكاكي أهمل القيد بقوله: "والحاصل:

---

(١) ديوان شعر المتلمس الضبعي (ت:٤٣ ق هـ)، برواية الأبرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، ص: ٢٠٨ -٢١١، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، ط جامعة الدول العربية ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

(٢) ينظر: شرح التلخيص للزوزني ٢/ ٨٢٤-٨٢٦.

(٣) ومنه اللف والنشر، وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم "ذكر" ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يرده إليه. الإيضاح ضمن البغية ٤/٦٠٠، ٦٠٣.

(٤) حيث قال: ومنه التقسيم، وهو أن تذكر شيئاً ذا جزأين أو أكثر ثم تضيف على كل واحد من أجزائه ما هو له عندك. مفتاح العلوم، ص: ٤٢٥.

(٥) ينظر: المطول، ص: ٧٦٧.

أنا لا نسلم أن السكاكي أهمل ذلك القيد، حتى يكون التقسيم عنده أعم؛ لأنه ذكر الإضافة المستلزمة للتعيين، فيكون التقسيم عنده مباينا للف والنشر" (١).

ثانيًا: وافق القزويني في عده البيتين من التقسيم سعد الدين في (مطوله) حيث أورد اعتراض الزوزني دون أن يذكر اسمه بقوله على طريق الافتراض، فإن قلت... قلت ونص كلامه هو: " فإن قلت:(هذا) و (ذا) متساويان في الإشارة إلى القريب... إلخ.

قلت: لا نسلم التساوي، بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل، وأنه يفتقر إلى تنبيه ما، فيكون إشارة إلى عير الحي، ولو سلم فسواء جعلت (هذا) إشارة إلى (عير الحي)، و(ذا) إلى (الوتد) أو بالعكس يحصل التعيين، غاية ما في الباب أن التعيين محتمل، ومثل هذا ليس في اللف والنشر. فليتأمل " (٢).

ثالثا: عصام الدين، وإن اعترض على ما نقله السعد، وأيده، بقوله: " قال الشارح: ولقائل أن يقول: ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد؛ إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه، بل يذكر فيه ما لكل، حتى يضيفه السامع إليه ويرده عليه، فليتأمل، فإنه دقيق.

وفيه نظر: لأن ذكر ما لكل ليس بلا إضافة إليه؛ لأن التركيب يدل على الإضافة، ووضعه على إفادة أن كلا منهما بواحد من المتعدد، ولكن لا تعيين، والتعيين مفوض إلى السامع، فإضافة ما لكل إليه يلزم ذكر ما لكل، إلا أنه أضافه إجمالا، بلا تعيين وتفصيل، فتأمل، فإن هذا هو الدقيق " (٣).

– ثم علق علي البيتين ووجه كلامه موافقا في تعليقه الخطيب القزويني في أن البيتين

(١) ينظر: حاشية الدسوقي، ص: ٦٥/٤.

(٢) ينظر: المطول، ص: ٧٦٨.

(٣) ينظر: السابق ص: ٧٦٧ والأطول ٤٠٩/٢.

من التقسيم، حيث قال: "ولا يخفى أن (هذا، وذا) وإن كانا لا يتعينان لشيء مما أشير إليه، لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على أنه إشارة إلى المعين، فإن الربط يلائم(العير، والشج، والوتد) فبهذا اندفع أن الإضافة في هذا البيت على التعيين" (١).

رابعًا: ووافق الخطيب –أيضا– العباسي في (معاهده)، حيث عد البيتين من الضرب الثاني للتقسيم بقوله: "وثانيهما – أن تذكر أحوال الشيء، مضافاً إلى كل منها ما يليق به... ثم قال: وَالشَّاهِد فيهمَا التَّقْسِيم وَهُوَ ذكر مُتَعَدد، ثمَّ إِضَافَة مَا لكل إِلَيْهِ على التَّعْيِين فَإِنَّهُ ذكر العير والوتد، ثمَّ أضَاف إِلَى الأول الرَّبْط مَعَ الْخَسْف وَإِلَى الثَّانِي الشج على التَّعْيِين" (٢).

خامسًا: أما من وافق الزوزني وخالف الخطيب في عد البيتين من اللف والنشر: السبكي، حيث علق على مفهوم السكاكي للتقسيم، ثم عقب تعليقه على البيتين بقوله: " وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أعم من اللف والنشر، كذا قال المصنف، قلت: لم يظهر فرق بين ما أنشده السكاكي(٣)، وما أنشده المصنف، ولم يظهر لى في شيء من المثالين إضافة ما لكل إليه على التعيين؛ لأنه إن كان المراد التعيين من خارج، فكل لف ونشر كذلك، وإن كان من اللفظ، فليس في اللفظ غير اسم الإشارة في كل منهما، وهو صالح لكل منهما، (وهذا، وذا) سواء في قرب المشار إليه " (٤).

سادسًا: وعندما ننظر ونتأمل تعليق الدسوقي على (مختصر) السعد، نجد أنه خالف الخطيب في عده البيتين من التقسيم، ووافق الزوزني في أنهما من اللف والنشر، حيث قال

(١) ينظر: الأطول ٤٠٩/٢، وما بعدها.

(٢) معاهد التنصيص ٣٠٦/٢.

(٣) عروس الأفراح ٣٤٣/٢، وما بعدها.

(٤) مفتاح العلوم، ص: ٤٢٥، وهما: أدبيان في بلخ لا يأكلان... إذا صحبا المرء غير الكبد
فهذا طويل كظل القناة ... وهذا قصير كظل الوتد

مؤيدا ما ذهب إليه السبكي حيث قال، بعد أن تناول البيتين بالشرح والتوجيه: "وحينئذ فلا يتحقق التعيين لا يقال: إنه يتعين كون الأول للأول، والثاني للثاني بقرينة خبر كل منهما؛ لأن المراد التعيين في اللفظ، وأما القرينة، فهذا متحقق حتى في اللف والنشر، وحيث كان التعيين لفظًا في البيت غير متحقق، فهو من اللف والنشر دون التقسيم" (١).

سابعًا: ولما علق الشيخ عبدالمتعال الصعيدي على البيتين قال: "سبق هذان البيتان في الكلام على تعريف المسند إليه بالإشارة في الجزء الأول، والحق أن ما هنا أيضا من اللف والنشر؛ لعد التعيين، وقيل: إن حرف التنبيه في(هذا) فيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل، فيكون للقريب، وهو العير، ويكون (ذا) للأقرب وهو الوتد، ولا يخفى أن مثل هذا لا يعول عليه في التعيين" (٢).

ثامنًا: وخلاصة القول: إنه على الرغم من قوة رأي كل من يؤيد الزوزني في أن التعيين اللفظي الصريح غير موجود، إلا أن الرأي الراجح والأقوى هو أن البيتين يُعدّان من التقسيم.

والسبب في ذلك هو أن شرط "التعيين" في التقسيم لا يُشترط فيه أن يكون بذكر الاسم الصريح لكل عنصر من العناصر، بل يكفي أن يكون التعيين متحققًا بالقرينة سواء كانت لفظية (مثل اسم الإشارة) أو معنوية (مثل مناسبة الحكم للمحكوم عليه). في هذه الحالة، البيتان يحققان التعيين من خلال مناسبة الحكم (الربط والشج) للمحكوم عليه (العير والوتد)، وهو ما يُعرف بـ "إضافة الحكم على التعيين" .

وبمعنى آخر، على الرغم من أن أسماء الإشارة "هذا" و "ذا" قد لا تكون محددة بنفس درجة التحديد لو قيل: "العير مربوط، والوتد مشجوج" ، إلا أن المعنى الملازم لكل

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٦٧/٤.

(٢) بغية الإيضاح، ص: ٦٠٤.

حكم يفرض تعيينًا لا لبس فيه، وهذا يكفي لإخراج البيتين من دائرة اللف والنشر وإدخالهما في باب التقسيم.

الاعتراض الرابع: (باب العكس والتبديل).

العكس هو أحد أنواع الضرب المعنوي في البلاغة، ويقوم على تقديم جزء من الكلام ثم تأخيره في جملة أخرى(١).

وقد عرفه الخطيب بقوله: "أن يقع العكس بين متعلقي فعلين في جملتين" ، مستشهدًا بقوله تعالى:

{ "إِنَّ اللَّهَ فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ (٩٥)" } (٢). حيث تقدم "الحي" على "الميت" في الجملة الأولى، ثم انعكس الترتيب في الثانية.

ثم أشار الزوزني إلى هذا الاعتراض في أثناء شرح الخطيب للآية بقوله: ومنه أي: من الضرب المعنوي العكس وهو أن يقدم من الكلام جزء ثم يؤخر... ويقع العكس على وجوه، منها: أن يقع العكس بين متعلقي فعلين في جملتين نحو: (يخرج الحي من الميت) جملة مصدرة بفعل له متعلقان، وهما: الحي، ومن الميت، وقوله: (ويخرج الميت من الحي)، جملة أخرى مصدرة بفعل له- أيضا- متعلقان، وهما: الميت، ومن الحي،، فالعكس أي: التقديم والتأخير، وقع بين ذينك المتعلقين؛ إذ في الجملة الأولى تقدم (الحي على الميت)، وفي الثاني تقدم (الميت على الحي).

ومحل الاعتراض قول الزوزني: **وهنا بحث،** وهو: أنه لما قيد المتعلقين بالفعلين خرج

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: ٣٢٩، إحياء العلوم.

(٢) سورة الأنعام الآية(رقم: ٩٥).

نحو: يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي؛ إذ المتعلقان هاهنا لفعل واسم فاعل، فالأصوب بين متعلقي عاملين فقط؟[١].

التعليق:

بالنظر والتأمل في اعتراض الزوزني على الخطيب يتضح أن ثمة فرق بين متعلقي الفعل، وبين العامل، وهذا الفرق له مغزى في بيان المعنى المراد، وهذا ما جعل الزوزني يقف مع كلام الخطيب، ويعترض عليه بقوله:(وهنا بحث... إلخ).

ولما نظر العلماء إلى كلام الخطيب في تلخيصه منهم من وافقه على كلامه، ولم يعترض، وسرد كلامه فقط، كسعد الدين، والسيد الشريف، والنويري، والدسوقي، وغيرهم[٢].

ومنهم من اعترض على نص كلام الخطيب، وصار على نهج الزوزني، وهذا ما سيتضح من خلال العرض الآتي:

أولًا: الاعتراض على تعريف الخطيب، وتوجيهه: أثيرت عدة اعتراضات على تعريف الخطيب للعكس أنه يقع بين "متعلقي فعلين" ؛ لأن هذا التعريف لا يشمل كل الحالات، وخاصة الآية الكريمة: "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ" ، حيث جاءت الجملة الثانية باسم فاعل ("مُخْرِج") وليس بفعل.

ثانيًا: وقد أيّد هذا الاعتراض عدد من العلماء منهم: **ابن أبي الإصبع المصري:**

فقد وافق على أن التقديم والتأخير يعود إلى البلاغة، ورأى أن تقديم إخراج الحي بصيغة الفعل جاء لأن الحي فيه حركة، مما يجعل خروجه أسهل، فكان تقديم إخراجه

(١) ينظر: شرح التلخيص للزوزني(٢/)

(٢) المطول ()، ونهاية الأرب(٧/٤٤)، وحاشية الدسوقي

بلفظ الفعل الذي يدل على الحدوث والواقع أبلغ، أما خروج الميت فقد جاء بلفظ الفاعل ليدل على أنه قد فُرِغ من وقوعه، وهذا أدل على القدرة وأبلغ في التمدح(١).

– والإمام السبكي: فقد اعترض على قيد "متعلقي فعلين" لأنه يخرج أمثلة هامة مثل "مخرج الحي من الميت، ومخرج الميت من الحي" ، ورأى أن الصواب أن يقال: "متعلقي عاملين" (٢).

– وكذلك العصام: فقد رأى في عبارة الخطيب قصورًا، واقترح أن التعبير الأدق هو "أن يقع بين متعلقي فعل وشبهه" (٣).

– وأكد العلامة المغربي على أن "الصواب أن يقول: متعلقي عاملين" ليشمل العامل غير الفعلي مثل "مخرج" (٤).

وهذه الاعتراضات تدل على دقة هؤلاء العلماء في تحليل النصوص، ومحاولتهم صياغة قواعد بلاغية شاملة لا تستثني أي: حالة.

ثالثًا: المتتبع لكلام المفسرين يتضح أمامه وجهة هذا الاعتراض، والغرض من ورائه، والمغزي الذي من أجله اعترض الزوزني على الخطيب، وهذا ما يتضح من خلال:

تحليل الاختلاف في صيغة الفعل والاسم في الآية الكريمة:

تثير الآية الكريمة تساؤلات بلاغية عميقة حول سبب استخدام الفعل المضارع في الأولى ("يُخْرِجُ")، واسم الفاعل في الثانية "مُخْرِجُ". وقد تصدى لهذه المسألة عدد من

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني، المصري. ت/ د حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(٢) ينظر: عروس الأفراح ٣٤٣/٢.

(٣) ينظر: الأطول ٣٩٤/٢.

(٤) ينظر: مواهب الفتاح ٥١٦/٢.

العلماء والمفسرين:

الزمخشري: يرى أن "مُخْرِجُ الْمَيِّتِ" معطوف على "فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى" ، وليس على الفعل "يُخْرِجُ" . وأن جملة "يُخْرِجُ الْحَيَّ" هي جملة بيانية توضح معنى "فَالِقُ الْحَبِّ" ، لأن فلق الحب والنوى بالنبات الحي هو من جنس إخراج الحي من الميت(١).

–الإمام الرازي: قدم وجهين لتفسير هذا الاختلاف: الأول: مشابه لرأي الزمخشري، حيث اعتبر "مُخْرِجُ" معطوفًا على "فَالِقُ الْحَبِّ" ، بينما "يُخْرِجُ" هو بيان وتفسير له، والآخر: وجه بلاغي عميق يعتمد على الفرق بين صيغة الفعل والاسم. فالصيغة الفعلية ("يُخْرِجُ") تدل على التجدد والاستمرارية والاعتناء المستمر، بينما صيغة الاسم ("مُخْرِج") تدل على الثبات والدوام. وبما أن إخراج الحي من الميت (كإنبات الزرع من الأرض) هو دليل على القدرة الإلهية المتجددة باستمرار، فقد جاء بصيغة الفعل. أما إخراج الميت من الحي (كموت الكائن الحي) فهو حدث ثابت وواجب الوقوع، فجاء بصيغة الاسم(٢).

–الإمام البيضاوي: في الآية الكريمة: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ} نلاحظ أنه يُركّز في تفسيره على الجانب النحوي والبلاغي للآية الكريمة، ويُشبه رأيه في بعض جوانبه رأي الزمخشري، ويُعدّ رأي البيضاوي أن "مُخْرِجُ" معطوف على "فَالِقُ" ، وأن جملة "يُخْرِجُ" هي بمثابة جملة اعتراضية بيانية جاءت لتوضيح معنى الاسم الأول. هذا التوجيه يُبقي على القاعدة النحوية الأساسية التي تفضل عطف الاسم على

(١) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل– الزمخشري جار الله. دار الكتاب العربي – بيروت– ط: الثالثة ١٤٠٧ هـ، ٤٧/٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير– لفخر الدين الرازي خطيب الري. دار إحياء التراث العربي – بيروت– ط: الثالثة – ١٤٢٠هـ ٧٣/١٣، ٧٤.

الاسم، مع إعطاء مساحة بلاغية لتفسير سبب ورود الفعل في سياق الآية(١).

-العلامة الإسكافي: حاول الإجابة عن التساؤل بوجود "علة لغوية" ، حيث ذكر أن "مُخْرِجَ" كان من المفترض أن يكون هو الأول، ولكنه نُقل إلى صيغة الفعل "يُخْرِجُ" بسبب وجود ثلاثة حروف علة متتالية (الواو والياء والواو)، مما دفع إلى تغيير الصيغة لتكون الجملة أفصح.

-ابن عاشور: يُعدّ رأي ابن عاشور في هذه الآية من الآراء المتميزة التي تجمع بين التحليل النحوي والبلاغي، يُلخّص رأيه في النقاط التالية: عطف "مُخْرِجُ" على "يُخْرِجُ" : يرى ابن عاشور أن جملة:{وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ} معطوفة على جملة: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ}، وهذا يختلف عن رأي الزمخشري الذي اعتبر "مُخْرِجُ" معطوفًا على "فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى" .

سبب العدول عن صيغة الفعل: يرى ابن عاشور أن سبب العدول عن الفعل إلى الاسم هو الإشارة إلى معنيين مختلفين بليغين: الفعل المضارع (يُخْرِجُ): يدل على التجدد والتكرار في كل آن، وهذا يناسب إخراج الحي من الميت، فهو عملية مستمرة ومتكررة تحدث في كل لحظة، كإنبات الزرع من الحبة، وخروج الطير من البيضة.

اسم الفاعل (مُخْرِجُ): يدل على الدوام والثبات. وهذا يناسب إخراج الميت من الحي، فهو أمر ثابت وواقع لا يتخلف، كخروج البيض من الدجاجة، وخروج اللبن من البقرة، وخروج الصوف من الأغنام.

كمال القدرة والإعجاز: يرى ابن عاشور أن هذا التعبير القرآني يجمع بين المعنيين (التجدد والثبوت) في جملة واحدة، وهذا هو الإعجاز. فكلا الأمرين (إخراج الحي من

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل- للبيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي- دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى- ١٤١٨هـ. ٢/ ١٧٣.

الميت والميت من الحي) متجدد وثابت في آن واحد، مما يدل على كمال القدرة الإلهية.

الاحتباك: يرى ابن عاشور أن في هذا الأسلوب شبهًا من أسلوب الاحتباك البلاغي، حيث إن أحد الإخراجين ليس أولى بالحكم من قرينه، فالقصد هو أن كلا الفعلين متجدد وذاتي، أو كثير ودائم.

باختصار، يرى ابن عاشور أن الجمع بين صيغة الفعل المضارع واسم الفاعل في الآية الكريمة هو قمة البلاغة، لأنه يصف القدرة الإلهية العظيمة من زاوية التجدد المستمر في إخراج الأحياء، والدوام والثبات في إخراج الأموات، معتبرًا أن كلا الأمرين متلازمان ومتكاملان(١).

رابعًا: والرأي الراجح الذي يميل إليه جمهور البلاغيين والمفسرين هو ما ذهب إليه الزمخشري، والرازي، وابن عاشور، هذا الرأي يجمع بين التحليل النحوي، والبلاغي في توجيه الآية.

الجانب النحوي: يرجح أن "مُخْرِج" معطوف على "فَالِق" ؛ لأن عطف الاسم على الاسم هو الأصل، وهذا ما يسمى "عطف النسق" .

الجانب البلاغي: يوضح أن العدول عن عطف الفعل على الفعل، واستخدام صيغة الاسم، له غرض بلاغي عظيم، إن استخدام الفعل المضارع "يُخْرِجُ" في القسم الأول يدل على التجدد والحدوث والتكرار، فالله- سبحانه وتعالى- يخرج الحي من الميت في كل آن، أما استخدام اسم الفاعل "مُخْرِجُ" في القسم الثاني فيدل على الدوام والثبوت، فإخراج الميت من الحي أمر ثابت وواقع.

هذا التفسير هو الأقوى؛ لأنه يجمع بين الدقة النحوية، وعمق المعنى البلاغي، ويفسر

(١) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ. ٧/ ٢٨٩،٣٨٧.

لماذا كان التعبير القرآني بهذه الصيغة المعينة؟ مما يدل على إعجاز القرآن الكريم في اختيار كل لفظ، ووضعه موقعه.

خامسًا: والظاهر أن الخطيب قد خالف رأي الزمخشري وغيره في نقطة جوهرية، وهي تعريف العكس البلاغي.

فقد عرفه بقوله "أن يقع العكس بين متعلقي فعلين في جملتين" ، واستشهد بالآية: "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ" ، لكنه بنفسه أثار إشكالًا على تعريفه، حيث لاحظ أن الآية لا تقع تمامًا تحت هذا التعريف؛ لأن الجملة الأولى فيها فعل (يُخْرِجِ)، بينما الجملة الثانية فيها اسم فاعل (مُخْرِج).

فالزوزني نفسه واجه إشكالًا في تطبيق تعريفه "متعلقي فعلين" على الآية الكريمة، بينما العلماء الآخرون (مثل الزمخشري والسبكي) وجّهوا اعتراضًا مباشرًا على هذا القيد في تعريف الخطيب، واعتبروه قاصرًا، واقترحوا تعريفًا أوسع وأشمل (مثل "متعلقي عاملين")؛ ليتناسب مع بلاغة القرآن الكريم.

الخاتمة

فيما مضى من صفحات البحث، قدمت إطلالة موجزة عن حياة الزوزني، ومظاهر أهمية شرحه لكتاب(التلخيص) للقزويني، ثم عرض البحث بعد ذلك بالتحليل والدراسة والشرح والنقد والمناقشة لاعتراضات الزوزني على البلاغيين في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع، نظريًا وتطبيقيًا، وبيان وجهات نظره المختلفة في تلك الاعتراضات، ودوافعه إليها، وملامح الصواب أو عكسه فيها إن وجد، ومن سياق ذلك كله انتهيت إلى ما يأتي:

١-يُعدّ الإمام العلامة محمد بن عثمان الزوزني -رحمه الله- أحد أعلام البلاغة البارزين في القرن الثامن الهجري، وقد كشف هذا البحث عن مكانته العلمية من خلال دراسة وتحليل اعتراضاته على كبار البلاغيين، وفي مقدمتهم أبو يعقوب السكاكي، والخطيب القزويني، وقد أظهرت الدراسة أن شرح الزوزني على "التلخيص" ليس مجرد إعادة لما قاله السابقون، بل هو عمل نقدي أصيل، يعكس شخصيته المستقلة، وعقليته المدققة.

٢-عمق الفهم والدقة: أثبت الزوزني في اعتراضاته أنه كان يتمتع بفهم دقيق للقضايا البلاغية والنقدية واللغوية، ولم يكتف بالظواهر، بل غاص في أعماق المعاني والمصطلحات، وهو ما جعله يصحح بعض المفاهيم التي وردت في "التلخيص" أو "المفتاح" .

٣-الجهد النقدي الأصيل: عكس البحث قدرة الزوزني على النقد والمناقشة، خاصة في اعتراضه على معيار "متعارف الأوساط" الذي اعتمده السكاكي في تعريف "الإيجاز" و "الإطناب" ، وكذلك في تمييزه الدقيق بين الطباق التدبيجي والكناية المزدوجة، حيث بيّن أن العلاقة بين المعنيين قد تكون سببية أو تعاقبية، وليست بالضرورة تضاداً مباشراً،

كما في مثال الحمرة والخضرة.

٤- كشف البحث بوضوح عن صوابية وجهات نظر الزوزني في اعتراضاته في الأغلب الأعم، ودقته البلاغية والنقدية واللغوية في تلك الاعتراضات، فدعمت بقوة وجهات نظره ورؤاه فيها، وبالتالي ارتفعت بقيمة ومكانة اعتراضاته بشكل خاص، وقيمة شرحه ومكانته بين شروح التلخيص بشكل عام، وهذا ما بيّنته الدراسة في أن الزوزني كان مصيباً في كثير من اعتراضاته، ومن أبرزها تصويبه للخطيب القزويني في فهمه لتصنيف السكاكي لمصطلح "التعريض" ، حيث أوضح أن السكاكي لم يجعل التعريض كناية أو مجازاً محضاً، بل أسلوباً "يشبه" كليهما. وهذا يبرز الأمانة العلمية والدقة المنهجية التي اتبعها الزوزني.

٥-الزوزني لم يكن مقلداً، بل كان مجدداً ومساهماً فاعلاً في إثراء الدرس البلاغي، مما يجعل من حاشيته على "التلخيص" مرجعاً مهماً لكل باحث في تاريخ البلاغة ونقدها.

٦- أهمية كتاب (شرح التلخيص) للزوزني، بلاغيًا ونقديًا ولغويًا، ووضوح شخصية صاحبه فيه، حيث كثيرًا ما يبدي رأيه، ويوجز ويفصل، ويرد، وينقل، ولا يكتفي بالنقل فقط، مما جعل لشرحه مكانة عالية في مجال البلاغة العربية، وفي سياق البحث كثير من الأمثلة والشواهد والدلائل التطبيقية التي تدعم ذلك وتؤكده.

٧- دقة الزوزني وأمانته في النقل عن غيره، حيث ينقل ما ينقل نقلًا دقيقًا، دون تغيير أو تبديل، وذلك جانب واضح في شرحه، وأثبته البحث في سياقه نظريًا وتطبيقيًا، ولا يخرج عن ذلك الإطار إلا في مواضع نادرة جدًا، كانت على سبيل السهو، دون عمد أو قصد إلى تغيير أو تبديل فيما ينقله.

٨- اتكأ الزوزني في شرحه، على أمهات الكتب، وأهم المصادر في العلوم العربية المختلفة، التي رجع إليها، وأفاد منها، في شرحه، وذلك يدعم بقوة دقة الشرح وأهميته،

إلى جانب دقته في النقل من تلك الكتب والمصادر المهمة في مجالاتها، ودقته في اعتراضاته، واتكائه فيها على أدلة ودلائل واضحة، تدعم وجهة نظره فيها.

٩- براعة الزوزني وتنوعه في اعتراضاته، حيث شملت أبوابًا عديدة من علوم البلاغة الثلاثة، وناقش فيها آراء البلاغيين، باستفاضة، ودعم آراءه، ووجهة نظره في الاعتراضات، بما يدعمها ويؤكدها، نظريًا وتطبيقيًا.

١٠- مما رفع قيمة (شرح) الزوزني (للتلخيص): الأهمية الكبرى لكتاب(التلخيص) للقزويني في مجال البلاغة، وطريقته في الشرح والتحليل والبيان، وجهوده الواضحة بلاغيًا، ونقديًا، ولغويًا، وتقديمه للأبواب البلاغية المختلفة في صورة واضحة جلية، تكشف عن قواعدها وضوابطها وأسسها بوضوح، نظريًا وتطبيقيًا، وقد أكد البحث ذلك من سياق الشواهد التطبيقية للاعتراضات التي قدمت فيه.

وكل ما أرجوه-بعد ذلك- أن يكون البحث قد كشف عن ذلك بوضوح، وأكده في سياقه نظريًا وتطبيقيًا، وأن أكون قد وفقت- ولو إلى حد ما- في عرض جوانبه، وتجلية عناصره، وإيضاح وجهات نظر الزوزني في اعتراضاته، ودوافعه إليها، من خلال الجانبين: النظري، والتطبيقي، في سياق البحث.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

فهرس المصادر والمراجع

- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه: محمود شاكر: مطبعة المدني بالقاهرة.

- الإشـــارات والتنبيهات للجرجاني ركن الدين، ت/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ / ٢٠٠٢م.

- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم- إبراهيم بن محمد بن عربشاه (تـ٩٤٣هـ) تح: د/ عبدالحميد هنداوي- دار الكتب العلمية –بيروت- ط١- ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الأكمل الأطول في تفسير القرآن. نجم الدين عمر بن محمد النسفي (تـ ٥٣٧هـ) ت/ عادل عبد الموجود، د/ محمد الدلجاوي، دار الكتب العلمية، بيروت –١٤٦٦هـــ٠ ٢٠٢٤م ط/١.

- الأنموذج في بحث الاستعارة للكافيجي، ت: د/ السيد سلام، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل- للبيضاوي (ت: ٦٨٥هـــ) تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي- دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى- ١٤١٨هـ..

- الإيضـــاح في علوم البلاغة- محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني، المعروف بخطيب دمشق (ت: ٧٣٩هـــ) تح: محمد عبد المنعم خفاجي: دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة.

- البديع في علم العربية- لابن الأثير (تـ٦٠٦هـ)، ت/ د فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط/١ ١٤٢١هـ.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة- عبدالمتعال الصعيدي (تـ ١٣٩١هـ) مكتبة الآداب- ط١٧-١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

– البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، حسن إسماعيل عبد الرازق، المكتبة الأزهرية– ط١–– ٢٠٠٦م.

– البلاغة العربية بين الإمتاع والإقناع، د/ مسعود بودوخة، دار الكتب العلمية، بيروت.

– بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة مبحث في الإيجاز والإطناب ـــ نور الهدى باديس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط/١، ٢٠٠٨م.

– البلاغة العربية بين الإمتاع والاقناع، د/ مسعود بودوخة، دار الكتب العلمية، بيروت.

– بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي (عرض وتحليل وموازنة) د/ بســـيوني فيود، مطبعة الحسين الإسلامية، ط أولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

– تحرير التحبير في صـــناعة الشـــعر والنثر وبيان إعجاز القرآن الكريم، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت: ٦٥٤هـــ) تح: د/ حفني محمد شرف: الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

– التحرير والتنوير «تحرير المعنى السـديد وتنوير العقل الجديد من تفسـير الكتاب المجيد» محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشـور التونسـي، الدار التونسـية للنشـر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

– التصـريح على التوضـيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، دط، د ت.

– تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ): دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

– حاشية الجوهري– للغنيمي على مختصر السعد على التلخيص – تح: صفية الجزار، إشراف: أ. د/ عبدالحميد العيسوي، د/ هاني غانم– كلية الدراسات بنات القاهرة– ١٤٤١هـ– ٢٠٢٠م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك–للأشموني تح: طه عبد الرؤوف، مكتبة لسان العرب، د ط، د ت، المكتبة التوفيقية.

– الحكاية في النحو العربي، فاطمة عبد الرازق كرمستجي، باحثة دكتوراة بجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، اشراف أ. د/ محمد عبد العزيز العميريني، جامعة محمد بن زايد للعلوم الانسانية، الإمارات العربية المتحدة، اصدار يوليو، ٢٠٢٢م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تح: د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

– دلائل الإعجاز — أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ) تح: محمود محمد شاكر أبو فهر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ط: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

– ديوان أبي تمام شرح، الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف–ط ٤– من دون.

– ديوان شعر المتلمس الضبعي (ت:٤٣ ق هـ)، برواية الأبرم، وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح: حسن كامل الصيرفي، ط جامعة الدول العربية، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

– ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى: ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ.

– ديوان محمد بن وهيب، ضمن كتاب شعراء عباسيون د/ يونس أحمد السامرائي (والكتاب يضم قصائد عدد من الشعراء العباسيين من ضمنهم محمد بن وهيب) عالم الكتب– مكتبة النهضة– ط٢–١٤١١هـ.

– رؤية جديدة للإيجاز والإطناب، د/ عبد الغني محمد بركة، ط ١ دار هو لولو القاهرة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣ م.

– رسالتان في الاستعارة والمجاز؛ الأولى نتيجة البشارة بمعرفة الاستعارة لعبد الرحمن العيدروس، والثانية: وجيزة الإيجاز الموضحة لعلاقات المجاز لأحمد موسى العروسي، تح د/ السيد سلام، دار الكتب العلمية، بيروت (الرسالة الأولى).

– الرسالة البيانية ـــ أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تح: د/ مهدي أسعد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.

– سر الفصاحة ابن سنان الخفاجي (تـ ٤٦٦هـ) دار الكتب العلمية–ط١–١٤٠٢–١٩٨٢م.

– سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت ١٠٦٧ هـ) تح: محمود عبد القادر الأرناؤ، ط: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.

– شرح التلخيص للزوزني ت/ رضا محمد حسن – رسالة دكتوراه– الزقازيق. ط١، ١٤٤٤هـ–٢٠٢٣م.

– شرح التلخيص ـ أكمل الدين البابرتي (تـ ٧٨٦هـ)، وما بعدها دراسة وتحقيق: د/ محمد مصطفى رمضان صوفيه– المنشأة العامة للنشر– طرابلس–ط١– ١٣٩٢هـ–١٩٨٣م.

– شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة: أبي العباس ثعلب – طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ـــ ١٩٤٤م، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٣٨٤هـ – ١٩٣٩م.

– شَرْح شِعْر المتَنبي – السفر الأول– لإبراهيم بن محمد الإفليلي (تـ ٤٤١هـ) ت/ د مُصْطفى عليَّان– مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

- شرح مقامات الحريري، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (ت: ٦١٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء - أحمد بن علي القلقشندي (تـ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لاط- من دون.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح- السبكي (تـ٧٧٣هـ) تح/ د خليل إبراهيم خليل- دار الكتب العلمية- بيروت-ط١-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه-ابن رشيق القيرواني (تـ٤٦٣هـ) تح: محمد محي الدين، دار الجيل- ط٥-١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الملقب بالمؤيد بالله (ت: ٧٤٥هـ): المكتبة العنصرية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين النسفي، دار القلم بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

- كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥هـ) تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم: المكتبة العصرية – بيروت، ط: ١٤١٩ هـ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة)، ط: ١٩٤١م.

- الكشف عن مساوى شعر المتنبي-إسماعيل بن عباد (تـ٣٨٥هـ) تح/ محمد حسن آل ياسين-مكتبة النهضة- بغداد-ط١-١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير (ت: ٦٣٧هـ) تح: محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، بيروت–١٤٢٠ هـ.

– المختصر، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، دار الطباعة العامرة بنظارة محمد لبيب، (د. ط)، ١٢٩٧ هـ.

– المطول– سعد الدين التفتازاني (تـــ٧٩٢هـــ)، تح د/ عبدالحميد هنداوي–دار الكتب العلمية– بيروت–ط١–١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

– معاهد التنصيص على شواهد التلخيص– للعباسي (ت٩٦٣هـ) تح: محمد محي الدين– عالم الكتب– بيروت– لاط– من دون.

– معجم البلدان، شـــهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥م.

– مفاتيح الغيب = التفسير الكبير– لفخر الدين الرازي خطيب الري. دار إحياء التراث العربي — بيروت– ط: الثالثة – ١٤٢٠هـ.

– مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: ٦٢٦هـ) تح: نعيم زرزور: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧ م.

– مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت: ٥١٦هـ)، المقامة البغدادية)، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣ م.

– المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمني) تقي الدين أحمد الشمني (ت٨٧٣هـ)، ت/ محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت.

– من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني، حسن بن إسماعيل بن حسن، جامعة الأزهر، ١٤٠٢هـ–١٩٨١م.

- مواهب الفتاح في شـــرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، تح د/ خليل إبراهيم خليل. ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

- النظرة البلاغية عند الإمام الزمخشـري في الكشـاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل د/ عطية نايف عبد الله الغول، ط الأولى ٢٠١٤م، دار يافا العلمية، الأردن، عمان.

- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط: الطبعة الخامسة عشرة.

- نفائس التنصـيص في شـرح كتاب التلخيص ـــــ عفيف الدين محمد بن محمد التبريزي (ت٨٥٥هـ)، وما بعدها ت/ محمد عبد السلام محمد- دار الكتب العلمية- بيروت.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصـنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سـليم البغدادي (ت: ١٣٩٩هـــــ)، وكالة المعارف الجليلة، إســتانبول ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

فهرس المحتويات

مقدمة..... ٥
التمهيد..... ٩
المطلب الأول: نبذة مختصرة عن العلامة الزوزني..... ٩
المطلب الثاني: قيمة شرح الزوزني في الدرس البلاغي:..... ١١
المبحث الأول: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم المعاني... ١٣
المبحث الثاني: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم البيان. .. ٣٧
المبحث الثالث: اعتراضات الزوزني على البلاغيين في علم البديع.. ٦٧
الخاتمة ٩٤
فهرس المصادر والمراجع..... ٩٧